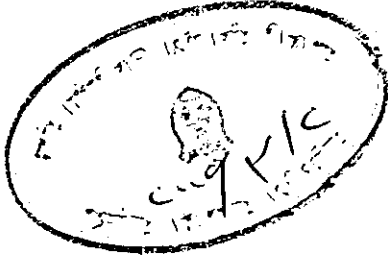


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مكتبة جامعة اليرموك
اليرموك - الأردن



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

التوابع في كتاب "الكشاف"

للزمخشري

إعداد

محمد عقله محمد عبد الغني

بكالوريوس لغة عربية - جامعة اليرموك

١٩٩٨

إشراف الدكتور

محمد خلف الهزايمة

٢٠٠٤م

١٤
٢٠٠٤

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

التوابع في كتاب الكشاف "للزمخشري"

إعداد

محمد عقله محمد عبد الغني

بكالوريوس لغة عربية - جامعة اليرموك

١٩٩٨

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة

العربية من جامعة اليرموك / تخصص لغة ونحو

وافق عليهما

د. محمد خلف المزايمة..... مشرفاً ورئيساً

دكتور في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

د. رسلان بني ياسين..... عضواً

دكتور في اللغويات، جامعة اليرموك

د. سالم الهدروسي..... عضواً

دكتور في النثر القديم، جامعة اليرموك

د. خالد المزايمة..... عضواً

دكتور أدب عربي، جامعة العلوم والتكنولوجيا

٢٠٠٤م

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى أبي وأمي

أمد الله في عمرهما، وأحسن ختامهما،

وفاء لبعض حقهما.

المحتويات

الإهداء-----ب

الملخص بالعربي-----ج

المقدمة-----د

* الفصل الأول: العطف

مقدمة الفصل-----١

العطف على الضمير المجرور-----٢

العطف على ضمير الرفع المتصل وضمير النصب المنفصل-----١١

العطف على عاملين-----١٨

العطف على محلّ إنّ واسمها-----٢٨

جريان عطف البيان على النكرات والمعارف-----٣٧

اجتماع همزة الاستفهام وبعض حروف العطف-----٤٤

عطف الجملة على الجملة-----٥٩

الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه-----٥٤

عطف الشيء على نفسه-----٦٠

* الفصل الثاني: البدل

مقدمة الفصل-----٦٤

إبدال المظهر من المضمرة وعكسه وإبدال المضمرة من المضمرة-----٦٥

إبدال النكرة من المعرفة-----٧٨

إبدال الجملة من الجملة ومن المفرد-----٨٥

٩٢	بذل أن الثانية من الأولى
١٠٠	البذل بعد إلا في غير الموجب

* الفصل الثالث: النعت

١٠٨	مقدمة الفصل
١٠٩	حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه
١٢١	حذف النعت وإقامة المنعوت مقامه
١٢٧	نعت المعارف والتكرات
١٣٨	الفصل بين الصفة والموصوف
١٤٥	اقتران الجملة الواقعة نعتاً بالواو

* الفصل الرابع: التوكيد

١٤٨	مقدمة الفصل
١٤٩	تأكيد الضمير
١٥٧	مجيء كليهما غير تأكيد وتأكيد النكرة
١٦٤	الخاتمة
١٦٧	فهرس الشواهد القرآنية
١٧٧	فهرس الشواهد الشعرية
١٨٤	ثبت المصادر والمراجع
٢٠٠	ملخص الرسالة بالإنجليزي

الملخص

التوابع في كتاب "الكشاف" للزمخشري

تناولت الدراسة التوابع في كتاب "الكشاف" للزمخشري، وقد ركزت الدراسة على الخلافات النحوية في التوابع التي ناقشها الزمخشري، بهدف إبراز جهد الزمخشري في توجيه هذه الخلافات، كما ناقشت اجتهاداته في توجيه آراء النحويين؛ لتحديد المنهج العام الذي اتبعه في مناقشة المسائل الخلافية والمذهب الذي انتصر له.

وتتحو هذه الدراسة منحيين أساسيين في دراسة المسائل التي تعرض لها الزمخشري:

الأول: الدراسة التأصيلية، وهي التي تعنى برد الأقوال والآراء إلى أصحابها مما تطلب الرجوع إلى كتب أصحاب الآراء ما أمكن ونسبتها إليهم، مع التأكد من صحة ما نسب إليهم.

الثاني: الدراسة التقويمية: وهي التي تعنى بمعالجة الخلافات النحوية، وتوجيهها بالتحليل

والوصف.

وتتكون الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وقد كانت الفصول الأربعة ميداناً فسيحاً للمسائل الخلافية التي عالجتها الدراسة.

وكانت دراسة المسألة تعتمد على نصّ الزمخشري في نقله للخلاف، ثم بسط الأقوال، وتأصيل الآراء، ثم محاولة تفسيرها، والأخذ برأي من الآراء مع تعليقه في حين وقد أخالف آراءهم في حين آخر مقدماً العلل والحجج محاولاً تفسير القواعد النحوية.

تضمنت الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وظهر من خلالها أخذ الزمخشري بآراء البصريين في كثير من المواقف ومخالفتهم في حين آخر إلى رأي الكوفيين أو غيرهم، بل أنه قد جاء بآراء جديدة مبتكرة. وكان من نتيجة هذه الدراسة أن نسبت الآراء إلى النحويين في أثناء معالجة الخلافات النحوية في هذه المسائل.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المعلمين والمتعلمين وبعد،
فهذه دراسة نحوية في التوابع في كتاب "الكشاف" للزمخشري، فكتاب "الكشاف" يعد سجلاً
حافلاً في تفسير القواعد النحوية، كما أنّ الزمخشري يعدّ واحداً من أبرز الشراح الذين بسطوا
القول في تفسير القواعد النحوية، وتقديم العلل والحجج لها. كما أنّه أظهر قدرة بارعة في مناقشة
الاجتهادات النحوية وتوجيهها، فكان يتطرق إلى تلك الاجتهادات، مخالفاً قسماً منها، منبهاً على
ما فيها من ضعف وبُعدٍ عن المنطق النحويّ، وموافقاً قسماً الآخر، مضيفاً إليها ما تقوى به من
العلل والحجج.

لقد كان الزمخشريّ يصدر بتوجيهاته عن ثقافة واسعة، مكنته من النظر إلى الآراء
النحوية من أبعاد مختلفة، مما منح هذه التوجيهات رصانة، وجعلها تسير في مواجعة بين الأحكام
النحوية وما ارتبط بها من علوم أخرى كالدلالة والتفسير والقراءات.

ولما لتوجيهات الزمخشري النحوية من قيمة، فقد عكفت على استخراج المسائل النحوية
من كتاب "الكشاف" للزمخشري، فاجتمع لي عدد ضخم من المسائل التي شملت باب المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات والتوابع، فرأيت أنّ أقصرها على باب التوابع، بهدف تركيز الجهد
في مضمار واحد والإحاطة بجوانب الموضوع.

بعد ذلك قمت برصد الآراء النحوية التي تعالج المسائل المختصة بالتوابع كما وردت عند
الزمخشري، ثم قمت بعرض الآراء في المسألة الواحدة، وتحليلها، ثم كانت المتابعة لبعض منها،
وكان الردّ على بعضها الآخر، ثم بيّنت ما اختاره الزمخشري في المسألة، وما استدلّ به، أو
علّل به صحة ما ذهب إليه، متتبعاً ما يقوله عند الآيات القرآنية مع كثرتها، كما نقلت أقوال
النحويين في المسألة ومذاهبهم وما استدلوا به، محيلاً في الحاشية إلى كتبهم، كما ذكرت الأمثلة

والشواهد التي توضح موقف الزمخشري، قبولاً أو رداً. وفي نهاية المسألة كنت أذكر ما ترجّح لي فيها مع بيان السبب في ذلك.

وأودّ الإشارة إلى ارتباط هذا الموضوع بالجانب التطبيقي، فالزمخشري عرض لكثير من المسائل النحوية وغيرها في "الكشاف" عند النصوص القرآنية مختاراً ما يراه الراجح في ذلك، ولا شك أنّ الدراسة التطبيقية النحوية على النصوص أفضل وأجدي بعمامة، فكيف إذا كانت مع النص القرآني، كلام ربّ العالمين، أفصح الكلام.

وقد جاءت الرسالة في تمهيد وأربعة فصول على النحو التالي:

التمهيد: مهّدت بتمهيد موجز عن الزمخشري من حيث مولده ونسبه ونشأته وثقافته وآثاره ووفاته.

وفي الفصل الأول: درست تسع مسائل هي:

- ١- العطف على الضمير المجرور.
- ٢- العطف على ضمير الرقع المتصل وضمير النصب المنفصل.
- ٣- العطف على عاملين.
- ٤- العطف على محل إنّ واسمها.
- ٥- جريان عطف البيان على النكرات والمعارف.
- ٦- اجتماع همزة الاستفهام وبعض حروف العطف.
- ٧- عطف الجملة على الجملة.
- ٨- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.
- ٩- عطف الشيء على نفسه.

وفي الفصل الثاني، درست خمس مسائل هي:

- ١- إبدال المظهر من المضمّر وإبدال المضمّر من المضمّر.
- ٢- إبدال النكرة من المعرفة.

٣- إبدال الجملة من الجملة ومن المفرد.

٤- بدل أن الثانية من الأولى.

٥- البديل بعد إلا في غير الموجب.

وفي الفصل الثالث، درست خمس مسائل هي:

١- حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه.

٢- حذف النعت وإقامة المنعوت مقامه.

٣- نعت المعارف والنكرات.

٤- الفصل بين الصفة والموصوف.

٥- اقتران الجملة الواقعة نعتاً بالواو.

وفي الفصل الرابع، درست مسألتين هما:

١- تأكيد الضمير.

٢- مجيء كليهما غير تأكيد وتأكيد النكرة.

في الختام أشكر أستاذي الدكتور محمد الهزايمة الذي لم يرضن عليّ بوقته وجهده في سبيل إنجاز هذا البحث وإكماله، وأرشدني إلى كل ما من شأنه الارتقاء بالمستوى المنهجي والعلمي لهذه الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأطال في عمره على الطاعة والعمل الصالح، ونفعني بعلمه.

كما أشكر أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة: الدكتور رسلان بني ياسين والدكتور سالم الهدروسي والدكتور خالد الهزايمة على صدق جهودهم وخالص عطائهم.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة، إنه سميع قدير، وبالإجابة جدير.

الباحث

محمد عبد الغني

الزَمَخْشَرِي

مولده، نسبه، نشأته، ثقافته، آثاره، وفاته:

أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، ولد بزمخشري يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة. كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم كبير الفضل متفناً في علوم شتى، معتزلي المذهب مجاهراً به، حتى نُقل عنه أنه كان إذا قصد صاحباً له واستأذن عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الأذن: قل له: أبو القاسم المعتزلي بالباب.^(١)

أقبل الزمخشري منذ نعومة أظفاره على العلوم اللغوية والدينية، ورحل في سبيل طلب العلم إلى بخارى وبغداد، وجاور بمكة مدة طويلة حتى اشتهر باسم جار الله، واتصل هناك بعلي ابن وهاس، ودخل خراسان كما ورد بغداد أكثر من مرة.^(٢)

عاد الزمخشري من مكة إلى موطنه، وشهرته قد ملأت الأفاق، والطلاب يفدون عليه من كل صوب وحذب يأخذون عنه معجبين مكبرين، ولم يستطع الزمخشري صبراً فيعود إلى الحجاز، وفي طريقه إليه يمرُّ بالعراق فيزوره الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري مهتماً له بقدمه، فلما فرغ من كلامه شكر الزمخشري الشريف وعظمه وتصاغر له وقال: إن زيد

(١) انظر ابن خلكان: وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د. إحسان عباس، مجلد ٥، دار صادر - بيروت، ص ١٦٨-١٧٣. وانظر ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٤، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ص ١١٨-١٢١. وانظر ياقوت: معجم الأبناء، ج ١٩، دار المشرق - بيروت - لبنان، ص ١٢٦-١٢٧. وانظر الزمخشري: كتاب الأمكنة والمياه والجبال، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مطبعة السعدون - بغداد، ص ٣. وانظر التلمساني: أزهار الرياض في أخبار عياض، ج ٣، صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، ص ٢٩٥-٢٩٧. وانظر السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ص ٣٨٨. وانظر: الزركلي: الأعلام، ج ٧، دار العلم للملايين - بيروت، ص ١٧٨.

(٢) انظر ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ط ٥، دار المعارف - القاهرة، ص ٢٨٣.

الخيّل دخل على رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فحين بصر بالنبّي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
- رفع صوته بالشهادتين، فقال له الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : يا زيد الخيل: كل رجلٍ
وُصفَ لي وجدته دون الصفةِ إلا أنت، فإنك فوق ما وصفت. وكذلك الشريف. (١)

ولم يطل الزمخشري المكوث في بغداد فشدّ الرحال إلى مكة وعاش فيها عيشة الزهاد
المتقشفين. (٢)

أصابه خراج في رجله ففقطعها واتخذ رجلاً من خشب، وقيل أصابه برد الثلج في بعض
أسفاره بنواحي -خوارزم فسقطت رجله وحكي أن الدامغانّي المتكلم الفقيه، سأله عن سبب قطع
رجله فقال: دعاء الوالدة، وذلك أنني أمسكت عصفوراً وأنا صبي صغير وربطت برجله خيطاً
فأفلت من يدي ودخل خرقة فاجذبته فانقطعت رجله، فتألّمت له والدتي وقالت: قطع الله رجلك كما
قطعت، فلما رحلت إلى بخارى في طلب العلم سقطت عن الدابة في أثناء الطريق فانكسرت
رجلي وأصابني من الألم ما أوجب قطعها. (٣)

'وتخبرنا كتب التراجم أنه قرأ في مكة كتاب سيبويه على عبد الله بن طلحة بن محمد بن
عبد الله اليابري (ت ٥١٨هـ). وأنه في سنة ٥٣٣هـ قرأ بعض كتب اللغة على أبي منصور
موهوب بن أبي طاهر بن محمد بن خضر الجواليقي (١٠٧٣/٤٦٦-١١٤٤/٥٣٩) ببغداد فهو لم
يأنف أن يكون طالب علم حتى في السنين الأخيرة من حياته'. (٤)

-
- (١) انظر ياقوت: معجم الأدياء، ج ١٩، ص ١٢٧-١٢٩. وانظر الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدياء،
تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس - بغداد، ط ٢، ١٩٧٠م، ص ٢٩٠-٢٩١. وانظر الزمخشري:
المحاجة بالمسائل النحوية، تحقيق د. بهيجة باقر الحسني، مطبعة أسعد - بغداد، ص ١٥.
- (٢) انظر الزمخشري: المحاجة بالمسائل النحوية، ص ١٧، ١٦.
- (٣) انظر ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مجلده، ص ١٦٩، ١٧٠. وانظر ابن العماد الحنبلي:
شذرات الذهب ففي أخبار من ذهب، ج ٤، ص ١١٩.
- (٤) الزمخشري: المحاجة بالمسائل النحوية، ص ١٠.

تلقى الزمخشريّ العلم عن جماعة من أهل العلم والفضل منهم: أبو الحسن علي بن المظفر النيسابوري ت ٤٤٢هـ، وأبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصبهاني، كما سمع من شيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي، ومن أبي سعد الشقّاني. (١)

قرأ على الزمخشريّ أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن هارون العمراني الخوارزمي الملقب حجة الأفاضل وفخر المشايخ (ت ٥٦٠هـ). كما قرأ عليه محمد بن أبي القاسم بن بايجوك البقالي الخوارزمي الأدي النحوي (ت ٥٦٢هـ). كما تلمذ له الموفق بن أحمد بن أبي سعيد إسحاق أبو المؤيد المعروف بأخطب خوارزم (ت ٥٦٨هـ). وغيرهم. (٢)

وإذا أخذنا نتعقب آراءه وجدناه يمثل الطراز البغدادي، فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة الذين نهجوا علم النحو ووطأوا الطريق إلى شعبه الكثيرة، ومن حين إلى حين يأخذ بآراء الكوفيين أو بآراء أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) أو ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وقد ينفرد بآراء خاصة به لم يسبقه أحد من النحاة إليها.

ومما اختاره الزمخشري من آراء الكوفيين جواز أن يكون البديل والمبدل منه نكرة كما في قوله تعالى: (أو كفارة طعام مساكين) (٣) وقوله: (بوقد من شجرة مباركة زيتونة) (٤).

ووافق الزمخشري ابن جني في أنّ الجملة تبدل من المفرد، كما جاء في قول بعض

الشعراء:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً
وبالشام أخرى كيف يلتقيان (١)

(١) انظر السامرائي، فاضل الصالح: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، بغداد - دار النخيل، ١٩٧٠، ص ١٥-١٧.

(٢) انظر السامرائي، فاضل الصالح: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص ١٨، ١٩.

(٣) المائدة/٥.

(٤) النور/٢٤.

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى كأنه قال أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما.
وللزمخشري بجانب اختياراته من المذاهب البغدادية والكوفية والبصرية آراء كثيرة ينفرد
بها، من ذلك جعله الجملة بعد إلا في مثل قوله تعالى: (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب
معلوم) (٢) صفة لقرية، وقال إن الواو للصوق الصفة، وجعلها غيره واو الحال.
للزمخشري من التصانيف: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأوقاويل في وجوه
التأويل، المحاجاة بالمسائل النحوية، المفصل في صنعة الإعراب، أساس البلاغة، شرح أبيات
كتاب سيبويه، الفائق في غريب الحديث، المفرد والمؤلف في النحو، رؤوس المسائل في الفقه.
وغير ذلك. (٣)

توفي الزمخشري بقصبة خوارزم ليلة عرفة، سنة ثمان وثلثين وخمسمائة. (٤)

-
- (1) البيت بلا نسبة انظر الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد
للعيني، ج ٣، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص ١٣٢.
- (2) الحجر/٤.
- (3) انظر الزمخشري: المحاجاة بالمسائل النحوية، ص ٢١-٤٢. وانظر التلمساني: أزهار الرياض في أخبار
عياض، ج ٣، ص ٢٩٥. وانظر السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ص ٣٨٨. وانظر
الزركلي: الأعلام، ج ٧، ص ١٧٨. وانظر ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مجلده،
ص ١٦٨، ١٦٩. وانظر ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٤، ص ١١٩. وانظر
ياقوت: معجم الأدياء، ج ١٩، ص ١٣٣-١٣٥. وانظر الزمخشري: الأمكنة والمياه والجبال، ص ٤٠٣.
- (4) انظر السمعاني: الأنساب، ج ٦، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ومحمد أمين دمج: بيروت -
لبنان، ط ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص ٢٩٨. وانظر الزمخشري: الأمكنة والمياه والجبال، ص ٤٠. وانظر ابن
العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٤، ص ١٢١.

الفصل الأول
الخطوط

الخطوط
الخطوط

مقدمة الفصل

سأقوم في هذا الفصل بعرض الآراء في المسألة الواحدة، وذلك بذكر المسألة كما ذكرها الزمخشري، ثم تحليل الآراء الواردة فيها، وسأتناول من مسائل الخلاف في العطف المسائل التي تطرّق إليها الزمخشري في "الكشاف" وجاء فيها خلاف واضح، وما كان فيها الرأي وضده، وقد تنازعها الأخذ والردّ، فكانت المسائل على قلتها غنيّة خصبة بالآراء تستحق الوقوف والتأمل. وسأقوم بذكر رأي النحاة البصريين في كل مسألة بإزاء رأي الكوفيين استجابةً لفرصة المقارنة بين الآراء التي تثري البحث ما أمكن.

وسأهتم في هذا الفصل بدراسة القضايا التالية:

- ١- العطف على الضمير المجرور.
- ٢- العطف على ضمير الرفع المتصل وضمير النصب المنفصل.
- ٣- العطف على عاملين.
- ٤- العطف على محل إن واسمها.
- ٥- جريان عطف البيان على النكرات والمعارف.
- ٦- اجتماع همزة الاستفهام وبعض حروف العطف.
- ٧- عطف الجملة على الجملة.
- ٨- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.
- ٩- عطف الشيء على نفسه.

وسأقوم بعرض آراء النحاة وشواهدهم لتعزيز الأحكام النحويّة ولتزيد المسألة النحويّة جلاءً ووضوحاً، ثمّ عبّبت على أقوالهم بشرح توضيحي يكون متبوعاً برأيي في معظم الأحيان.

العطف على الضمير المجرور

ورد في كتاب "الكشاف للزمخشري" الكثير من الشواهد القرآنية أمثلة على العطف على

الضمير المجرور أذكر منها:

- ١- (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)^(١)
- ٢- (قَالَ رَبِّ إِنِّي لَأَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ)^(٢)
- ٣- (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنْ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ)^(٣)
- ٤- (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ)^(٤)
- ٥- (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)^(٥)

قال الزمخشري: "والجرّ على عطف الظاهر على المضمّر، وليس بسديد؛ لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: (مررت به وزيد) و (هذا غلامه وزيد) شديدي الاتصال، فلما اشتدّ الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز ووجب تكرير العامل، كقولك: (مررت به وبزيد) و (هذا غلامه وغلام زيد) ألا ترى إلى صحة قولك: (رأيتك وزيداً) و (مررت بزيد وعمرو) لما لم يقو الاتصال، لأنه لم يتكرر، وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار ونظيرها.

فأذهب فما بكِ والأيام من عجب^(٦)

(١) النساء/١.

(٢) المائدة/٢٥.

(٣) المائدة/٥٩.

(٤) الحجر/٢٠.

(٥) الجاثية/٤.

(٦) الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار

إحياء التراث العربي، ج ١، بيروت- لبنان، ط ٢، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م، ص ٤٩٢.

أما سيبويه^(١) (ت ١٨٠هـ) فقد قال في مسألة العطف على المجرور: "إنما حدُّ الكلام في قولهم: "ما شأنك وَعَمَرًا" هو: "ما شأنك وشأن عمرو"، فإن حملت الكلام على الكاف المضمره فهو قبيح وإن حملته على الشأن لم يجز فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل فقالوا: "ما شأنك وزيداً".

أي: " ما شأنك وتناولك زيداً"^(٢).

اختلف النحويون في العطف على الضمير المجرور، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا بإعادة الخافض، وعلى هذا أبو القاسم^(٣) (ت ٣٣٧هـ)^(٤)، ولا يجوز عند البصريين العطف بغير حرف جر، وجوزّه الكوفيون، ويونس^(٥) (ت ١٨٢هـ)، والأخفش^(٦) (ت ٢٢٥هـ)، والفراء^(٧) (ت ٢٠٧هـ)، وابن مالك^(٨) (ت ٦٧٢هـ)^(٩).

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحويين، تلميذ الخليل، شيخ الأخفش الأوسط، له الكتاب- توفي سنة ١٨٠هـ.

(٢) انظر سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ج ١، عالم الكتب، ص ٣٠٧-٣٠٩.

(٣) هو عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم النهاوندي (٣٣٧هـ-...) شيخ العربية في عصره، لزم الزجاج ليتعلم، فنسب إليه. ومن مؤلفاته: "الإيضاح في النحو"، و"الكافي في النحو".

(٤) انظر الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت، دار الأمل- الأردن، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص ١٨. وانظر ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير، ج ١، الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف، ص ٢٤٣.

(٥) يونس بن جيب الضبيّ بالولاء (٩٤هـ-١٨٢م). كان إمام نحاة البصرة، علامة بالأدب أعجمي الأصل. من مؤلفاته: "معاني القرآن" و"اللغات"، و"النوادر".

(٦) هو الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي (ت ٢١٥هـ). نحوي وعالم باللغة والأدب. سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه. له مؤلفات عديدة منها "معاني القرآن"، و"المقاييس في النحو".

(٧) الفراء هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أبو زكريا (ت ٢٠٧هـ). أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. أخذ النحو عن الكسائي. ولد بالكوفة، وعاش في بغداد. من مؤلفاته: "الحدود" و"الجمع والتنثية في القرآن".

(٨) ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجبّاني (ت ٦٧٢هـ). إمام في علوم اللغة العربية، تتلمذ على السخاوي، وعلى ابن يعيش، علم في دمشق، وكاد ينازع سيبويه شهرته. من أشهر مؤلفاته: "الألفية" في النحو، و"تسهيل الفوائد" و"الكافية الشافية"، و"شواهد التوضيح".

(٩) انظر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد المال سالك مكرم، ج ٥، دار البحوث العلميّة- الكويت، ص ٢٦٨. وانظر الصبّان: حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك-

فأجازوا: مررتُ بكَ وزيدٍ، وجرى عندهم مجزى: مررتُ بزيدٍ وعمرو، واستدلوا عليه بالقياس والسماع، أمّا القياس فعلى عطف الظاهر على الظاهر، لأنك هنا- وإن لم تكرر- لزم مجيء الضمير المجرور غيراً مُتَّصِلًا، وهذا لا يكون في المجرور، وأمّا السماع فقوله سُبحانَه: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ" قرأه حمزةُ بالجر، وهو معطوف على الضمير.

أمّا ابن مالك الطائي الجبائي الأندلسي فقد قال: "وإن عطفت على ضمير جر اختير إعادة الجار ولم تلزم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين"^(١). كقوله تعالى: (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ إِنِّي نَبَأٌ طَوْعًا أَوْ كَرَهِيًا)^(٢)، (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)^(٣)، و(يُنَجِّبُكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ)^(٤).

وللموجبين إعادة الجار حجتان:

الأولى: "احتجوا بأن ضمير الجرّ شبيه بالتوتين، ومعاقب له، فلم يجر العطف عليه كالتوتين، وبأن حق المتعاطفين أن يصلحاً لحلول كل منهما محل الآخر، وضمير الجرّ لا يصلح لحلوله محل المعطوف فامتنع العطف عليه"^(٥).

الثانية: لأن ضمير الجر شديد الاتصال بما قبله فيتنزل لذلك معه منزلة شيء واحد، فلو عطفت من غير إعادة جار لكانت قد عطفت اسماً واحداً على اسم وحرف، إذ لا يتصور أن

=ومعه شرح الشواهد للعيني، ج٣، ص١١٤. وانظر الحنبلي: شهاب الدين أحمد بن زيد، الفضّة المضنية في شرح الشذرة الذهبية في علم العربية، تحقيق د. عبد المنعم فائز مسعد، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م، مطبعة المعارف- القدس، ص٣١٥.

(١) ابن مالك الطائي، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ج٣، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص٢٣٠.

(٢) فصلت/١١.

(٣) المؤمنون/٢٢.

(٤) الأنعام/٦٤.

(٥) السيوطي، مع الهولم، ج٥، ص٢٦٨، ٢٦٩. وانظر ابن مالك الطائي الجبائي: شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هويدي، دار المأمون للتراث، ص١٢٤٦. وانظر بدر بن ناصر البدر: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، ج١، مكتبة الرشد: الرياض، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص٣٠٠.

تعطف بعض الكلمة دون بعض فلذلك أعدت حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله^(١).

وكلتا الحجتين ضعيفة. أمّا الأولى فضعفها بيّن بأن يقال لو منع شبهه ضمير الجر بالتثوين العطف عليه لمنع توكيده والإبدال منه، لأنّ التثوين لا يؤكد ولا يبدل منه وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع فالعطف أسوة بهما بل العطف أولى بالجواز لأنه تابع بواسطة تقوم مقام إعادة العامل^(٢).

وأما الحجة الثانية التي احتجوا بها فضعفها ظاهر أيضاً لأنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز نحو: ربّ رجلٍ وأخيه لقيت. ولا: "أيُّ فتى هيجاءٌ أنتَ وجارها" ولا: "كلّ شاةٍ وسخّلتها يدرهم"، ولا: "الواهبُ المائةِ الهجانِ وعَبْدُها"^(٣).

وأمثال ذلك كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد. فإذا بطل كون ما تعلّوا به مانعاً وجب الاعتراف بصحة الجواز. ومن مؤيدات الجواز إقوله تعالى- : "وكفر به والمسجد الحرام" بالعطف على الهاء لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه الفصل بأجنبي بين جزأي الصلّة.

(١) ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٢٤٣.

(٢) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وُعْدَةُ اللافظ، تحقيق عبد الرحمن الدُوري، الكتاب العشرون، الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف- إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني- بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، ص ٦٦٧.

وانظر ابن مالك الطائي الجبائي الأندلسي، شرح الكافية الشافية، ص ١٢٤٧.

(٣) انظر السيوطي: همع الهوامع، ج ٥، ص ٢٦٩. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وُعْدَةُ اللافظ، ص ٦٦٦، ٦٦٧.

وتوفي هذا المحذور حملَ أبا عليّ الشلّوبين^(١) (ت ٦٤٥هـ) على موافقة الكوفيين في

هذه المسألة، وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا.

ومن مؤيدات الجواز - أيضاً - قراءة حمزة^(٢): "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" -

بجرّ الأرحام - وهي - أيضاً - قراءة ابن عباس^(٣)، والحسن البصري^(٤)، ومجاهد^(٥)، وقتادة^(٦)،

والنخعي^(٧)، والأعمش^(٨)، ويحيى بن وثّاب^(٩)، وابن رزين^(١٠)(١١).

(١) هو عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي: أبو عليّ الشلّوبين (ت ٦٤٥هـ) من كبار العلماء بالنحو واللغة. مولده ووفاته بإشبيلية. من مؤلفاته: "القوانين"، و"شرح المقدمة الجزولية" و"حواش على كتاب المفصل للزمخشري".

(٢) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التميمي، الزيات (ت ١٥٦هـ) أحد القراء السبعة، كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان (في العراق)، ويجلب الحبن والجوز إلى الكوفة. ومات بطوان. كان عالماً بالقراءات.

(٣) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس (ت ٦٨هـ). صحابي جليل، ولد بمكة، ولازم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروى عنه الأحاديث الصحيحة. توفي بالطائف.

(٤) الحسن البصري: الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد (ت ١١٠هـ). تابعي، وحبر الأمة في زمنه، وأحد العلماء الفقهاء الشجعان النساك.

(٥) مجاهد بن جبر، تابعي، إمام التفسير، عرض عليه ابن كثير وابن محيص.

(٦) قتادة بن دعامة بن قنادة (ت ١١٨هـ)، مفسر حافظ ضرير أكمه. كان مع علمه في الحديث رأساً في العربية ومفردات اللغة وآيام العرب والنسب.

(٧) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود: أبو عمران النخعي الكوفي (ت ٩٦هـ). من أكابر التابعين صلاحاً وصدق رواية وحفظاً للحديث. قرأ على الأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس.

(٨) سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد (ت ١٤٨هـ). تابعي مشهور. أصله من بلاد الري، ومنشأه ووفاته في الكوفة. كان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح.

(٩) يحيى بن وثّاب الأسدي بالولاء الكوفي (ت ١٠٣هـ). إمام أهل الكوفة في القرآن، تابعي ثقة، من أكابر القراء.

(١٠) انظر الفخر الرازي: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، المجلد الخامس، دار الفكر للطباعة والنشر، ص ١٦٩. وانظر الفارسي أبو علي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث،

دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ١٢١.

(١١) هو محمد بن عيسى بن رزين إمام في القراءات كبير مشهور. أخذ القراءة عن خالد بن خالد عرضاً وسماعاً، صنف كتاباً في القراءات توفي سنة ٢٥٣هـ.

وقد ضعفت أكثر النحويين هذه القراءة نظراً إلى العطف على المجرور فذهب الزجاج^(١) (ت ٣١١هـ) إلى أن الجرّ في الأرحام خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحلفوا بأبائكم، فكيف يكون تتساعلون به وبالرحم على ذا"^(٢).

أمّا الزمخشري فقد تحمل لصحة هذه القراءة بأنّها على تقدير تكرير الجار^(٣) كما ردّ أبو العباس محمد بن يزيد^(٤) (ت ٢٨٥هـ) هذه القراءة فقال: "وقراءة حمزة" الذي تتساعلون به والأرحام" بالجر، وهذا ممّا لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه الشاعر، كما قال:

فاليوم قربت تهجوناً وتشتماً فإذهب فما بك والأيّام من عجب"^(٥).

أمّا ابن جنّي^(٦) (ت ٣٩٢هـ)، وابن يعيش^(٧) (ت ٦٤٣هـ) فقد دافعا عن هذه القراءة وقاما بتخريجها تخريجاً قوياً قائماً على أسس متينة ودعائم ثابتة فذهبا إلى أن هذه القراءة تحتل أحد احتمالين:

- (١) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ). نحوي ولغوي، ولد ومات في بغداد. كان في فتوته يخرط الزجاج. أخذ النحو عن المبرد. من كتبه "الألمالي" و"إعراب القرآن" و"معاني القرآن".
- (٢) انظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، ج ٢، عالم الكتب- بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص ٦.
- (٣) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ١، ص ٣٥٦.
- (٤) المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) إمام العربية ببغداد في زمنه، ولد في البصرة، وتوفي في بغداد، وأخذ عن السجستاني والمازني. كان رأس لغوي البصرة، في مقابل ثعلب رأس لغوي الكوفة. من أشهر مؤلفاته: "الكامل"، و"المقتضب".
- (٥) المبرد: الكامل، تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، ج ٣، دار نهضة مصر- الفجالة، ص ٣٩.
- (٦) ابن جنّي هو عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ) من أحق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، أخذ عن أبي علي الفارسي، من مؤلفاته: "الخصائص"، و"سر صناعة الإعراب" و"اللمع"، و"شرح ديوان المتنبي".
- (٧) هو يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) من كبار علماء العربية، أصله من الموصل لكنه ولد ومات في حلب. رحل إلى دمشق وبغداد. كان محاضراً ظريفاً، كثير المجون، مع سكينه ووقار، من مؤلفاته: شرح المفصل، و"شرح التصريف الملوكي" لابن جنّي.

أحدهما: أن حمزة لم يحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر بل اعتقد أن تكون فيه باء ثانية حتى كأنه قال: وبالأرحام، ثم حذفت الباء الثانية لتقدم ذكرها^(١).

ثانيهما: أن تكون الواو واو قسم وهم يقسمون بالأرحام، ويعظمونها- وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله: "إن الله كان عليكم رقيباً"^(٢)، جواب القسم^(٣).

والذي يبدو لي أن الوجوه التي احتجوا بها في دفع هذه الرواية ليست وجوهاً قوية، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي يبدو ضعفها ظاهراً فهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، أنشد سيبويه شاهداً على ذلك البيت التالي:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب^(٤).

ومما استشهدوا به قول أحد الشعراء:

تعلق في مثل السوّاري سيوفنا وما بينها والكعب غوطّ نفاف^(٥).

(١) انظر المبرّد: الكامل، ج ٣، ص ٣٩. وانظر ابن جنّي: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج ١، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ص ٢٨٥.
(٢) النساء/ آية ٤.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة المطبعة المنيرية، ج ٣، ص ٧٨. وانظر الاسترأبادي: الوافية في شرح الكافية، تحقيق عبد الحفيظ شلبي، سلطنة عمان- وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص ١٧١.
(٤) البيت بلا نسبة انظر سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٣٨٣. الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ٢، ص ٤٦٤، مسألة ٦٥ وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ، ص ٦٦٢. وانظر البغدادي: خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، قديم له ووضع هوامشه د. محمد نبيل طريفي، إشراف د. إميل بديع يعقوب، ج ٥، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ص ١٢١. وانظر الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، مجلد ٢، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، ص ٩٦٠.

(٥) البيت بلا نسبة. انظر ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ، ص ٦٦٣. وانظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، مسألة ٦٥، ص ٤٦٥.

ومثل هذين البيتين:

لو كان لي وزهيرٌ ثالثٌ وردت من الحمامِ عدانا شرًّا موزُوداً^(١).

ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنّهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن.

أمّا ما احتج به الزجاج على فساد هذه القراءة من جهة المعنى بقوله صلى الله عليه وسلم "لا تحلفوا بأبائكم" فإذا عطف الأرحام على المكنى من اسم الله اقتضى ذلك جواز الحلف بالأرحام والحلف بغير الله أمر عظيم.

"ويمكن الجواب عنه بأن هذه حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية لأنهم كانوا يقولون: أسألك بالله والرحم، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لأننا في ورود النهي عنه في المستقبل.

وأيضاً: فالحديث نهي عن الحلف بالأبائ فقط، وهما هنا ليس كذلك بل هو حلف بالله أولاً ثم يقرن به بعده ذكر الرحم، فهذا لا ينال في ملول ذلك^(٢).

من هذه الآراء العديدة في قراءة حمزة يتبين لي أنّ للمؤيدين من الأدلة ما يجعل آراءهم صحيحة لأنّ القراءة والأسلوب العربي لا ينكر هذه القراءة.

وأرى أنه يجوز في الكلام مطلقاً، لأن السماع يعضده والقياس يقويه. أمّا السماع؛ فمما روي من قول العرب ما فيها غيره وفرسه، بجر الفرس عطفاً على الضمير في غيره، والتقدير: ما فيها غيره وفرسه^(٣).

(١) البيت بلا نسبة انظر ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ، ص ٦٦٤. وانظر أبو حيان: تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ج ٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص ١٥٧.

(٢) الفخر الرازي: مفاتيح الغيب المشهور بالتفسير الكبير، مجلد ٥، ص ١٧٠.

(٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ٣، ص ١٢٥٠.

كما أنّ الكثرة تدل على جوازه، قال أبو حيان^(١): "وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة... فأنت ترى هذا السماع وكثرته وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطف بالواو، وتارة بـ(أو)، وتارة بـ(بل)، وتارة بـ(أم)، وتارة بـ(لا)، وكل هذا التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار"^(٢).

كما أنّ عطف (المسجد) على (سبيل) في قوله تعالى: (وَصَدَّقْنَا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)^(٣)، يستلزم الفصل بأجنبي بين جزأي الصلّة، والأجنبي هو المصدر (كفر)، وذلك لا يجوز، بل يتعين عطف المسجد على الضمير المجرور في (به)؛ لأنّ وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضي ذلك.

ولهذا ولما ورد من شواهد نثرية وشعرية، فالذي أراه جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، كما ذكرت ذلك آنفاً. ومع جوازه، فالأكثر العطف بإعادة الجار، كقوله تعالى: (وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ)^(٤)، وقوله تعالى: (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُخْمَلُونَ)^(٥)، وقوله تعالى: (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ إِنِّي نَبِيٌّ طَوَّعًا أَوْ كَرْهًا)^(٦).

أمّا الزمخشري فقد ذهب هو وجماعة البصريين إلى المنع وقد ذكرت ذلك عندما تحدثت عن حجة الموجبين إعادة الجار.

(١) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في غرناطة، ورحل إلى مالقه، وأقام بالقاهرة حتى توفي فيها. من مؤلفاته: "البحر المحيط"، "طبقات نحاة الأندلس".

(٢) أبو حيان التوحيدي: البحر المحيط، ج ٢، ط ٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، دار الفكر، ص ١٤٧-١٤٨.

(٣) البقرة/٢١٧.

(٤) الأحزاب/٧.

(٥) غافر/٨٠.

(٦) فصلت/١١.

"العطف على ضمير الرفع المتصل وضمير النصب المنفصل"

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري الكثير من الشواهد القرآنية التي استشهد بها على

العطف على ضمير الرفع المتصل أذكر منها:

١- (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ)^(١).

٢- (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)^(٢).

٣- (قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)^(٣).

٤- (إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ)^(٤).

أثار الزمخشري مسألة العطف على الضمير المتصل المرفوع في قوله تعالى: (كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ)، وفي قوله تعالى: (مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ). فقال: "أنتم" من التأكيد الذي لا يصح الكلام مع الإخلال به، لأن العطف على ضمير هو في حكم بعض الفعل ممتنع. ونحوه اسكن أنت وزوجك الجنة^(٥). ونحو ذلك قوله في قوله تعالى: (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ) "إنا قلت علام عطف وقبيله؟ قلت على الضمير في يراكم المؤكد بـ" (٦).

اختص نوع واحد من أنواع الضمير بحكم عند العطف عليه وهذا النوع هو ضمير الرفع المتصل مستتراً كان أو بارزاً، والحكم الذي اختص به هو أنك إذا عطفت عليه وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء. قال سيبويه: "ويدل ذلك على أن الاسم ليس على الفعل في "صنعت" أنك لو قلت: "اقعد وأخوك" كان قبيحاً حتى تقول "أنت" لأنه قبيح أن تعطف على

(١) الأعراف/٢٧.

(٢) يونس/٧١.

(٣) الأنبياء/٥٤.

(٤) الأنبياء/٥٢.

(٥) الزمخشري: الكشاف، ج ٣، ص ١٢٢، ١٢٣.

(٦) الزمخشري: الكشاف، ج ٢، ص ٩٤.

المرفوع المضمّر^(١). وذكر عبد القاهر الجرجاني^(٢) (ت ٤٧١هـ): "واعلم أنّ العطف يكون على المضمّر كما يكون على المظهر، والمضمّر على ضربين: متّصل ومنفصل، فالمتّصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، فالمرفوع إذا أريد العطف عليه وجب الإتيان بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى: "اسكن أنت وزوجك"^(٣).

وإذا عطف على الضمير المرفوع المتّصل أكد بمنفصل ثم عطف عليه "وإنّما أكد بالمنفصل في الأول لأنّ المتّصل المرفوع كالجاء مما اتّصل به لفظاً من حيث إنّهُ فاعل والفاعل كالجاء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروفه كلمة فأكد أولاً بمنفصل لأنّه بذلك يظهر أنّ ذلك المتّصل منفصل من حيث الحقيقةً بدليل جواز إفراده ممّا اتّصل بتأكيده فيحصل له نوع من الاستقلال ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم إذن أن يكون هذا المعطوف أيضاً تأكيداً للمتّصل وهو محال. فإن كان الضمير منفصلاً نحو ما ضرب إلا أنت وزيد لم يكن كالجاء لفظاً وكذا إن كان متّصلاً منصوباً نحو ضربتك وزيداً لم يكن كالجاء معنى"^(٤).

(١) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٢٩٨.

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ). إمام في اللغة والنحو. عاش في جرجان ولم يخرج منها. له شعر رقيق، من مؤلفاته: "دلائل الإعجاز"، و"أسرار البلاغة"، و"الجمل"، و"إعجاز القرآن".
(٣) انظر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، مجلد ٢، ص ٩٥٧-٩٦١. وانظر خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، دار إحياء الكتاب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص ١٥٠. وانظر ابن قيم الجوزيّة: إرشاد السالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمد بن عوض بن محمد السهلي، مجلد ٢، مكتبة أضواء السلف- الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ص ٦٣٥-٦٣٦. وانظر ابن جنّي: اللّمع في العربيّة، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثّقافيّة- الكويت، ص ٩٦-٩٧. وانظر ابن الحاجب النحوي المالكي: كتاب الكافيّة في النّحو، شرح رضي الدين الاسترلابادي، ج ١، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ص ٣١٩. وانظر الحنبلي: شهاب الدين، الفضة المضيئة، ص ٣١٥.

(٤) انظر ابن الحاجب النحوي المالكي: كتاب الكافيّة في النّحو، شرح رضي الدين الاسترلابادي، ج ١، ص ٣١٩. وانظر السبوطي: الفرائد الجديدة، تحقيق عبد الكريم المدرس، علّق على شواهدا محمد الملّول، الجمهوريّة العراقيّة- وزارة الأوقاف والتراث الإسلامي، ص ٧٦٠.

ومن الفصل بضمير غير الضمير المنفصل قوله تعالى: "جَنَّتْ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ"^(١) ومن العطف بعد الفصل قوله تعالى: "مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا"^(٢) فَإِنَّ المَعطوف هو آبَاؤُنَا ولا زائدة لتأكيد النفي، كما ورد العطف على الضمير المذكور بل فصل كثيراً في الشعر وقليلاً في النثر، ومن القليل ما حكى سيبويه من قولهم: مررت برجل سواء والعدم. برفع العدم عطفاً على الضمير المستتر في سواء لأنه في تأويل مستو. وفي الصحيح: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر. ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى: (فَكَبِجُوا فِيهَا هَمَّ وَالغَاوُونَ)^(٣) (مَا عِدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا)^(٤). وقد لا يؤكد لأن طول الكلام قد يعني عما هو الواجب فيحذف طلباً للاختصار نحو قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ)^(٥). فقوله تعالى: وملائكته، معطوف على الضمير الذي في يصلي فلم يحتج إلى تأكيد لطول الكلام بـ"عليكم" الذي هو معمول "يُصَلِّي". العامل في الضمير المعطوف عليه الملائكة. فكيف لا يعني عما ليس هو بواجب. وذلك أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لأنهم حضروه أصلاً بحيث لا يجوز أن يرتكب^(٦).

وأما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح^(٧) واحتجوا على ذلك بمجيئه في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: (ذُو مِرَّةٍ

(١) الرعد: ٢٣.

(٢) الأنعام: ١٤٨.

(٣) الشعراء/٩٤.

(٤) النحل/٣٥.

(٥) الأحزاب/٤٣.

(٦) انظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي عبد الحميد، ج ٢، المسألة ٦٦، ص ٤٧٤، ٤٧٥.

(٧) البيت لجريز، انظر ديوانه، شرحه وضبطه وقدم له غريد الشيخ، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص ٣٦١. الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٦٦، ص ٤٧٧.

فاستوى وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى^(١) فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى)؛ فدلَّ على جوازه، وقال الشاعر:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ زُهْرًا تَهَادَى كَنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا^(٢)

فعطف (زهر) على الضمير المستتر في أقبلت، وقال جرير:

ورجا الْأَخِيظِلُّ مَنْ سَفَاهَةَ رَأْيِهِ مَالِمَ يَكُنُّ وَأَبٌ لَهُ لَيْنًا^(٣)

فعطف "أب" على الضمير المرفوع في "يَكُنُّ"؛ فدلَّ على جوازه، كالعطف على الضمير المنصوب المتصل.

وأما البصريون فحجتهم في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل "وذلك لأنه لا يخلو: إما أن يكون مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به؛ فإن كان مقدراً فيه نحو "قام زيد" فكأنه قد عطف اسماً على فعل، وإن كان ملفوظاً به نحو "قامت زيد" فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز"^(٤).

أما احتجاجهم بقوله تعالى: (فاستوى وهو بالأفق الأعلى)^(٥) فقد أنكره على الكوفيين البصريون. وقالوا إن الواو فيه واو الحال، لا واو العطف، وأما ما أنشدوه من أشعار فمن الشاذ

(١) النجم/٦، ٧.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، انظر ديوانه، دار صادر- بيروت، ص ٣٤٠.

(٣) البيت لجرير، ص ٣٦١. وبلا نسبة. انظر ابن قيم الجوزية: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، مجلد ٢، ص ٦٣٧. وانظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٣، ص ٧٦. وانظر النحاس: شرح أبيات سيبويه، تحقيق وتعليق د. وهبة متولي عمر سالم، مكتبة الشباب- القاهرة، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص ٢٨٢.

(٤) الأبياري: الأنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٦٦، ص ٤٧٧.

(٥) النجم/٦، ٧.

الذي لا يؤخذ به، ولا يقاسُ عليه، كما أنَّ العطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز؛ فلا يكون لكم فيه حجة^(١).

وإنني لأؤيد رأي الزمخشري وهو منهج سيبويه والبصريين في عدم جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع إلا بعد توكيده. فقد احتجوا على ذلك بما ورد في القرآن الكريم، حيث جاء العطف على الضمير المتصل المرفوع بعد توكيده، أو وجود فاصل ما أو اجتماعهما. قال تعالى: (فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا)^(٢)، وقال تعالى: (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ)^(٣)، وقال تعالى: (اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ)^(٤). وغيرها من الآيات.

أما التعليل، فقالوا: إنَّ الضمير المرفوع المتصل يكون بارزاً أو مستتراً، فإن كان مستتراً، فليس له وجود في الظاهر، فالعطف عليه كالعطف على معدوم، كما أنه يصبح في اللفظ من عطف الاسم على الفعل، نحو قولنا: جاء زيد، وعطف الاسم على الفعل لا يجوز.

هذا إلى جانب أن الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة منها والمستترة تكون بمنزلة جزء من الفعل؛ وذلك لشدة اتصالها به وعدم استقلالها عنه، ومما يدل على ذلك أن صورة الفعل تتغير من أجلها، فذلك يسكن آخره إذا اتصلت به وكانت متحركة، ولا يفعل ذلك مع الضمائر المنصوبة المتصلة^(٥).

أمَّا ضمير النَّصب المتصل فيجوز العطف عليه بلا فصل اتفاقاً، لأنه ليس كالجاء من الفعل بخلاف ضمير الرَّفع. وذهب ابن يعيش إلى أنه يجوز العطف عليه من غير تأكيد وأنَّ

(١) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٦٦، ص ٤٧٧.

(٢) المائدة/٢٤.

(٣) الأعراف/٢٧.

(٤) طه/٤٢.

(٥) انظر سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٣٧٨-٣٧٩. وانظر الأنباري: الأنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٧٧. وانظر عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ج ٢، ص ٩٥٨. وانظر خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ٢٥١.

تأكيده أحسن. قال: "وإن كان المضمرة المتصلة منصوب الموضع نحو الهاء في ضربته والكاف في ضربك جاز العطف عليه من غير تأكيد فإن أكدته كان أحسن شيء فإن لم تؤكد له لم يمتنع العطف عليه فتقول: ضربته وزيداً، وأكرمه وعمراً. قال الشاعر:

فإن الله يعلمني وهباً

عطف وهباً على الياء في يعلمني من غير تأكيد وذلك من قبل أن الضمير المنصوب فضله في الكلام يقع كالمستغنى عنه ولذلك يجوز حذفه وإسقاطه نحو قولك: ضربت وقتلت ولا تذكر مفعولاً وإنما اتصل بالفعل من جهة اللفظ والتقدير فيه الانفصال ولذلك لا تغير له الفعل من جهة اللفظ فتقول ضربك وضربه فيكون آخر الفعل مفتوحاً كما كان قبل اتصال الضمير به^(١).
أما القياس على الضمير المنصوب، فقد ردّه البصريون بأن بينهما فرقاً؛ لأن المنصوب على نية الانفصال؛ لكونه فضلة، ولذلك لا يسكن آخر الفعل من أجله، بخلاف المرفوع، فإنه متصل لفظاً ومعنى^(٢).

مما سبق يتضح لي أن الزمخشري لا يجيز العطف على الضمير المرفوع المتصل - سواء كان بارزاً أم متصلاً - إلا بعد تأكيد الضمير المرفوع المتصل، أو وجود فاصل، فإنه والحالة هذه يجوز العطف، أما ما عداه، فلا يجوز إلا على قبح.

وقد يجوز في الشعر، قال الشاعر:

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفُنَ رَمَلًا

وعلى هذا سيبويه والزجاج وابن جنّي والجرجاني، وابن يعيش.

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٣، ص٧٧. وانظر خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٥٧. وانظر السيوطي: همع الجوامع، ج٥، ص٢٦٨. وانظر الحنبلي: شهاب الدين: الفضة المضينة، ص٣٦٥.

(٢) انظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٤٧٧-٤٧٨. وانظر ابن الحاجب النحوي: كتاب الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاسترأبادي، ج١، ص٣١٩.

احتجّ البصريّون بما ورد في القرآن الكريم، حيث جاء العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد توكيده، أو وجود فاصل ما قال تعالى: (إِنَّهُ يَرَأَيْكُمْ هُوَ وَقَبِيلَهُ^(١)). وقد خالف الكوفيون البصريين في هذه المسألة، فأجازوا العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل في سعة الكلام دون قبح أو ضرورة. ومن النصوص التي ورد فيها العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو وجود فاصل قوله تعالى: (عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى)^(٢) قالوا: والواو هنا عاطفة عطفت الضمير المنفصل (هو) على الضمير المرفوع المتصل المستتر في الفعل (استوى) فدلّ على أنّ العطف على الضمير المتصل وإن كان مستتراً جائز في سعة الكلام واختياره.

(١) الأعراف/٢٧.

(٢) النجم/٦، ٥، ٧.

"العطف على عاملين"

ورد في "كشاف" الزمخشري بعض الشواهد القرآنية التي استشهد بها في العطف على عاملين

منها:

١- (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَبًا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ)^(١).

٢- (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ) (٣) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٤) وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)^(٢).

قال الزمخشري في قوله تعالى (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) (٤) وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ).

"وأما قوله: (آيات لقوم يعقلون) فمن العطف على عاملين، سواء نصبت أو رفعت، فالعاملان إذا نصبت هما: إن: وفي، أقيمت الواو مقامهما، فعملت الجر في (واختلاف الليل والنهار)، والنصب في "آيات". وإذا رفعت فالعاملان هما: الابتداء "وفي: عملت الرفع في "آيات"، والجر في "واختلاف" وقرأ ابن مسعود^(٣) "وفي اختلاف الليل والنهار" فإن قلت: العطف على عاملين على مذهب الأخفش شديد لا مقال فيه. وقد أباه سيبويه، فما وجه تخريج الآية عنده؟ قلت: فيه وجهان عنده. أحدهما: أن يكون على إضمار "في"، والذي حسنه تقدم ذكره في الآيتين قبلها. ويعضده قراءة ابن مسعود.

(١) فصلت/٤٤.

(٢) الجاثية/٣، ٤، ٥.

(٣) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي (ت ٣٢هـ). من أكابر الصحابة عقلاً، وفضلاً، من أهل مكة. ولي بعد وفاة الرسول بيت مال الكوفة، ثم مات في المدينة.

والثاني: أن ينتصب آيات على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفاً على ما قبله أو على التكرير، ورفعها بإضمار هي: وقرئ: "واختلاف الليل والنهار" بالرفع^(١).

معنى قولهم العطف على عاملين أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين نحو إن زيدا ضرب عمراً وبكراً خالداً وهذا عطف متفقى الإعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك إن زيدا ضرب غلامه وبكراً أخوه عطف مختلفي الإعراب....^(٢).

أجمع النحاة على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو: "إن زيدا ذاهباً وعمراً جالساً" وعلى معمولات عامل نحو "أعلم زيداً عمراً بكراً جالساً، وأبو بكرٍ خالداً سعيداً" ومرّ زيدٌ بعمرو وبكرٍ خالدٌ فلا يجوز أن تعطف بكراً على عمرو وخالداً على زيدٍ، لأنّ ذلك يؤدي إلى نيابة الواو مناب "مرّ" وهو العامل في زيد ومناب الباء وهي العاملة في عمرو، ويكون التقدير: ومرّ ببكر خالدٌ، فتكون الواو تعطي معنى الباء ومعنى الفعل فيجيء حرف واحدٌ يُعطي في حين واحدٍ أزيد من معنى واحد. وحرف واحدٌ لا يدلُّ في حين واحدٍ على أزيد من معنى واحد. وإن أراد الواحد منّا العطف في هذه المسألة فلا بُدَّ من ذكر الباء فتقول: مرّ زيدٌ بعمرو وببكرٍ خالدٌ، حتى لا تنوب الواو إلا مناب عامل واحد^(٣).

وأما معمولاً عاملين فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال الناظم هو مُمتنع إجماعاً نحو كان آكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك، فقد نقل الفارسي^(٤) (ت ٣٧٧هـ) الجواز مطلقاً عن

(١) الزمخشري: الكشاف، ج ٤، ص ٢٨٨، ٢٨٩.

(٢) انظر ابن الحاجب النحوي المالكي: كتاب الكافية في النحو، ج ١، ص ٣٢٣.

(٣) انظر ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير، تحقيق د. صاحب أبو جناح، ج ١، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامي، ص ٢٥٥، ٢٥٦.

(٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل (ت ٣٧٧هـ). أحد أئمة العربية. من كتبه. "التذكيرة"، "العوامل"، و"المسائل الشيرازيات" و"الإيضاح".

جماعة منهم: الأخفش وبه قال الكافيجي^(١) (ت ٨٧٩هـ)، وإن كان أحدهما جاراً فإن كان مؤخرًا نحو "زيد في الدار والحجر عمرو، أو عمرو والحجر فتنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عند مَنْ ذكرنا، وإن كان الجار مقدماً نحو "في الدار زيد والحجر عمرو" فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد، وابن السراج، وابن هشام، وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي والفراء والزرجاج، وفصل قومٌ - منهم الأعم - فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز، لأنه كذا سُمع، ولأن فيه تعادل المتعاطفات، وإلا امتنع نحو "في الدار زيد وعمرو الحجر"^(٢).

أجاز الأخفش العطف على عاملين إن كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف نحو: في الدار زيد والحجر عمرو، ومررت بعامر ركباً وعمار ماشياً، والفصل بلا مغتفر نحو: ما في الدار زيد ولا الحجر عمرو^(٣)، والصور الموافقة لما أجازاه الأخفش كثيرة كقوله تعالى: (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ) (٣) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٤) (وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) (٤) واحتج بأشياء منها قول الأعور الشنّي:

هُوَ مِنْ عَيْنِكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

(١) هو محمد بن سليمان بن مسعود الرومي، أبو عبد الله الكافيجي، ولقب بهذا اللقب لكثرة اشتغاله بكتاب الكافية في النحو.

(٢) الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ج ٣، المكتبة الأزهرية للتراث، ص ٢٢٦، ٢٢٧. وانظر ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ٢، ص ٤٨٦، ٤٨٧.

(٣) انظر ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، ج ٢، من التراث الإسلامي، للكتاب السادس، السعودية - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ص ٤٧٢.

(٤) الجاثية/٣، ٤، ٥.

فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا^(١)

وقال النابغة الجعدي:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِخَاخًا وَلَا مُسْتَكْرَأً أَنْ تُعْقَرَا^(٢)

وما يحتجون به:

ما كلُّ سوداءَ تمرّة، ولا بيضاءَ شحمة، فعطف على كلِّ وما، ومن ذلك:

أَكُلُّ امرئٍ تحسبين امرأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٣)

ومذهب سيبويه والفراء ومن وافقهما في جميع هذه أن لا يعطف على عاملين، ويذكر أنّ في جميعها تأويلاً يرده إلى عمل واحد. ومما قاله سيبويه في باب ما: تقول: ما أبو زَيْنَبَ ذاهباً ولا مقيمةً أمها ترفع، لأنك لو قلت: ما أبو زَيْنَبَ مُقِيمَةً أمها لم يجز، لأنها ليست من سيبه وإنما عمّلت ما فيه لا في زينب. ومن ذلك قول الشاعر، وهو الأعورُ الشنّي:

هُوَ نَ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهي. و[قد] جرّه قَوْمٌ فجعلوا المأمور للمنهي، والمنهي هو الأمور لأنه من الأمور وهو بعضها، فأجراه [وأنته] كما قال جرير:

(١) البيت للأعور الشنّي انظر سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٦٤. وبلا نسبة انظر السيوطي: معجم الهوامع، ج ٤، ص ١٨٨. وانظر: ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٤٨٧.

(٢) البيت للنابغة الجعدي، انظر ديوانه، تحقيق د. واضح الصمد، دار اصدار - بيروت، ط ١، ١٩٨٨م، ص ٧٠. ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج ٢، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٧٠.

(٣) البيت لأبي داود الإيادي، انظر الأصمعي: الأصمعيّات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ٥، دار المعارف - القاهرة، ص ١٩١. انظر: السبّتي ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد بن عبيد الثبيتي، السفر الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص ٣٥٥.

إِذَا بَعْضُ السَّنِينِ تَعَرَّقَتْهَا

كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدَ أَبِي الْيَتِيمِ

ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا

صِحَاحاً وَلَا مُسْتَكْرَرٌ أَنْ تُعَفَّرَا

كأنه قال: ليس بمعروف لنا ردُّها صحاحاً ولا مستكراً عقرها، والعقر ليس للرد. وقد

يجوز أن يجزأ ويحمله على الرد [ويؤنث] لأنه من الخيل، كما قال ذو الرمة:

مَسِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ

أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

كأنه قال: تسفهتها الرياح، وكأنه قال: ليس بآتيك منهيها وليس بمعروفة ردها، حين

كان من الخيل والخيل مؤنثة فأنت^(١).

وشرح أبو علي قول سيبويه هذا قائلاً "...ومن جرّه فقال: ولا قاصر، فتقديره على ما

قال سيبويه: ما منهيها بآتيك، ولا قاصر مأمورها فردّ الهاء من (مأمورها) إلى المنهي وإن كان

المنهي مذكراً في اللفظ لأنه مضاف إلى مؤنث، فتقديره إذا حذف خبر الاسم الأول من الكلام

على حسب ما يسير به الباب (ليس منهيها بقاصر عنك مأمورها) وإنما قدره هذا التقدير ليخلصه

به من أن يكون قد عطف على عاملين لأنه إذا قدره هذا التقدير لم يقع عطف على عاملين كما

يقع إذا لم يقدر الهاء من (مأمورها) راجعة إلى المنهي، فلهذا تأول هذا التأويل^(٢).

إذا كان كذلك فمذهب سيبويه أنه لا يجيز العطف على عاملين فهو يمنع التشريك في

عاملين لأنك إذا قلت: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمروٌ، شركت بالواو في عاملين، فقد جعلت

الواو كأنها خفضت ورفعت، من حيث وصلت الخافض والرافع، ولا يوجد في أصول العربية،

ما يرفع ويخفض، فإذا لم يكن ذلك في أصول العوامل فكيف يكون فيما تنزل منزلة العامل. فهو

(١) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٦٣، ٦٤، ٦٥.

(٢) الفارسي: أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة - القاهرة،

ط ١، ١٩٩٠-١٩٩١م، ج ١، ص ١٠١-١٠٢.

يرى أن الواو في قوله تعالى: "واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون". قد شَرَّكَتْ بين اختلاف وخلق في (في)، وشَرَّكَتْ بين آيات وآيات في (إن) في قراءة حمزة والكسائي^(١) (ت ١٨٩هـ)^(٢)، لأنهما يقرآن بالنصب. واعتل سيبويه لهذا بأن قال: إن هذا على حذف حرف الجر، وكذلك قال في قول الشاعر أبي داود الإيادي:

أكلُ امرئٍ تحسبين أمراً ونارٍ توقدُ بالليلِ ناراً

إنه على حذف كُ، والتقدير وكُلُّ نارٍ. وكذلك قال في المثل: "ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةَ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةَ" والتقدير: ولا كُلُّ، فجعله على حذف حرف الجر.

فإن قلت: حذف حرف الجر، وإبقاء عمله قليل، وهذا النوع أكثر في كلام العرب فيجب ألا يُحْمَل على ما قلَّ نظيره. وقد بين سيبويه حين تكلم في هذه المسألة وتأول هذه المواضع بهذه التأويلات التي ذكرتها، والسبب الذي أوجب حذف حرف الجر هنا: أن العرب يقولون: ما مثْلُ زيدٍ يقول ذلك ولا عمرو، يريدون: ولا مثلُ عمرو، فحذف (مثل) من الثاني لدلالة الأول عليه، ولأنه في معنى الأول^(٣).

واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور، ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى: (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) (١) وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا)^(٤). فقال: فإن قلت: نصب إذا مُعْضِلٌ، لأنك إن جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين، يعني أن إذا عطف على إذ المنصوبة بأقسام،

(١) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، (ت ١٨٩هـ) أحد أئمة القراءة والنحو واللغة، وهو أحد القراء السبعة، أخذ عن الرؤاسي في الكوفة وعن الخليل في البصرة، من مؤلفاته: "معاني القرآن"، و"الحروف"، و"المصادر".

(٢) انظر الفارسي، أبو علي "الحجة للقراء السبعة"، وضع حواشيه كامل مصطفى الهنداوي، ج ٣، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ص ٣٨٥.

(٣) انظر السبتي، ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السطر الأول، ص ٣٥٦.

(٤) الشمس/١، ٢.

والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم، قال: وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكراهها ذلك لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه، ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل^(١).

وهذا لطيف جداً لكن يرد عليه ما ذكره بعض حذاق المتأخرين أنه يلزم على هذا ألا يجوز: أقسم بالليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى، حيث صرح بالعاملين وليس هناك شيء ناب عنهما وعمل عملهما، ولكن جاز هذا بدليل مجيئه في التنزيل وهو قوله تعالى: "فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل إذا عسعس، والصبح إذا تنفس"^(٢).

وقد خالف الأخفش سيبويه إذ ذهب إلى أن العطف على عاملين جائز، ورد تأويل سيبويه لجر (قاصر) في بيت الأعرور الشنّي، وجرّ (مستكر) في بيت النابغة الجعديّ، فزعم أنهما "غلط منه وأنّ العطف على عاملين جائز، مثل قول الله عزّ وجلّ في قراءة بعض الناس "وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات" فجرّ الآيات وهو في موضع نصب^(٣).

وقال السيرافي^(٤) (ت ٣٦٨هـ) في مذهب الأخفش: "وقد أجاز الأخفش وغيره من البصريين العطف على عاملين، فقالوا: قام زيدٌ في الدار والقصرِ عمرو، قدّموا في العطف المجرور على المرفوع، لأنّ الجارَ والمجرور كشيءٍ واحد، ولم يجزوا: قام زيدٌ في الدار وعمروُ القصرِ، لئلا يفصل بين الجارَ والمجرور، واحتجوا بأشياء منها قوله عزّ وجلّ: "إن في

(١) انظر الزمخشري: الكشاف، ج٤، ص٧٦٢.

(٢) الإسفراييني: لباب الإعراب، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع- الرياض، ص٤١٢.

(٣) انظر سيبويه: هامش لكتاب، ص٦٥.

(٤) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ). نحويّ عالم بالأدب. أصله من سيراف من بلاد فارس، سكن بغداد، وتولّى نيابة القضاء فيها، وتوفي فيها. من مؤلفاته: "شرح كتاب سيبويه"، و"الإقناع" في النحو، و"أخبار النحويين البصريين".

السموات والأرض آياتٍ للمؤمنين وفي خلقكم وما بيث من دابة آياتٍ لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها... والعامل في قوله "آياتٍ لقوم يعقلون" إن، وهو منصوب بالعطف على ما عمل فيه إن، فصار بمنزلة قولك: إن في الدار لزيداً والقصر عمرأ^(١).

ورد المبرد على تأويل سيوييه في إجازته جرّ (قاصر) و (مستكر) في البيتين المذكورين قائلاً: "وليس القول عندي كما ذهب إليه... فأما قوله: فليس بمعروف لنا أن نردّها، فإن الردّ غير الخيل، والعقر راجع إلى الخيل في قوله: ولا مستكر أن تُعقرا، فليس بمتصل بشيء من الردّ، ولا داخل في المعنى، فأما قوله: فليس بأتيك منيها، فهو أقرب قليلاً، وليس منه؛ لأنّ المأمور بعضها، والمنهي بعضها، وقربه أنّهما قد أحاطا بالأمر، وليس يجوز الخفض عندنا إلا على عاملين فيمن أجازة"^(٢)

وقد ردّ ابن السراج^(٣) (ت ٣١٦هـ) على مذهب الأخفش قائلاً: "والذي بدأ به سيوييه الرفع في قولك: ما كلُّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة، والنصب في (وناراً) هو الوجه، وهذه الحروف شواذ، فأما من ظنّ أن من جرّ آياتٍ في الآية فقد عطف على عاملين فغلط منه، وإنما نظير ذلك قولك: إن في اندار علامةً للمسلمين والبيت علامةً للمؤمنين، فإعادة علامة تأكيد وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام كما تعاد "إن" إذا طال الكلام،... كما أنك لو قلت: إن في الدار الخير، والسوق والمسجد والبلد الخير، كان إعادته تأكيداً وحسن لما طال الكلام، فأيات الأخيرة هي الأولى، وإنما كانت تكون فيه حجة لو كان الثاني غير الأول حتى يصيرا خبرين، وأما من رفع وليست "آيات" عنده مكررة للتأكيد، فقد عطف أيضاً على عاملين نصب أو رفع،

(١) هدى جنهوتشي: خلاف الأخفش الأوسط عن سيوييه، ص ١١١-١١٢.

(٢) المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ج ٤، عالم الكتب- بيروت، ص ٢٠٠.

(٣) هو محمد بن السري بن سهل (ت ٣١٦هـ). أنيب لغوي من أهل بغداد، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي، وأبو علي الفارسي. من مؤلفاته: "الأصول"، و"شرح كتاب سيوييه"، و"الموجز في النحو".

يعقلون"، فإذا رفع فقد عطف "آيات" على الابتداء واختلافاً على "في" وذلك عاملان، ولكنه إذا قصد التكرير رفع أو نصب فقد زال العطف على عاملين، فالعطف على عاملين خطأ، في القياس غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك، ولو كان الذي أجاز العطف على عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو: "إن في الدار زيدا والمسجد عمراً" وعمرو غير زيد لكان ذلك له شاهداً على أنه حكى مثله حاكٍ ولم يوجد في كلام العرب شائعاً فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه^(١)

وأرى أن في جميع الشواهد المتقدمة عطفاً على معمولي عاملين أحدهما جار وقد تقدم المجرور والمعطوف عليه. وهذا يجعلني أميل إلى جواز العطف على معمولي عاملين إن كان على هذه الصفة. وقد سبق إلى إجازة ذلك أحد أعلام النحاة الأندلسيين وهو الأعم^(٢). فذهب إلى أنه: "إن ولي المخفوض العاطف جاز، لأنه كذا سُمع، ولأن فيه تعادل المتعاطفات، وإلا امتنع نحو "في الدار زيد وعمرو الحجرة"^(٣).

وقد تبع الأعم (ت ٤٧٦هـ) فيما ذهب إليه ابن الحاجب^(٤) (ت ٦٤٦هـ) وخالفه في تعليقه^(٥).

وقال ابن هشام^(٦) (ت ٧٦١هـ): "...وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو"^(٧).

(١) ابن السراج: الأصول في النحو، ج ٢. وانظر التَّيْبِي، عيَّاد: ابن الطراوة النحوي، مطبوعات نادي اللطائف الأدبي، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص ٢٨٤.

(٢) هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري (ت ٤٧٦هـ). عالم باللغة والأدب. ولد في شنتمرية الأندلس. مات بإشبيلية. من مؤلفاته: شرح الشعراء السنة، وشرح ديوان الحماسة.

(٣) ابن هشام: مغني اللببي، ج ٢، ص ٤٨٦، ٤٨٧.

(٤) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، (ت ٦٤٦هـ) فقيه ومن أئمة النحويين، ولد في أسنا من صعيد مصر. توفي بالإسكندرية، من مؤلفاته: "الكافية"، و"الواقفة"، و"الشافية"، و"المنتهى".

(٥) انظر الأعم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية-العراق، ط ١، ١٩٩٢م، ص ٨٤-٨٨.

(٦) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الخزرجي (ت ٧٦١هـ). من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر. من مؤلفاته: "مغني اللببي"، و"شرح شذور العرب"، و"أوضح المسالك"، و"شرح قطر الندى".

(٧) ابن هشام: مغني اللببي، ج ٢، ص ٤٨٨.

إنَّ ما ذكره النحاة لا يؤدي إلى تكلف تأويلات كالتي ذكرها غيرهم في الشواهد السابقة، فنحن إذا قلنا: في الدار زيد، والحجرة عمرو جرى آخر الكلام وأوله على سواء، من تقديم الخبرين على المخبر عنهما، واحتمل الكلام الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف، ولاتصال المحذوف بحرف العطف القائم مقامه في الاتصال بالمجرور.

أما ما ذهب إليه النحاة من أنه لا يجوز أن نقول: مرُّ زيدٌ بعمرو وبكرٍ خالد، فتعطف بكراً على عمرو وخالد على زيد، لأنَّ ذلك يؤدي إلى نيابة الواو منابُ مرٍّ وهو العامل في زيد ومناب الباء وهي العاملة في عمرو، فتكون الواو تعطي معنى الباء ومعنى الفعل فيجيء حرفٌ واحدٌ يُعطي في حينٍ واحدٍ أزيدَ من معنى واحد فيه نظر. فإن أردنا العطف فلا بدَّ من ذكر الباء فنقول "مرُّ زيدٌ بعمرو وبكرٍ خالد"، حتى لا تتوب الواو إلا مناب عامل واحد. فقد رد عليه أبو الحسن الأخفش وقال بجوازه فقال: لما ناب حرف العطف مناب عامل واحد فكذلك ينوب مناب أزيد، إلا أنه إذا اجتمع له في العطف مخفوض وغير مخفوض قُدِّم المخفوض على غيره^(١).

وأرى أنَّ ما ذهب إليه النحاة من امتناع العطف على عاملين من طريق أنه يؤدي على أن يكون للحرف في حين واحد أزيدَ من معنى واحد، فقد وجدت أنَّ بعض النحاة قد ذهب على أنَّ الحرف الواحد يعطي خمسة معانٍ في حين واحد، فالواو في قولنا: الزيدون، تعطي الجمع والسلامة والإعراب فقد تبين أنه بالتغيير والانقلاب، والسلامة والتذكير والعقل فلا تُعطي شيئاً من ذلك الواو، بدليل أنها لو زالت من الجمع لبقِيَ الاسم لمذكر عاقل سالم، فهذه الواو مصاحبة لهذه الخمسة الأشياء فلا تُعطي منها إلا معنى واحداً وهو الجمع^(٢).

(١) انظر ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) انظر ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٢٥٨.

"العطف على محل "إنَّ واسمها"

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري الكثير من الشواهد القرآنية التي استشهد بها على

العطف على محل "إنَّ واسمها" أذكر منها:

- ١- قَالَ رَبِّ إِنِّي لَأَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ^(١).
- ٢- (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ)^(٢).
- ٣- (وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)^(٣).
- ٤- (وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى)^(٤).
- ٥- (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)^(٥).
- ٦- (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نُنظَّرُ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ)^(٦).
- ٧- (أَنْذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْنَا لَمَبْعُوثُونَ) (١٦) (أَوْ آيَاؤُنَا الْأُولُونَ)^(٧).
- ٨- (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ)^(٨).

(١) المائدة/٢٥.

(٢) الأعراف/٢٧.

(٣) التوبة/٣.

(٤) طه/١٢٤.

(٥) الأحزاب/٥٦.

(٦) الجاثية/٣٢.

(٧) الصافات/١٦، ١٧.

(٨) المائدة/٦٩.

ذهب الزمخشري إلى أن رفع "الصابون" في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالصَّابِغُونَ) على الابتداء وخبره محذوف، والنتيجة به التأخير عما في حيز إن من اسمها وخبرها
كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابون كذلك. كما بين أن
سبويه قد أنشد شاهداً له:

وإلّا فاعلموا أنا بغاة وأنتمُ بُغَاةٌ مَا بَعَيْنَا فِي شِقَاقِ

أي فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك. وذهب إلى أن ارتفاعه عطف على محل إن واسمها بعد
الفراغ من الخبر فلا نقول: إن زيدا وعمرو منطلقان. لأنك إذا رفعتَه رفعتَه عطفاً على محل إن
واسمها، والعامل في محلها هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر لأن الابتداء ينتظم
الجزأين في عمله كما تنتظمها إن في عملها؛ فلو رفعت الصائون المنوي به التأخير بالابتداء
وقد رفعت الخبر بأن لأعملت فيهما رافعين مختلفين. كما أجاب على سؤال من سأل: الصابون
معطوف لا بُدَّ له من معطوف عليه فما هو؟ فقال: هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على
جملة قوله: "إن الذين آمنوا..." الخ ولا محل لها كما لا محل للتي عطفت عليها^(١).

اختلف النحاة في مسألة العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر فذهب الكوفيون
إلى جواز العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب الكسائي إلى أنه
يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل "إن" أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إن زيدا
وعمر و قاتمان، وإنك وبكر منطلقان". وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز
ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل
تمام الخبر على كل حال^(٢).

(١) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ١، ص ٦٩٣، ٦٩٤.

(٢) انظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٢٣، ج ١، ص ١٨٥، ١٨٦.

يعطف على اسم إن وأخواتها على صورتين: الأولى بعد تمام الخبر والثاني: قبل تمام الخبر. ويجوز في المعطوف على اسم إن ولكن النصب على اللفظ، وهو الأصل نحو: "إن زيدا قائم وعمراً"، ويجوز رفعه أيضاً بعد استكمال الخبر^(١)، وحينئذ فالراجح أنه بالابتداء، والخبر محذوف. فالرفع جوازه من وجهين:

أحدهما مُسْتَحْسَنٌ، وهو أن تَعْطِفَ عَلَى مَوْضِعِ إِنْ وما عملت فيه، لأن [مَوْضِعَهُمَا] رَفَعٌ، ولم يتغير مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلُ. فالرفع على الابتداء، لأن معنى إِنْ زِيداً منطلقاً، زيدٌ منطلقٌ، وإِنْ دَخَلَتْ لِلتَّوَكِيدِ، كأنه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمراً. وفي القرآن مثله: "إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ". وهذه الآية قرئت بفتح (إِنْ) وكسرها إلا أنها لم تقرأ في السبع إلا بالفتح وقرئت في غير السبع بالكسر^(٢)، فإن كان سيبويه وأبو القاسم جاءا بها على قراءة من كَسَرَ، وإن لم يكن في السبع فلا إشكال، وإن كانا أتيا بها بالفتح على قراءة الجماعة ففيها إشكال؛ لأن العطف على الموضع إنما هو على تَوَهُّمِ الْإِسْقَاطِ، والإسقاط يتعذر في (أَنْ) المفتوحة، لأنها إذا دخلت صارت الجملة بدخولها في تأويل المصدر.

واختلف في (أَنْ) المفتوحة:

"فمنهم من ذهب إلى أنه يجوز فيها العطف على الموضع، وأجراها مجرى (إِنْ) المكسورة، وهو مذهب ابن جنّي"^(٣).

قال ابن جنّي: "فإن عطفت على اسم (إِنْ) و (لكن) بعد خبرهما، جاز لك النصب على اللفظ، والرفع على موضع الابتداء، تقول: إِنْ زِيداً لِقَائِمٍ وَعَمْرَأً، وَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ "وَعَمْرُو"

(١) انظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦، ١٩٦٦، ج١، دار الندوة الجديدة- بيروت- لبنان، ص٣٥٢.

(٢) أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج٥، ص٨. وانظر ابن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير، تحقيق محمد بن عبد الرحمن عبد الله، ج٣، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧-١٩٨٧م، ص٢٦٩.

(٣) السبتي، ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الثاني، ص٨٠٤.

وكذلك: لَكِنَّ جَعْفَرًا مُنْطَلِقٌ وَبِشْرًا، وَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ "وَبِشْرًا". ولا يجوز العطف على معنى الابتداء مع بقية أخواتها، لزوال معنى الابتداء، وتشبهه "لا" بـ"إن" (١).

والآخر: أن تعطفه على الضمير المرفوع الذي في اسم الفاعل فإن حُمِلَ على هذا الوجه وجب أن يؤكد فيقال: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ هُوَ وَعَمْرُو، كَمَا جَاءَ - اسكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ - و- (أَنَّهُ يِرَاكُم هُوَ وَقَبِيلُهُ) - وَالنَّصْبُ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى لَفْظِ مَا عَمِلَ فِيهِ أَنْ دُونَ مَوْضِعِهَا (٢).

وإنما قال: أَحَدُهُمَا مُسْتَحْسَنٌ وَهُوَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ، بِمَعْنَى أَنْ الْحَمْلَ عَلَى الضَّمِيرِ غَيْرٌ مُسْتَحْسَنٌ إِذَا لَمْ تَطْهَرِهُ لَا أَنَّهُ يُسْتَحْسَنُ فِي كُلِّ حَالٍ، لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمَانِ بِمَنْزِلَةِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَظْهَرَاتِ فِي الْإِسْتِمْرَارِ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَقْبَحُ وَلَا يَسْتَمِرُّ، هُوَ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمَتَّصِلِ أَوْ الْمُسْتَكْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُؤَكِّدَهُ بِالْمَنْفَصِلِ فَأَمَّا إِذَا ثَبَتَ بِالْمَنْفَصِلِ فَلَيْسَ فِيهِ اسْتِكْرَارٌ بَوَاحٍ (٣).

وأما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال "إن" خبرها" تعين النصب عند جمهور النحويين، فنقول: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ، وَإِنَّكَ وَزَيْدًا ذَاهِبَانِ (٤).

وأجاز الكسائي الرقع مطلقاً سواء كان يظهر فيه عمل إن أم لم يظهر، تمسكا بظاهر قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ". وقراءة بعضهم: "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ

(١) ابن جنّي: اللّمع في العربيّة، ص ٤٣.

(٢) انظر السبتي، ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الثاني، ص ٨٠٤-٨٠٦.

(٣) انظر عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، مجلد ١، ص ٤٥١.

(٤) انظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ١، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ص ٣٥١. وانظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، مسألة (٢٣)،

ص ١٨٥، ١٨٦. وانظر ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٣٣٦.

يُصَلُّونَ" بالرفع عطفاً على مجل إن، واسمها، ويقوله: "فإني وقَّيَارٌ بها لغريب"، وهو ظاهر على مذهب الكوفيين^(١)، ووجهه عند البصريين أن يحذف الخبر لدلالة يصلون عليه. وقوله:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فإني، وقَّيَارٌ بها لغريب^(٢)

وخرج ذلك: على التقديم، والتأخير، أو حذف الخبر من الأول، كقوله:

خَلِيلِي: هَلْ طَبِّبْتُ؟ فَإِنِّي، وانتما
-وإن لم تبوحا بالهوى- دَنْفَانِ^(٣)

ويتعيّن الأول في قوله:

فإني، وقَّيَارٌ بها لغريب^(٤).

لأجل اللام في الخبر، والثاني في "وَمَلَانِكْتُهُ" لأجل الواو في يُصَلُّونَ" إلا إن قدرت للتعظيم، مثلها في "رَبِّ ارْجِعُونِ"^(٥).

ووافق الفراء الكسائي فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه، فقال: إن خفي إعراب الاسم يكون مبنياً أو معرباً مقدر الإعراب جاز الحمل على المحل قبل المحل قبل الاسم نحو إنك وزيد قائمان وأن الفتى وعمرو قاعدان وإلا فلا لأنه لا ينكر في الظاهر كما أنكر مع ظهور الإعراب في المعطوف وذلك لأن خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مبتدع ولا يلزمه أيضاً توارد المستقلين على أثر واحد^(٦).

(١) انظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ١، ص ٤٣٢-٤٣٤.

(٢) هذا البيت لضابئ بن الحرث بن ارطأة البرجمي، انظر الأصمعي: الأصمعيات، ص ١٨٤.

(٣) للبيت بلا نسبة انظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ١، ص ٤٣٣؛ وانظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج ١، ص ٢٥٩.

(٤) هذا البيت لضابئ بن الحرث بن ارطأة البرجمي، انظر الأصمعي: الأصمعيات، ص ١٨٤. وانظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ١، ص ٤٣٢-٤٣٤. وانظر الأنباري: الإنصاف في مسائل

الخلاص، ج ١، مسألة ١٣، ص ٩٤. وانظر البغدادي: خزنة الألب، ج ٩، ص ٣٢٩.

(٥) انظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ١، ص ٤٣٢-٤٣٤.

(٦) انظر ابن الحاجب النحوي المالكي: كتاب الكافية في النحو، ج ٢، ص ٣٥٥.

وأما قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ مِنْ آمَنَ) فعلى أن الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر أي والصابئون كذلك لسدّ خبران مسده (١).

أما سيبويه فقد قدر في هذه الآية تأخير المعطوف والتقدير: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٢).

قال سيبويه: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: "إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ" و "إِنَّكَ، وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ" (٣).

و(أَنَّ) المفتوحة في ذلك كإِنَّ على الأصح، فيجوز رفع ما بعد الواو إِنْ وقع بعد خبرها كما سبق في المكسورة، وشرط المصنف في الشرح أن يسبقها عَلِمَ كقوله:

وإِلَّا فاعلموا أَنَا وَأَنْتُمْ بغاة ما بقينا في شقاقٍ

قَدَّرَهُ سيبويه: أَنَا بغاة وَأَنْتُمْ بغاة، أو معناه كقوله تعالى: "وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ".

ومن فرّق بينهما أي بين أَنْ وَإِنَّ على الإطلاق فهو مخالف لسيبويه. "والسيرافي ومن تبعه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطّبقاً إذ لم يبقَ معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور كما ذكرنا فاسمها كـبعض حروف الكلمة (ونظر أبي سعيد صحيح فنقل إن قوله تعالى (ورسوله) عطف على الضمير في بريء وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل بقوله من

(١) ابن الحاجب: الكافية في النحو، ج ٢، ص ٣٥٥.

(٢) انظر سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ١٥٥.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ١٥٥.

الله مقام التأكيد أو نقول رسوله مبتدأ خبره محذوف أي ورسوله كذلك والواو اعتراضية لا عاطفة ونقول في قوله:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق^(١)

إن ما بقينا في شقاق خبرانا وقوله وأنتم بغاة جملة اعتراضية.

هذا فيما يتعلق بإن وأن وقد نصَّ سيبويه على أن لكن المثقلة بمنزلة أن في جميع الكلام فتجري مجراها في جواز العطف على محل اسمها بالرفع. وتفارقها في أن اللام لا تدخل على ما في حيزها دون أن كما يجيء وإنما كان لكن مثل أن لأن معنى الابتداء بعده لم يزل لأن الاستدراك في الحقيقة معنى راجع إلى ما قبله لا إلى ما بعده إذ هو حفظ الحكم السابق نفيًا كان أو إثباتًا عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فلو قلت: ما قام زيد لكن عمراً قائم حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمراً لم يقم.

وأما "ليت، ولعل، وكان" فلا يجوز معها إلا النصب: تقدّم المعطوف أو تأخر، فتقول: "ليت زيدا وعمراً قائمان، وليت زيدا قائم وعمراً" بنصب "عمرو" في المثالين، ولا يجوز رفعه لزوال معنى الابتداء معها، وكذلك (كان؛ ولعل) وقبح عندهم أن يحملوا عمراً على المضمر حتى يقولوا هو، ولم تكن ليت واجبة ولا لعل ولا كان، فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة إن. أما الفراء فقد أجاز

(١) البيت لبشر بن أبي خازم الأسدي، انظر ديوانه، تحقيق عزة حسن، منشورات وزارة الثقافة - دمشق، ط٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ص ١٦٥. وانظر خالد الأزهرى: شرح التصريح، ج ١، ص ٢٢٨، وبلا نسبة انظر ابن الحاجب النحوي المالكي: كتاب الكافية في النحو، ج ٢، ص ٣٥٣.

الرفع مع: "ليت، ولعل، وكأن" - أيضاً: متقدماً، ومتأخراً، بشرطه السابق، وهو خفاء الإعراب^(١).

اختلفت أقوال النحاة حول جواز العطف على محل "إن" واسمها" ففي حين يرى سيبويه أن يكون الاسم المعطوف محمولاً على الابتداء وإمّا أن يكون محمولاً على الاسم المضممر وهذا الوجه ضعيف عنده. أمّا الجرجاني فقد ذهب إلى جواز نصب المعطوف على اللفظ ورفعها على المحل. أمّا ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)^(٢) فقد ذهب إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف وهو الصحيح في نظره.

أمّا الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة في هذه المسألة فكان دائراً حول إمكانية العطف على محل "إن" قبل دخول الخبر أو بعده. ففي حين يرى الكوفيون أنه يجوز العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر. فإنّ البصريين يذهبون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال.

أمّا الزمخشري فقد ذهب إلى إمكانية العطف على محل اسم "إن" وليس على محل "إن" واسمها، لأنّ "إن" تفيد التوكيد فقط وليست مبتدأ وإنما اسمها هو المبتدأ.

(١) انظر الفارسي، أبو علي: الإيضاح، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب- بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص١٢٤. وانظر ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٢٥٢. وانظر سيبويه: كتاب سيبويه، ج٢، ص١٤٦. وانظر الأشموني: شرح الأشموني، ج١، ص٤٣٦. وانظر ابن جنّي: اللمع في العربية، ص٤٣. وانظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان- بيروت، ط١٦، ص٣٧٧.

(٢) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي (ت ٧٦٩هـ). ينتهي نسبه إلى عقيل بن أبي طالب، كان عالماً بالنحو والعربية من أئمة النجاة، ولد وتوفي بالقاهرة. من مؤلفاته: "مختصر الشرح الكبير"، و"التفسير".

وأرى أنه من الممكن أن يرجع هذا الأمر إلى عادة لغوية عند بعض العرب الذين كانوا يرفعون بـ"إن" وقد قرئ بها قوله تعالى: "إنَّ هذان لساحران". أمّا الآية موضوع الخلاف فإنَّ الحركة لا تظهر على ما جاء بعد "إن" ولا على ما عطف عليها.

ومما يؤيد ذلك جواب النحاة البصريين عن كلمات النحاة الكوفيين في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ) فقد ذهب البصريون إلى أنَّ في هذه الآية تقدماً وتأخيراً، والتقدير فيها: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ. كما جعلوا قوله تعالى: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) خيراً للصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى، وتضمن للَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا خيراً مثل الذي أظهرت للصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى.

"جريان عطف البيان على النكرات والمعارف"

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري الكثير من الشواهد القرآنية التي استشهد بها على

جريان عطف البيان على النكرات والمعارف أذكر منها:

١- (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزرَ اتَّخِذْ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أراكِ وَقَوْمِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(١).

٢- (وَإِلَى عادِ أَخَاهُمْ هودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ)^(٢).

٣- (وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي (٢٩) هَارُونَ أَخِي)^(٣).

٤- (مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)^(٤).

٥- (وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا إِنَّ عادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعِثُوا لِعَادِ قَوْمِ هودٍ)^(٥).

٦- (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبُؤْسِ (٢٨) جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا وَنَسَّ الْقَرَارُ)^(٦).

٧- (وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ أَنْتِ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (١٠) قَوْمِ فرعونَ أَلَا يَتَّقُونَ)^(٧).

منع البصريون جريان عطف البيان على النكرة، وقالوا لا يجري إلا في المعارف كذا

(١) الأنعام/٧٤.

(٢) الأعراف/٦٥.

(٣) طه/٢٩، ٣٠.

(٤) إبراهيم/١٦.

(٥) هود/٦٠.

(٦) إبراهيم/٢٨، ٢٩.

(٧) الشعراء/١٠، ١١.

نقله عنهم الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ). قال ابن مالك: ولم أجد هذا النقل عنهم إلا من جهته^(١).

كما نقله عنهم صاحب البسيط، وزاد صاحب البسيط فقال: إنَّ البصريين قالوا: لا يكون إلا بالمعارف، ثم خصص بعضهم ذلك بالأعلام والكنى نحو: زيد أبي عمرو، ونحوهما كالألقاب وهو الأكثر في عطف البيان^(٢).

وذهب الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي، وابن جنبي، وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري، وابن مالك، وولده إلى جواز تنكيرهما، وأشار إليه ابن مالك في النظم بقوله:

وقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين.

وجوزوا أن يكون من عطف البيان للكرة قوله تعالى: "من ماء صديد"^(٣). وقوله تعالى: "أو كفارة طعام مساكين"^(٤) وقوله تعالى: "يوقد من شجرة مباركة زيتونة"^(٥)^(١).

هذا الكلام عائدٌ على الكوفيين وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جنبي وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن مالك.

(١) انظر السيوطي: همع الهوامع، ج ٥، ص ١٩١. وانظر الأشموني: شرح الأشموني، ج ٣، ص ١٦٤. وانظر ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى - تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص ٣٢٥.

(٢) انظر السيوطي: همع الهوامع، ج ٥، ص ٩١. وانظر ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٤٢٣، ٤٢٤. وانظر ابن القيم الجوزية: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، مجلد ٢، ص ٦١٦. وانظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٢٠. وانظر خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ١٣١.

(٣) إبراهيم/١٦.

(٤) المائدة/٥.

(٥) النور/٢٤.

(٦) انظر السيوطي: همع الهوامع، ج ٥، ص ١٩٢. وانظر ابن الوردى: شرح التحفة الوردية في علم العربية، ج ٣، ط ١، دار الثقافة العربية - القاهرة، ص ٤٤. وانظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٢٠. وانظر ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٢٩٤. وانظر خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ١٣١. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ، ص ٥٩٥. وانظر ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٣، ص ٤٢٤. وانظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج ٣، ص ٣٣.

وذهب غير هؤلاء إلى المنع، وأوجبوا فيما سبق البدلية (بدل كل من كل)، ويخصون عطف البيان بالمعارف. واحتج المانعون من البصريين: "بأن الغرض في عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه، والنكرة لا يصح أن يبين بها غيرُها، لأنها مجهولة، ولا يبين مجهول بمجهول"^(١).

ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يبين غير الأخص. وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعة في أربعة من عشرة: أوجه الإعراب الثلاثة والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن.

وذهب ابن مالك إلى أن رأي المانعين من البصريين ضعيف لأن عطف البيان بمنزلة النعت في تكميل دلالة المتبوع على معناه فالنكرة به أولى من المعرفة، لأن المعرفة في الغالب مستغنية عن التكميل، والنكرة في الغالب مفتقرة إليه^(٢).

وأما قول الزمخشري إن "مقام إبراهيم" عطف بيان على "آيات بينات"، فمخالف لإجماعهم. لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعدداً وكان البدل غير وافٍ بالعدة تعين القطع. وقدر العكبري أن "مقام إبراهيم: مبتدأ والخبر محذوف، أي منها مقام إبراهيم. (وَمَنْ دَخَلَهُ): معطوف عليه؛ أي ومنها أمنٌ مَنْ دَخَلَهُ. وقيل: هو خبر، تقديره: هي مقام. وقيل: بدل. وعلى هذين الوجهين قد عير عن الآيات بالمقام وبأمن الداخل"^(٣).

(١) انظر السيوطي: معجم الهوامع، ج ٥، ص ١٩٢.

(٢) انظر خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ١٣١.

(٣) العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد الجاوي للقسم الأول، دار الجيل، بيروت- لبنان، ص ٢٨١.

وقوله، وقول الجرجاني: يشترط كونه أوضح من متبوعة مخالف لمذهب سيبويه في: 'يا هذا ذا الجمّة' أن ذا الجمّة عطف بيان على هذا (مع أن الإشارة أوضح) وأخص (من المضاف إلى ذي الأداة) قال صاحب الكتاب: قلت: رأيت قول العرب: يا أخانا زيداً أقبل؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله، وهو الأصل لأنه منصوب في موضع نصب وقال قوم: بأخانا زيد. وقال رؤبة:

إني وأسطارٍ سَطِرْنَ سَطْرًا لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرًا عطف البيان ونصبه، كأنه على قوله يا زيدُ زيداً. وتقول يا هذا ذا الجمّة، كقولك: يا زيدُ ذا الجمّة، ليس بين أحدٍ فيه اختلاف. وتقول: يا زيدُ الطويل ذو الجمّة، إذا جعلته صفة للطويل، وإن حملته على زيد نصبت. فإذا قلت يا هذا الرجلُ فأردت أن تعطف ذا الجمّة على هذا جاز فيه النصب، ولا يجوز ذلك في أي لأنه لا تعطف عليه الأسماء. ألا ترى أنك لا تقول: يا أيها ذا الجمّة، فمن ثم لم يكن مثله. وأما قولك يا أيها ذا الرجل، فإنّ ذا وصف لأي كما كان الألف واللام وصفاً لأنه مبيهم مثله، فصار صفة له كما صار الألف واللام وما أضيف إليهما صفة للألف واللام؛ وذلك نحو قولك: مررتُ بالحسن الجميل، وبالحسن ذي المال. وقال ذو الرمة:

ألا أيها ذا المنزلِ الدارسُ الذي كأنك لم يعهدْ بك الحيّ عاهدُ

ومن قال يا زيدُ الطويلُ ذا الجمّة، لا يكون فيه غيرُ ذلك إذا جاء بها من بعد الطويل. وإن رفَع الطويلَ وبعده ذو الجمّة كان فيه الوجهان^(١).

وقول الزمخشري وقول الجرجاني: يشترط في عطف البيان كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه في 'يا هذا ذا الجمّة' إنّ 'ذا الجمّة' عطف بيان، مع أن الإشارة أوضح من

(١) سيبويه: للكتاب، ج ٢، ص ١٨٤-١٩٣.

المضاف إلى ذي الأداة، لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذي الأداة ومخالف للقياس أيضاً، لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم تخصيص عطف البيان^(١).

وذهب الفاكهي^(٢) وابن هشام في الشذور إلى أنه يمتنع عطف البيان إذا كان الأول أوضح من الثاني نحو: قرأ قالون عيسى. فعيسى بدل لا عطف بيان لأن البيان لا يكون دون مبينه في الإيضاح بل مثله أوضح منه^(٣).

والفرق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول فتقول في النداء إذا أردنا عطف البيان يا أخانا زيداً، فتتصب وتتون، لأنه غير منادى، فإن أردنا البديل قلنا: يا أخانا زيداً. كما أن البيان لا يقع ضميراً ولا تابعاً لضمير ومنها أنه لا يخالف متبوعة في التعريف والتكثير ومنها أنه لا يقع جملة ولا تابعاً لجملة ولا فعلاً ولا تابعاً لفعل^(٤).

وقول طالب بن أبي طالب:

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا أعيدكما بالله أن تحدثا حربا

فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوينا ويمتنع فيهما البدلية لأنها على تقدير البدلية يحلان محل أخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا

(١) انظر ابن مالك الطائي الجبائي الأندلسي: شرح الكافية الشافية، ص ١١٩٣.

(٢) هو أبو عبيد الله محمد بن إسحاق بن العباسي المكي (١٤٠٧هـ). أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه. تحقيق عبد الملك بن دهيش.

(٣) انظر الرعي، محمد: الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متممة الأجرومية، ويليه منحة الواهب العلوية، شرح شواهد الكواكب الدرية، تأليف عبد الله يحيى الشُعبي، ج ٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص ٥٣٦.

(٤) انظر خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ١٣٣-١٣٤.

يجوز لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من آل وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقييل فيه يا نوفل بالبناء على الضم لا يا نوفل بالنصب^(١).

وقول المرار الأسدي^(٢):

أنا ابن التارك البكريّ بشرٍ

فبشر يتعيّن كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز أن يكون بدلاً منه لأن البدل في نيّة إجلاله محلّ الأول. فلا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر لأن الصفة المقرونة بأل لا تضاف إلا لما فيه (أل) كالبكري.

وتجوز البدليّة في هذا البيت عند الفراء لإجازته "الضّاربُ زَيْدٌ" وليس بمرضيّ مذهبه عند الجمهور^(٣).

والتحقيق أن عطف البيان يأتي لأغراض كثيرة، وأن أشهرها أربعة، الأول: توضيح متبوعه، وهذا يكون في المعارف كقول: * أَسَمَ باللهِ أَبُو حَقْصِ عُمَرَ *

والثاني: تخصيص متبوعه، وهذا يكون في النكرات نحو قوله تعالى: "من ماء صديد" وقوله سبحانه وتعالى: "يوقد من شجرة مباركة زيتونة" عند من أجازوا مجيء عطف البيان في النكرات وقد سبق توضيحه.

والثالث: المدح، نحو قوله تعالى: "جعل الله الكعبة البيت الحرام" وقد ذكر هذا صاحب الكشاف^(٤).

والرابع: التأكيد، وذلك كقول روية:

(١) خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ١٣٢.

(٢) هذا البيت للمرار الأسدي انظر خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ١٣٣ والبيت بلا نسبة انظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، مجلد ٣، ص ٣٦. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ، ص ٥٥٤. وانظر البغدادي: خزنة الأدب، ج ٤، ص ٢٦٣.

(٣) انظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج ٣، ص ٣٤-٣٧.

(٤) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ١، ص ٧١٤.

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرِنَ سَطْرًا لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا^(١)

فقد جعل نصرًا عطف بيان ونصبه كأنه على قوله يا زيدٌ زيداً.

يتضح لي مما تقدم أن آراء النحاة قد اختلفت في هذه المسألة فالبصريون يمنعون جريان عطف البيان على النكرة، وقالوا لا يجري إلا في المعارف. بينما يرى الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي، وابن جنبي، وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن مالك وولده إلى جواز تنكيرهما. وأميل إلى أنه إذا كان التابع أعرف من المتبوع نحو قوله تعالى: "فيه آيات بينات مقام إبراهيم" فيمتنع كون مقام إبراهيم عطف بيان على آيات لأن النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد والمذكر إجماعاً.

أما قول الزمخشري وقول الجرجاني: يشترط في عطف البيان كونه أوضح من متبوعة فمخالف لقول سيبويه في: "يا هذا ذا الجمّة" أن "ذا الجمّة" عطف بيان، مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة. لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذي الأداة ومخالف للقياس أيضاً، لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم تخصيص عطف البيان^(٢).

والمأمل في الشواهد القرآنية السالف ذكرها يجد أن عطف البيان إذا كان في النكرات فإنها إما أن تكون موصوفة أو مضافة كقوله تعالى: "يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ" فشجرة موصوفة بأنها مباركة. فوصف شجرة بمباركة أكسبها التخصيص والتحديد وهذا قد يؤهلها لأن تكون متبوعة بعطف البيان كالمعرفة. وأما تخالفهما في التعريف والتنكير فممتنع إجماعاً.

(١) البيت لرؤبة بن العجاج انظر مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج تصحيح وليم بن الورد البروسي، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ج٢، ص١٧٤. انظر سيبويه: كتاب سيبويه، ج٢، ص١٨٥-١٨٦.

(٢) انظر ابن مالك الطائي الجبائي: شرح الكافية الشافية، ص١١٩٣، ١١٩٤.

"اجتماع همزة الاستفهام وبعض حروف العطف"

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري الكثير من الشواهد القرآنية على اجتماع همزة

الاستفهام وبعض حروف العطف أذكر منها:

١- (أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)^(١).

٢- (أَفَنضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ)^(٢).

٣- (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تَتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُجْرِمِينَ)^(٣).

٤- (اتَّامُرُونَ النَّاسَ بِالْبُرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْقِلُونَ)^(٤).

٥- (أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)^(٥).

٦- (أَوْلَمْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ

اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)^(٦).

ذهب الزمخشري وجماعة إلى أن الهمزة في مثل قوله تعالى: "أَوْلَمْ يَنْظُرُوا" "أَفَلَمْ

يسيروا" "أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ" "أَفَنضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا" "أَفَأِنْ مَاتَ أَوْ قَتَلَ انْقَلَبْتُمْ" "أَفَمَا

نحن بميتين في محلها الأصلي وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون التقدير

في "أَفَلَمْ يَسِيرُوا" "أَفَنضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا" "أَفَأِنْ مَاتَ أَوْ قَتَلَ انْقَلَبْتُمْ" "أَفَمَا نحن بميتين":

(١) الأعراف/٦٣.

(٢) الزخرف/٥.

(٣) الجاثية/٣١.

(٤) البقرة/٤٤.

(٥) البقرة/١٠٠.

(٦) آل عمران/١٦٥.

أمكثوا فلم يسيروا في الأرض، أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً، أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم، نحن مخلدون فما نحن بميتين.

أمّا مذهب سيبويه والجمهور "أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثمّ قُدمت على العاطف تنبئها على أصلاتها في التصدير، نحو (أولم ينظروا) (أفلم يسيروا) (أنتم إذا ما وقع آمنتم به) وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو (وكيف تكفرون وأنتم تنلن علىكم؟) (فأين تذهبون) (فأني توفكون) (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون) (فأي الفريقين) (فما لكم في المناققين فنتين)"^(١).

وزهد الزمخشري وجماعة إلى جواز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وأم المتصلة. أما حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك، وأهلاً، وسهلاً جواباً لمن قال له: مرحباً بك. الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول والواو الثانية عاطفة على (مرحباً) المقدره فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد والتقدير ومرحباً بك وأهلاً. فبك متعلق بـ(مرحباً) و(أهلاً) معطوف على (مرحباً).

والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجملة نحو: (أنضرب عنكم الذكر صفحاً) فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة أي: (أنهملكم) وظاهرة أن الفاء عطفت على جملة مقدره بينها وبين الهمزة وأن الهمزة في محلها الأصلي^(٢).

والثالث وهو حذف المعطوف عليه بأم المتصلة نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أي

أعلمتهم أن الجنة حفت بالمكارة أم حسبتم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

(١) ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١، ص ١٦. وانظر خالد الأزهرى: شرح

التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ١٥٥.

(٢) لظن خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ١٥٥. وانظر الأشموني: شرح الأشموني

لألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٢١٧.

* وَحَذَفَ مَبْنُوعٌ بَدَا - هُنَا - اسْتَبِيحَ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِيحُ^(١)

ويضعف قول الزمخشري وجماعته ما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد [في جميع المواضع] أما الأول فلذغوى حذف الجملة، فإن قُوبِلَ بتقديم بعض المعطوف فقد يقال: إنه أسهل منه؛ لأنَّ المتجَوِّزَ فيه على قولهم أقلُّ لفظاً، مع أن في هذا التجوز تشبيهاً على أصالة شيء في شيء، أي أصالة الهمزة في التصدير، وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو (أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ) وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة، منها قوله في (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى): إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى (فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً)^(٢) وقوله في (أَتِنَّا لِمَبْعُوثُونَ أَوْ أَبَاؤُنَا) فيمن قرأ بفتح الواو: إِنَّ (أَبَاؤُنَا) عَطَفَ عَلَى الضمير في (مبعوثون). وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام^(٣)، وجوز الوجهين في موضع، فقال في قوله تعالى: "أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتَغُونَ": دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسّطت الهمزة بينهما، ويجوز أن يُعْطَفَ على محذوف تقديره: أَيْتَوَلَّوْنَ فَعَبَّرَ دِينَ اللَّهِ يَبْتَغُونَ.

وذهب السيرافي إلى أن هذه الحروف العاطفة لبعض الجملة المعطوف عليها لأنها تربط ما بعدها بما قبلها... الخ^(٤).

أما سيبويه فقد ذهب إلى أن: "الواو لا تدخل على ألف الاستفهام وتدخل عليها الألف فإنما هذا استفهام مستقبل بالألف ولا تدخل الواو على الألف، كما أن هل لا تدخل على الواو. فإنما أرادوا أن لا يجرؤوا هذه الألف مجرى هل، إذ لم تكن مثلها، والواو تدخل على هل.

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٢٤٣.

(٢) الزمخشري: الكشاف، ج ٢، ص ١٢٦.

(٣) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ٤، ص ٤١.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٨، ص ١٥١.

وتقول: أَلَسْتَ صَاحِبِنَا أَوْ لَسْتَ أَخَانَا، ومثل ذلك: أما أنت أخانا، أو ما أنت صاحبنا، وقوله: ألا تأتينا أو لا تحدثنا، إذا أردت التقرير أو غيره ثم أعدت حرفاً من هذه الحروف لم يحسن الكلام إلا أن مستقبل الاستفهام^(١).

كما بين سيبويه أن الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام كثيرة في القرآن^(٢). قال الله تعالى: (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) (٩٧) (أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ)^(٣).

وهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى: (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ)^(٤) وقوله تعالى: (أَنبَأَ لَمُبْعُوثُونَ) (١٦) (أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ)^(٥)، وقوله تعالى: (أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا)^(٦).

وقال سيبويه في مكان آخر من الكتاب: "وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلاً، [وذلك] لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول [عنه] إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره. وإنما تركوا الألف في مَنْ، ومتى، وهَلْ، ونحوهن حيث أمِنُوا الالتباس. ألا ترى أنك تدخلها على مَنْ إذا تَمَّتْ بصلتها، كقول الله عزَّ وجلَّ: "أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمَّنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ". وتقول: أَمْ هَلْ، فإنما هي بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف استغناء، إذ كان هذا [الكلام] لا يقع إلا في الاستفهام... ويختار فيها النصب، لأنك تُضمِرُ الفعل فيها، لأنَّ الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم"^(٧).

فمذهب سيبويه أن الهمزة مقدمة على موضعها الأصلي وأصل موضعها بعد حروف العطف، ويرى أن جملة الاستفهام معطوفة بالحرف على الكلام السابق. في حين قدّر

(١) سيبويه: للكتاب، ج ٣، ص ١٨٧-١٨٨.

(٢) سيبويه: للكتاب، ج ٣، ص ١٨٨.

(٣) الأعراف/٩٧، ٩٨.

(٤) الأعراف/٩٩.

(٥) الصافات/١٦، ١٧.

(٦) البقرة/١٠٠.

(٧) سيبويه: للكتاب، ج ١، ص ٩٩-١٠٠.

الزّمخشري مكان المعطوف عليه (الفعل) بعد همزة الاستفهام لأنّ لهمزة الاستفهام الصدارة. كما أنّ حدّ الفعل أن يأتي بعد أدوات الاستفهام في الأغلب. وممّا يضعف قول الزّمخشري وجماعته عدم إيراد قوله في جميع المواضع كما سبق. كما أنّ إضمار الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم كما قال سيّويه.

"عطف الجملة على الجملة"

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري الكثير من الشواهد القرآنية التي استشهد بها على

جواز عطف الجملة أذكر منها:

١- (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ

رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ

خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ)^(١).

٢- (أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ بَيَّدَ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ)^(٢).

٣- (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ

فَأَمَّنْ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنْ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)^(٣).

٤- (تَتْلُوا عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)^(٤) إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي

الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيْعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ

إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ)^(٥) وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ

أُمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ)^(٦).

٥- (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)^(٧).

ذهب الزمخشري إلى أن "نرد" في قوله تعالى: "فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد" فنعمل غير الذي كنا نعمل": "جملة معطوفة على الجملة التي قبلها، داخلة في حكم الاستفهام،

كأنه قيل: هل لنا من شفعاء؟ أو هل نرد؟ ورافعه وقوعه موقعاً يصلح للاسم، كما تقول ابتداء:

(١) الأعراف/٥٣.

(٢) العنكبوت/١٩.

(٣) الأحقاف/١٠.

(٤) القصص/٣-٥.

(٥) النور/٥٦.

هل يضرب زيد؟ ولا يطلب له فعل آخر يعطف عليه. فلا يَقْتَر: هل يشفع لنا شافع أو نرد؟
 وقرأ ابن أبي اسحاق^(١): "أو نرد" بالنصب عطفاً على "يشفعوا لنا" أو تكون "أو" بمعنى "حتى"
 أن "أي يشفعوا لنا حتى نرد" فنعمل وقرأ الحسن بنصب "رد" ورفع "فَنَعْمَلْ" بمعنى: فنحن
 نعمل^(٢).

اختلف في جواز عطف الاسمية على الفعلية وعكسه، فالجمهور على الجواز وهو
 المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال فإذا قلت: علياً ضربته، أو زيدا أكرمته أو ما
 أشبههما، فالرفع هو المختار، ما لم يدخل على الجملة حرف عطف، فإن دخل عليها حرف
 العطف فننظر إلى الذي وقع عليه العطف، فإن كانت جملة فعلية، فالمختار النصب للمشاكلة،
 فنقول: قام زيدٌ ومحمداً أكرمته ومررتُ بعمرٍ وزيداً ضربته، المختارُ في محمدٍ وزيدٍ النصب؛
 لأنك إذا نصبت فتكون الجملة فعلية، وتكون قد عطفت فعلية على فعلية، وهذا هو المختار في
 عطف الجمل، وإذا رفعت فالجملة اسمية، فتكون قد عطفت اسمية على فعلية، وهذا عندهم
 يَضَعْفُ، وإن كان جائزاً؛ لأنهما جملتان^(٣).

وذهب بعضهم إلى المنع، "وقد لهج به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب
 الشافعي رضي الله عنه أن مجلساً جمعه وجماعة من الحنفية، وأنهم زعموا أن قول الشافعي
 "يحلُّ أكلُ متروك التسمية" مردود بقوله تعالى: وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ"
 فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجة للشافعي، وذلك لأن الواو ليست للعطف؛ لتخالف

(١) هو عبد الله بن أبي إسحاق الزبيدي الحضرمي (ت ١١٧هـ). نحوي من الموالي من أهل البصرة. فرع

النحو وقاسه، وأخذ عن كبار من النحاة كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر النخعي، والأخفش.

(٢) الزمخشري: الكشاف، ج ٢، ص ١٠٤.

(٣) انظر السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق عصام فارس الحرساني، خرَجَ أحاديثه محمد أبو

صعيليك. مجلد ١، دار الجيل - بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ٧٠٣. وانظر ابن هشام الأنصاري: مغني

الليبي، ج ٢، ص ٤٨٥. وانظر ابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو، ج ١، ص ٣٢٨. وانظر السبتي ابن أبي

الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الثاني، ص ٦٤٤.

الجملتين بالاسميّة والفعلية، ولا للاستئناف؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال؛ فتكون جملة الحال مقيدة للنهي، والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله "أو فسقاً أهلٌ لغير الله به" فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سمى عليه غير الله، ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله^(١).

وقال ابن هشام: ولو أبطل العطف بتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً^(٢).

كما منع ابن الطراوة^(٣) (ت ٥٢٨هـ) عطف الاسميّة على الفعلية والفعلية على الاسميّة،

وذهب إلى أنها لا تعطف على بعض إلا بشرطين:

أحدهما: الاتفاق في المعنى.

الثاني: الاتفاق في اللفظ^(٤).

"ومن الناس من أنكر الشرطين، وأكثر الناس على إنكار لزوم الشرط الواحد، وهو المساواة في النظم، والتزموا ألا تعطف الجملة على الجملة حتى يتساويا في المعنى، فلا يعطف الخبر على الاستفهام، والاستخبار على الاقتضاء إلا أن ترجع كل واحدة منهما إلى صاحبيتها فتقول: إيت زيدا، وهل يمتنع من ذلك إلا من ساء رأيه؟ استفهام، وهو في المعنى حامل له إتيان زيد، فقد صار في المعنى بمنزلة: إيت زيدا، وهذا المذهب الثالث هو الذي يظهر لي؛ لأن الجملتين إذا توافرتا في المعنى، فلا يبقى ما يقع فيه الاشتراك، فلا يصح العطف.

(١) ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٤٨٥-٤٨٦.

(٢) انظر ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٤٨٦.

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي الملقب (ت ٥٢٨هـ) أديب، من كتاب الرسائل، له شعر، وله

آراء في النحو تفرّد بها. من مؤلفاته: "الترشيح في النحو"، و"المقدمات على كتاب سيبويه".

(٤) انظر السبتي ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الثاني، ص ٦٤٤.

وأما المساواة في النظم فأمر لفظي لا يُبالي به، ويجري عندي مجرى العطف على
الموضع وترك اللفظ، وذلك نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا، المختار الخفض، لكن جاز النصب؛
لأنَّ الموضعَ موضعَ نصبٍ، ولو قلت: ليس زيدٌ قائماً، لم ينقلب المعنى^(١).

وكلُّ جملةٍ فعليةٍ لك أن تردها اسميةً، وبالعكس، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أخوك، هو
في معنى (ناسبك زيد) فلسان العرب لا يمنع هذا، وإذا تتبععت هذا النوع وجدت له نظائر.

ومما استدلَّ به من منع قوله تعالى: "وإذا فعلوا فاحشةً قَالُوا وجدنا عليها آباءنا والله
أمرنا بها" فبلا شك أن هذه الجملة وهي قوله: "والله أمرنا بها" معطوفة على "وجدنا عليها آباءنا"
والثانية اسمية، والأولى فعلية.

وقد احتج من منع بأن قال: (الله) فاعل بفعل مضمر، لأنَّ حرف العطف إذا عطف على
الجملة الفعلية صار يقتضي الفعل، وتَنزِلُ في ذلك منزلة الحروف الطالبة بالفعل، فتَنزِلُ هذا
منزلة قوله سبحانه "وإنَّ أحدَ من المشركين استجارك" فكما يقال: (أحدٌ) فاعل بفعل مضمر، يقال
في قوله تعالى: "والله أمرنا بها" فاعل بفعل مضمر وهذا انفصال حسن ولا تثبت بمثله قاعدة.

كما حكى عن ابن جني أنه قال في قوله:

عاضها الله غلاماً بعدماً شابت الأصدأغ والضرس نقيداً

إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب في

مسألة الاشتغال السابقة، إلا أن قال: أقدر الواو للاستئناف^(٢).

كما ذهب ابن جني إلى أن "أمَّ انتم صامتون: في قوله تعالى: "سواءً عليكم أَدْعَوْتُهُمْ أمَّ

أنتم صامتون": في (مكان) صمتم، وجعله من جعل الجمل بعضها مكان بعض.

(١) السبتي، ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الثاني، ص ٦٤٤.

(٢) ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج ٢، دار الهدى - بيروت - لبنان، ص ٧١.

فإذا ثبت هذا بما لا مدفع فيه، تبين صحة عطف الاسمية على الفعلية، والفعلية على الاسمية، ويكون ذلك من وضع الجمل بعضها مكان بعض.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن عطف الاسمية على الفعلية وعكسه يجوز في الواو فقط، وقد نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعة، وبنى عليه منَع كون الفاء عاطفة في "خرجت فإذا الأسد حاضر"^(١).

مما سبق يتبين لي اختلاف النحاة في جواز عطف الاسمية على الفعلية فالجمهور على الجواز ومنهم الزمخشري. وذهب بعضهم إلى المنع وقد لهج به الرازي في تفسيره. أما ابن الطراوة فقد منع عطف الاسمية على الفعلية والفعلية على الاسمية وذهب إلى أنها لا تعطف على بعضها إلا بشرطين: الاتفاق في المعنى والاتفاق في اللفظ. في حين ذهب أبو علي الفارسي إلى أن عطف الاسمية على الفعلية وعكسه يجوز في الواو فقط.

وأرى أنه يجوز عطف الجمل بعضها على بعض وإن لم تتفق معاني الجمل، قال أبو حيان:

"والصحيح أن ذلك لا يشترط، بل يجوز عطف الجمل على اختلافها بعضاً على بعض وإن لم تتحد في النوعية، وهو مذهب سيبويه"^(٢).

(١) انظر السيوطي: همع الهوامع، ج ٥، ص ٢٧٣. وانظر ابن هشام: مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٤٨٥. وانظر الصبّان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ج ٣، ص ١٢٢.
(٢) أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ٤٣٣/٦.

"الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه"

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري الكثير من الشواهد القرآنية أمثلة على الفصل بين

المعطوف والمعطوف عليه أذكر منها:

- ١- (فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ وَمَنْ اتَّبَعَنِي)^(١).
- ٢- (رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ)^(٢).
- ٣- (وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) (٨٥) وَتَا يَمَلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (٨٦) وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ (٨٧) وَقِيلَ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ)^(٣).

قال الزمخشري في قوله تعالى: (فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ وَمَنْ اتَّبَعَنِي):

"وَمَنْ اتَّبَعَنِي" عطف على التاء في أسلمت وحسن للفاصل. ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع فيكون مفعولاً معه"^(٤). كما قال في قوله تعالى: (رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ) وقوله: "فلا يؤمنوا" عطف على ليضلوا، وقوله: (رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ) دعاء معترض بين المعطوف والمعطوف عليه"^(٥).

(١) آل عمران/٢٠.

(٢) يونس/٨٨.

(٣) الزخرف/٨٥-٨٨.

(٤) الزمخشري: الكشاف، ج ١، ص ٣٧٥.

(٥) الزمخشري: الكشاف، ج ٢، ص ٣٤٨.

الفصلُ بَيْنَ العاطفِ والمَعطُوفِ بِالظَّرْفِ والجَارِ والمَجْرورِ جائِزٌ في الاختِيارِ^(١) نحو قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)^(٢).

فَفُصِّلَ بِـ(إِذَا) وَمَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ بَيْنَ الْوَاوِ وَ (أَنْ تَحْكُمُوا) وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى (أَنْ تُؤَدُّوا).

وكقوله تعالى - (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ)^(٣) فَفُصِّلَ بِـ(فِي الْآخِرَةِ) بَيْنَ الْوَاوِ وَ (حَسَنَةً).

وكقوله تعالى - (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا)^(٤). فَفُصِّلَ بِـ(مِنْ خَلْفِهِمْ) بَيْنَ الْوَاوِ وَ(سَدًّا).

وكقوله - تعالى: (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ)^(٥). فَفُصِّلَ بِـ(مِنَ الْأَرْضِ) بَيْنَ الْوَاوِ وَ(مِثْلَهُنَّ). وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

وَقِي نَثْرٌ وَنَظْمٌ وَرَدًّا^(٦)

أما إن كان المعطوف فعلاً فلا يفصل؛ فلا يجوز: قام زيدٌ وفي الدار قعد، ولا زيدٌ يقوم وعندك يقعد.

(١) انظر ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٤٧٨. وانظر ابن عصفور: المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، ج ١، مطبعة العائلي- بغداد، ط ١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ص ٢٣٤. وانظر السيوطي: الفرائد الجديدة، ص ٧٦٥.

(٢) النساء/٥٨.

(٣) البقرة/٢٠١.

(٤) يس/٩.

(٥) الطلاق/١٢.

(٦) ابن مالك الطائي: شرح الكافية الشافية، ص ١٢٤٠.

نصَّ النحويون على جواز الفصل بقلَّة بين حرف العطف والمعطوف بشرط أن يكون المفصول به: قسماً أو ظرفاً أو مجروراً وأن تكون على أزيد من حرف. أمَّا المصنف فيرى أنه لا فرق بين عاطف على حرف واحد وبين غيره كما سبق توضيحه.

أمَّا أبو حيان فقد انفرد بتجويزه الفصل بينهما بالحال ذهب إلى هذا عند تخريجه قوله تعالى: "فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشدَّ ذكراً"، فقال: "والذي يتبادر إلى الذهن في الآية أنهم أمروا بأن يذكروا الله ذكراً يماثل ذكر آبائهم أو أشد، وقد ساع لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه، وهو أن يكون "أشد" منصوباً على الحال، وهو نعت لقوله "ذكراً" لسو تأخر، فلما تقدم انتصب على الحال كقولهم:

"لميئة موحشاً طلل".

فلو تأخر لكان: "لميئة طلل موحش" وكذلك لو تأخر هذا لكان "أو ذكراً أشد" يعني "من ذكركم آباءكم" ويكون إذ ذاك "أو ذكراً أشد" معطوفاً على محل الكاف من "ذكركم"... ولا يقال: إنه يلزم فيه الفصل بين حرف العطف وهو "أو" وبين المعطوف عليه الذي هو: "ذكر" بالحال الذي هو "أشد"، وقد نصُّوا على أنه إذا جاز ذلك فشرطه أن يكون المفصول به قسماً أو ظرفاً أو مجروراً وأن يكون حرف العطف على أزيد من حرف، وقد شرط الأول، لأن المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور بل هو حال، لأن الحال هي مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالحرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف وهذا أولى^(١).

والظاهر لي أن هذا تكلف شديد من أبي حيان. وذهب أبو حيان إلى أن قول الزمخشري - أشد ذكراً - في موضع جر عاطف على ما أضيف إليه الذكر في قوله كذكركم ضعيف.

(١) أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج٢، ص١١٢.

أما أبو علي الفارسي فقد جعل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار
والمجرور مخصوصاً بالضرورة، واستشهد بقول الأعشى:

يوماً تراها كشيء أريد الـ عَصَبِ ويوما أديمها نغلاً^(١).

ففصل بـ (يوماً) بين الواو وأديمها المعطوف على الضمير في تراها.

قال أبو علي: "إنما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف
لأن العاطف كالثائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل
ومعموله وأجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرفع والناصب ومعموليهما وامتناع
ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام
زيد ثم والله عمرو إذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لأنه يكون الجملة إذن
جواباً للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفاً على ما قبله بل الجملة القسمية
إذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضاً نحو كرم زيداً ثم إن أكرمتني عمراً
وبالظن نحو خرج محمداً وأظن عمرو بشرط أن لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على
حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما ولا أم لأن أم العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي
همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب كما يجيء في حروف العطف"^(٢).

وإن كان المعطوف اسماً مجروراً أعيد معه الجار نحو: مَرٌّ بكرٌ بزيدٍ، وأمس بعمرو،
ولا يجوز: وأمس عمرو، بالجر، بدون ذكر الحرف، عند سيبويه وغيره من البصريين، وكذا:

(١) البيت للأعشى، انظر ديوانه، دار صادر، بيروت، ص ١٧٠. وانظر ابن مالك: شرح التسهيل، ج ٣،
ص ٢٤٠-٢٤١.

(٢) ابن الحاجب: الكافية في النحو، ج ١، ص ٣٢٤-٣٢٥.

ومن بعده عمرو؛ وأجاز الفراء كون "يعقوب في قراءة من فتح الباء في قوله: "ومن وراء إسحاق يعقوب"^(١).

ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي من الكلام فنقول: قام زيد اليوم وعمرو، فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف لأنه ليس بأجنبي من الكلام. ومن ذلك قوله:

٦٠٦٨٧٦

فَصَلَّفْنَا فِي مُرَادٍ صِلَقَةً وَصُدَاءٍ أَحَقَّتْهُمُ بِالْتَلُّ

ففصل بين مُرَادٍ وَصُدَاءٍ بالمصدر هو صِلَقَةً لأنه ليس بأجنبي^(٢).

وأقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى: "فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم. ففصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه وهو وجوهكم بالجملة وهي: وامسحوا برؤوسكم، لأنه ملتبس بالكلام لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء ولأجل واو العطف أيضاً الداخلة على امسحوا، ألا ترى أنها تربط ما بعدها بما قبلها، وحروف العطف كلها مشرّكة في العامل".

وإن لم يعد وجب النصب بفعل مضمر، كقوله تعالى: "فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب"، وفي قراءة حمزة، وابن عباس، وحفص^(٣)، أي: ووهبنا له من وراء إسحاق يعقوب، ويجوز جر يعقوب بباء محذوفة، وهو أسهل من الجر بمضاف محذوف بعد فصل كقراءة من قرأ: "والله يريد الآخرة"، أي: عرض الآخرة".

(١) انظر الفارسي، أبو علي: الحجة للقراء السبعة، ج ٢، ص ٤١٢.
(٢) البيت للبيد بن ربيعة، انظر ديوانه ص ١٣٠ شرح الطوسي، قدم له ووضع هوامشه د. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م. انظر ابن جني: الخصائص، ج ٢، ص ٣٩٦.
(٣) هو حفص بن عمرو بن عبد العزيز الأزدي الدوري (ت ٢٤٦هـ) إمام القراءة في عصره. كان ثقة ضابطاً. كان ضريباً، وهو أول من جمع القراءات له كتاب "ما تفتت ألفاظه ومعانيه من القرآن"، وقراءات النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤) انظر الفارسي، أبو علي: الحجة للقراء السبعة، ج ٢، ص ٤١٢.

يَتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ قَدْ جَوَّزَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَالْفَصْلَ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ بِالظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ جَائِزًا فِي الْإِخْتِيَارِ. وَانْفَرَدَ أَبُو حَيَّانَ بِتَجْوِيزِهِ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا بِالْحَالِ ذَهَبَ إِلَى هَذَا عِنْدَ تَخْرِيجِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: "فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا". أَمَّا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فَقَدْ جَعَلَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ بِالظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَخْصُوصًا بِالضَّرُورَةِ.

وَأَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْفَصْلُ بِقَلَّةٍ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَفْصُولُ بِهِ قِسْمًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا وَأَنْ تَكُونَ أَدَاةَ الْعَطْفِ عَلَى أَزِيدٍ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ لَا وَاللَّهِ عَمْرُو) وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: قَامَ زَيْدٌ فَوَاللَّهِ عَمْرُو، وَلَا: وَاللَّهِ عَمْرُو، لَكُنْ الْوَاوُ وَالْفَاءُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ. وَقَدْ يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ فِي ضَرُورَةٍ شَعْرًا. كَمَا تَقَدَّمَ نَحْوَ قَوْلِهِ:

يَوْمًا تَرَاهَا كَشْبِهِ أُرْدِيَّةٍ

الْعَصْبِ وَيَوْمًا أُدِيمُهَا نَغْلًا^(١).

(١) الْبَيْتُ لِلْأَعَشِيِّ، انظُرْ دِيْوَانَهُ ص ١٧٠. وَانظُرْ ابْنَ مَالِكٍ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ، ج ٣، ص ٢٤١ وَهُوَ بِلَا نَسْبِهِ انظُرْ ابْنَ مَالِكٍ: شَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ، ص ٦٣٦. وَانظُرْ ابْنَ عَصْفُورِ الْإِشْبِيلِيِّ: شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ، ج ١، ص ٢٤٧.

"عطف الشيء على نفسه"

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري الشاهد القرآني التالي الذي استشهد به على عطف

الشيء على نفسه:

١- قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ (١١) وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ
المُسْلِمِينَ^(١).

قال الزمخشري في قوله تعالى: (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ
الدِّينَ (١١) وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ المُسْلِمِينَ) فإن قلت: كيف عطف "أُمِرْتُ" على "أُمِرْتُ" وهما
واحد؟ قلت ليسا بواحد لاختلاف جهتيهما، وذلك أن الأمر بالإخلاص وتكليفه شيء، والأمر به
ليحرز القائم به قصب السبق في الدين شيء، وإذا اختلفت وجهها الشيء وصفاته ينزل بذلك منزلة
شيئين مختلفين^(٢).

العربُ تعطف الشيءَ على نفسه إذا اختلف اللفظان، قالوا:

وقَدَدَّتِ الأديمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا^(٣).

وإنما الذي لا يجوز: عطف الشيء على نفسه مع اتفاق اللفظين.

وضع النحاة شرطين لعطف الشيء على نفسه:

أحدهما: اختلاف اللفظين.

الثاني: ألا يقع في مساق يقتضي أن يكون الأول هو الثاني، والثاني هو الأول^(٤) نحو:

(١) الزمر/١١-١٢.

(٢) الزمخشري: الكشاف، ج٤، ص١٢٠.

(٣) البيت لعدي بن زيد انظر ديوان المروءة، شرح د. يوسف شكري فرحات، دار الجيل-بيروت، ط١،

١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص٢٤١. ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب، ج٢، ص٣٥٧.

(٤) انظر السبتي ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الأول، ص٣٨٤.

يعجبني السيفُ [والحسامُ]، فالحسامُ لفظُه مخالفٌ للفظِ السيفِ، والحسامُ فاعلٌ يعجبني، وكذلك السيفُ، ولا يلزم إذا كان الاسمان فاعلين لفعل واحد أن يكونا دليلين على معنى واحد. وبناءً على ما تقدّم لا يجوز أن نقول: جاءني القومُ كلُّهم وأجمَعون، فكُلُّهم إنما جيء بها للإحاطة، وهذا مقتضى أجمعون، فمساقيهما يقتضي أن يكونا لمعنى واحد. وهذا بلا شك أشدُّ من اتِّفاق اللَّفظين. فإذا قلت: جاءني القومُ كلُّهم وأجمعون كأنك قلت: جاءني القومُ كلُّهم وكلُّهم وهذا لا يجوز.

كما أن الواو تنفرد بعطف أحد المترادفين على الآخر^(١)، كقوله تعالى: (إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ)^(٢)، ونحو: (أَوْلَيْكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ)^(٣)، ونحو (عَوجًا وَكَا أُمَّتًا)^(٤)، ونحو: (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)^(٥). ومنه قول الشاعر:

بَلَوَى مَنْ اللَّهَ وَاخْتَبَارُ مَا يَفْعَلُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ^(٦).

ومنه قول الآخر:

حَوَاسِرُ مِمَّا قَدْ رَأَتْ فَعْيُونَهَا تَفِيضُ بِمَاءٍ لَا قَلِيلَ وَلَا نَزْرُ^(٧).

ومنه قول الشاعر:

وَقَدِّبِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا^(٨).

(١) انظر السيوطي: معجم الجوامع، ج ٥، ص ٢٢٦. وانظر السبتي ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الأول، ص ٣٨٥. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص ٦٣٤. وانظر ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ٢، ص ٣٥٧.

(٢) يوسف/٨٦.

(٣) البقرة/١٥٧.

(٤) طه/١٠٧.

(٥) المائدة/٤٨.

(٦) البيت بلا نسبه انظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص ٦٣٤.

(٧) البيت بلا نسبه انظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص ٦٣٤.

(٨) البيت لعدي بن زيد انظر البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق،

ج ٦، دار المأمون للتراث - دمشق، ط ١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ص ٩٧.

ولا يعطف بغير الواو من حروف العطف، لأنه لا يمكن عطف الشيء على نفسه بغير الواو، لما تَضَمَّنَتْ حروف العطف من المعاني الزائدة على مقتضى الواو قال ابن قيم الجوزية^(١) (ت ٧٥١هـ): "فإذا وجدت مثل قولهم كذبا ومينا فهو لمعنى زائد في اللفظ الثاني وإن خفي عنك ولهذا يبعد جداً أن يجيء في كلامهم جاءني عمر وأبو حفص ورضي الله عن أبي بكر وعتيقة فإن الواو إنما تجمع بين الشينين لا بين الشيء الواحد فإذا كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم الأول كنت مخيراً في العطف وتركه فإن عطفت فمن حيث قصدت تعداد الصفات وهي متغايرة وإن لم تعطف فمن حيث كان في كل منهما ضمير هو الأول فعلى الوجه الأول تقول: زيد فقيه شاعر كاتب وعلى الثاني فقيه وشاعر وكاتب كأنك عطفت بالواو الكتابة على الشعر"^(٢).

بالإضافة إلى ما تقدم ذكره فإن حروف العطف أصلها أن تنوب مناب العوامل، لأننا إذا قلنا: قام زيد وعمرو فهي بمعنى قام زيد وقام عمرو، فتكون الواو قد نابت مناب الفعل. وأحسن الوجوه في تعليل هذا الموضوع التعليل الأول. وهو ان العرب تعطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان.

وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في "أو" نحو: "ومن يكسب خطيئة أو إثماً وسبقه إليه ثعلب فيما حكاه صاحب "المحكم" عنه في قوله "عذراً أو نذراً"، قال: العذر والنذر واحد"^(٣).

(١) هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب. وتتفق كتب التراجم على أن المشتهر بهذا اللقب (قيم الجوزية) هو والد هذا الإمام إذا كان قيماً على المدرسة الجوزية بدمشق مدة من الزمان واشتهرت ذريته من بعد ذلك به فصار الواحد منهم يدعى ابن قيم الجوزية.

(٢) ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، ج ١، عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان، ص ١٨٩-١٩٠.

(٣) انظر السيوطي: معجم الهوامع، ج ٥، ص ٢٢٦. وانظر ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، ص ٣٥٧.

يتبين لي من خلال عرض آراء النحاة في هذه المسألة، إجماع النحاة على أن العرب
تعطف الشيء على نفسه بشرطين: أحدهما: اختلاف اللفظين والثاني: ألا يقعا في مساق يقتضي
أن يكون الأول هو الثاني، والثاني هو الأول. وقد بدا هذا واضحاً في تفسير الزمخشري للآيتين
(١١، ١٢) من سورة الزمر.

كما ذهب النحاة إلى اختصاص الواو بعطف المرادف على مرادفه، وزعم ابن مالك أن
ذلك قد يأتي في أو، وأن منه: (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا).

الفصل الثاني

الطال

مقدمة الفصل:

سأقوم في هذا الفصل بعرض المسائل النحوية التي تتعلق بالبدل التي تطرّق إليها الزمخشري وفق نسق ثابت، فقد وضعت لكل مسألة عنواناً خاصاً بها، ثم ذكرت الآيات القرآنية وأتبعها بذكر رأي الزمخشري في المسألة، ثم عرضت آراء النحاة وشواهدهم في كل مسألة نحوية موثقاً الآراء والشواهد القرآنية والنحوية من مراجعها.

كما عمدت في أثناء مناقشتي لهذه المسائل إلى الموازنة بين أقوال علماء النحو من جهة والزمخشري من جهة أخرى، ثم عيّنت على أقوالهم بشرح توضيحي متبوعاً برأيي في المسألة.

إبدال المظهر من المضممر وعكسه وإبدال المضممر من المضممر

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري أمثلة على إبدال المظهر من المضممر وإبدال

المضممر من المضممر أذكر منها:

- ١- (وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَه قَانِتُونَ) (١١٦) يَدْبِعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ^(١).
- ٢- (لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ)^(٢).
- ٣- (يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ) (١٦٧) الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَعُوا عَن أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ)^(٣).
- ٤- (وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيئًا)^(٤).
- ٥- (وَخَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَغْمُونَ)^(٥).
- ٦- (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصَلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا)^(٦).
- ٧- (تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَتَنَشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا) (٩٠) أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ

(١) البقرة/١١٦-١١٧.

(٢) الأنعام/١٢.

(٣) آل عمران/١٦٧-١٦٨.

(٤) النساء/٦٦.

(٥) المائدة/٧١.

(٦) الإسراء/١٨.

وَلَذَا^(١).

٨- (قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيَّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى)^(٢).

٩- (وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)^(٣).

ذكر الزمخشري في الكشاف بعض الآيات القرآنية أمثلة على إبدال المظهر من المضمّر فقد عدّ قوله تعالى: "بديع السموات" بدل من الضمير له في قوله تعالى: "بل له ما في السموات والأرض كل له قانتون". في قراءة من قرأ "بديع السموات" بالجر^(٤). كما جوّز الزمخشري أن يكون قوله: "الذين قالوا" مجروراً بدلاً من الضمير في بأفواههم أو قلوبهم في قوله تعالى: "يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم..." كقوله:

على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده لضمن بالماء حاتماً^(٥).

أمّا صاحب الكتاب فقد قال: "ويبدل المظهر من المضمّر الغائب دون المتكلم والمخاطب تقول رأيت زيدا ومررت به زيد وصرفت وجوهها أولها ولا تقول بي المسكين كان الأمر ولا عليك الكريم المعول والمضمّر من المظهر نحو قولك رأيت زيدا إياه ومررت بزید به والمضمّر من المضمّر كقولك رأيتك إياك ومررت بك بك"^(٦).

(١) مريم/٩٠-٩١.

(٢) طه/٦٦.

(٣) البقرة/٢٢٩.

(٤) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ١، ص ٢٠٨.

(٥) البيت للفرزدق انظر المبرد: الكامل، ج ١/٢٣٣. وانظر ابن منظور: اللسان، (حتم) ولم أقع عليه في ديوانه

وبلا نسبة انظر السيوطي: همع الهوامع، ج ٥، ص ٢١٨. وانظر الزمخشري: الكشاف، ج ١، ص ٤٦٥.

(٦) انظر سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٢٨٦-٢٨٧. وابن يعيش: شرح المفصل، ج ٣، ص ٦٩.

يجوز إبدال الظاهر من المضمَر (إن كان) الضمير المبدل منه (لحاضر) متكلّم أو مخاطب (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض من كل) أو أن يكون بدل الكل مفيداً الإحاطة نحو قول:

أوعدني بالسجن والأداهم رجلي، فرجلي شئتة المناسم^(١).

فرجلي الأولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل.

وكقول عبيدة بن الحارث - رضي الله عنه -:

فما برحت أقدامنا في مكاننا ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا^(٢).

وكقوله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ

الْآخِرِ)^(٣) ومثل: "هذا لكم صغيركم وكبيركم"، وكقوله تعالى: (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)^(٤)؛

فـ"أولنا" بدل من الضمير المجرور باللام - وهو "نا".

(أو اشتمالاً) أي: كان بدل اشتمال كقوله:

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ: مَجْدُنَا، وَسَنَاوْنَا وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَطْهَرًا^(٥)

(١) البيت للعديل بن الفرح انظر الزبيدي: تاج العروس (دهم) وبلا نسه. انظر ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص١٩١. وانظر السيوطي: همع الجوامع، ج٥، ص٢١٧. وانظر ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٢٨٩. وانظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ص١٢٨٢. وانظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج٣، ص٧٠. وانظر ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص٤٤٢.

(٢) البيت لعبيدة بن الحارث انظر ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ، ص٥٥٨. وانظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ص١٢٨٢. وانظر ابن مالك: شرح التسهيل على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص١٩٤.

(٣) الأحزاب/٢١.

(٤) المائدة/١١٤.

(٥) البيت للنايعة الجعدي انظر شعر النايعة الجعدي، منشورات المكتب الإسلامي - دمشق، ط١، ١٣٨٤م - ١٩٦٤م، ص٥١٠. انظر ابن قيم الجوزية: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ج٢، ص٦٥٠. وانظر الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص١٣٠، وانظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ص١٢٨٣. وانظر الحنبلي، شهاب الدين: الفضة المضيئة في شرح الشذرة الذهبية في علم العربية، ص٣٠٢. وانظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج٣، ص٢٣٧.

ونحو:

ذُرَيْبِي؛ إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَاً^(١)

فـ"حِلْمِي" بدل اشتمال من الياء في "أَلْفَيْتَنِي".

ومثله قول رؤبة:

أَقْحَمْتَنِي فِي النَّفْفِ النَّفْفَانِ قَوْلُكَ أَقْوَالاً مَعَ النَّخْلَانِ^(٢)

وقول حميد بن ثور الهلالي:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَدَرَّبْتُ السَّنَامَا^(٣)

فحميداً بدل من الياء.

وإلا فلا يبدل منه، لأنه إنما جيء به للبيان، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه،

لأنه في غاية الوضوح.

وفي إبدال الظاهر من المضمرة وعكسه إن لم يكن فيه معنى الإحاطة مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه الأخفش والكوفيون قياساً على الغائب، فإنه قد جاز أن يبدل

من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف نحو قوله:

(١) البيت لعدي بن زيد انظر ديوانه ص ٣٥. وبلا نسبه. انظر الاسفراييني: لباب الإعراب، ص ٣٩٥. وانظر ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٤٣٥. وانظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٣، ص ٧٠. وانظر ابن مالك الطائي: شرح الكافية الشافية، ص ١٢٨٤. وانظر ابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو: ج ١، ص ٣٤٢. وانظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٥١.

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج ورواية عجزه في الديوان في "مَثَلٍ مَهْوِي هُوَّةِ الْوَصَّافِ". انظر مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، ١٩٧٩م، ص ١٠٠. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ، ص ٥٨٧.

(٣) البيت لحميد بن نور الهلالي انظر ديوانه، صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة، ص ١٣٣. وبلا نسبه. انظر ابن قيم الجوزية: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، مجلد ٢، ص ٦٥٠ وانظر ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٤٣٢. وانظر ابن عصفور: المقرَّب، ص ٢٤٦.

على حالة لو أن في القوم حاتماً
على جوده لضنّ بالماء حاتم
فحاتم بدل من الضمير في جوده، فكما جاز ذلك ثم يجوز هنا، لأن ضمير الغائب أيضاً
لا يدخله لبس، ولذا لم ينعته، فلو كان القصد بالبدل إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغيبة كما
امتنع نعته، فإذا ثبت جوازه حيث لا لبس لم ينكر مجيئه في ضمير المتكلم والمخاطب^(١).
وهذا فاسد، لأن نعت ضمير الغيبة لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس بل امتنع من حيث
ناب مناب ما لا ينعته وهو الظاهر المعاد. فلو قال أحدنا: لقيت رجلاً فضربته، فالهاء نائبه
مناب قولنا: فضربت الرجل، ونحن لو قلنا: فضربت الرجل العاقل، لم يجز، فكذلك لم ينعته ما
ناب منابه. فالذي امتنع نعته من المضمرات ضمير المتكلم والمخاطب. وإذا امتنع نعته لما
ذكرت سابقاً جاز الإبدال منه، إذ لا مانع منه.

وقد قال الأخفش في تفسير قوله تعالى: "كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم إلى يوم
القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون": فنصب لام "ليجمعنكم" لأن معنى
"كتب" كأنه قال (والله ليجمعنكم) ثم أبدل فقال "الذين خسروا أنفسهم" أي: ليجمعن الذين خسروا
أنفسهم^(٢).

وإذا كان كذلك فمذهب الأخفش أن "الذين" في الآية في موضع نصب على البدل من
الكاف والميم^(٣). وزعم أبو العباس المبرد أن هذا القول خطأ لأنه لا يُبدل من المُخاطب ولا
المُخاطب لا يقال: مررت بك زيد ولا مررت بي زيد، لأن هذا لا يشكّل فَيُبَيِّنُ. ورد رد المبرد

(١) انظر السيوطي: معجم البوامع، ج ٥، ص ٢١٨. وانظر ابن قيم الجوزية: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن
مالك، مجلد ٢، ص ٦٤٩. وانظر ابن عصفور الإشبيلي: شرح جميل الزجاجي، ج ١، ص ٢٩٠. وانظر الحنبلي،
شهاب الدين: الفضة المضبنة في شرح الشذرة الذهبية في علم العربية، ص ٣٠٢. وانظر الأشموني: شرح
الأشموني لألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٢٣٦.

(٢) انظر النحاس: إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ج ٢، عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية، ط ٢،
١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص ٥٨.

(٣) انظر النحاس: إعراب القرآن، ج ٢، ص ٥٨. وانظر أبا حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٤، ص ٨٢، ٨٣.

ابن عطية^(١) (ت ٥٤٦هـ)، فقال: "ما في الآية مخالف للمثال لأن الفائدة في البدل مترتبة من الثاني وإذا قلت مررت بك زيد فلا فائدة في الثاني وقوله ليجمعنكم يصلح لمخاطبة الناس كافة فيفيدنا إبدال الذين من الضمير أنهم هم المختصون بالخطاب وخصوا على جهة الوعيد ويجيء هذا بدل البعض من الكل"^(٢).

إنَّ ما ذكره ابن عطية في هذا الرد ليس بجيد، لأنه لو جعلنا ليجمعنكم يصلح لمخاطبة الناس كافة كان الذين بدل بعض من كل ويحتاج إذ ذاك إلى ضمير ويقدر الذين خسروا أنفسهم منهم وقوله فيفيدنا إبدال الذين من الضمير أنهم هم المختصون بالخطاب وخصوا على جهة الوعيد وهذا يقتضي أن يكون بدل كل من كل فتناقض أول كلامه مع آخره لأنه من حيث الصلاحية يكون بدل بعض من كل. ومن حيث اختصاص الخطاب يكون بدل كل من كل والمبدل منه متكلم أو مخاطب في جوازه خلاف بين البصريين والكوفيين^(٣).

وإذا كان كذلك فمذهب الأخفش أنَّ "الذين" في الآية بدل من "كم" ضمير المخاطب من "ليجمعنكم" خلافاً لسيبويه الذي يرى أنه لا يجوز ولا يحسن إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب. قال سيبويه: "فإذا قلت: بي المسكين كان الأمر، أو بك المسكين مررت، فلا يحسن فيه البدل، لأنك إذا عنيتَ المخاطبَ أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدرى مَنْ تَعْنَى، لأنك لست تحدتَ عن غائب، ولكنك تنصبه على قولك: "بنا تميمًا"، وإن شئت رفعتَه على ما رفعتَ عليه ما

(١) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم بن غالب بن تمام بن عطية الغرناطي. ألف التفسير العظيم، توفي

سنة ثنتين، وقيل إحدى، وقيل ست وأربعين وخمسمائة.

(٢) انظر أبا حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٤، ص ٨٣.

(٣) انظر أبا حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٤، ص ٨٣.

قبله. فهذا المعنى يجري على هذين الوجهين والمعنى واحد، كما اختلف اللفظان في أشياء كثيرة والمعنى واحد^(١).

كما أن منهم من لم يُجزئه وقال في قوله سبحانه: "الذين خسروا أنفسهم: أن الذين في موضع رفع بالابتداء وخبره (فهم لا يؤمنون)^(٢) ودخلت الفاء لما في الكلام من الشرط، وهذا هو الظاهر في الآية، لأن الجمع عام بالخلق كلهم، وهذا هو الصحيح: لأن البدل على تقدير تكرار العامل، فإذا قلت: أكرمك محمدًا، فكأنك قلت: أكرمت محمدًا. ومما يدل على صحة ذلك اتفاقهم في امتناع بدل الظاهر من المضمرة في بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة، لا تقول: أكرمتي محمدًا إذا كان اسمك محمدًا، لأنك لا تقول: أكرمت محمدًا، وأنت تريد: أكرمتي، وإذا نظرت إلى هذا كله تبين لك أن الامتناع ليس من جهة البدل، إنما هو من جهة أخرى وهي أنك لا تضع الظاهر في موضع المضمرة المخاطب ولا في موضع المضمرة المتكلم. ومما يؤيد قول الأخفش قول ذي الرمة:

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعَى
فَمَسْتَلْتُمْ بَدَلَ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

وأجاز الزمخشري أن يكون الذين منصوباً على الذم أي أريد الذين خسروا أنفسهم. وتقديره بأريد ليس بجيد إنما يقدر النحاة المنصوب على الذم بأنهم وأبعد من ذهب إلى أن موضع الذين جر نعتاً للمكذبين أو بدلاً منهم^(٤).

(١) سيبويه: كتاب سيبويه، ج ٢، ص ٧٦، ٧٧.

(٢) انظر النحاس: إعراب القرآن، ج ٢، ص ٥٨. وانظر أبا حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٤، ص ٨٣.
(٣) البيت لذي الرمة انظر ديوانه تصحيح وتنقيح كارليل هنري هيس مكارنتي، عالم الكتب، ص ٥١٩. وانظر ابن مالك الطائي: شرح الكافية الشافية، ص ١٢٨٤. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ وعمدة اللافت، ص ٥٨٩. وانظر ابن مالك: شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج ٣، ص ١٩٤.

(٤) انظر أبا حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٤، ص ٨٣.

والثاني: أنه يجوز في الاستثناء وهو رأي قطرب^(١) (ت ٢٠٦هـ)^(٢)، قال تعالى: "لنلأ يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا: أي إلا على الذين ظلموا". ونحو ما ضربتكم إلا زيدا. والثالث: المنع، وهو مذهب جمهور البصريين. أما مذهب جمهور الكوفيين والأخفش فإنه يجوز. "وعللَ البصريون ومن تبعهم على اختلاف بينهم في التفصيل - كما سبق - بأن الغرض من البدل بيان الأول، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح، لا يدخلهما لبس، فلم يجز فيها بدل كل من كل، إذ لا فائدة فيه. أما إفادة بدل بعض من كل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط فظاهرة؛ لأن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول، بعكس بدل كل من كل، إذ مدلوله مدلول الأول، ولأن الإبدال من ضميري المتكلم والمخاطب يؤدي إلى وقوع الظاهر موقعهما، وذلك لا يجوز إلا في النداء والاختصاص^(٣)".

ذهب الأخفش، والكوفيون إلى جوازه مطلقاً دون تفصيل واستدلوا بالسمع والقياس. أما السماع فكقوله تعالى: "كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَأ يَوْمِنُونَ" [الأنعام: ١٢]، حيث يرى الأخفش أن "الذين" بدل من الضمير المنصوب في "ليجمعنكم". أما القياس فإنه يجوز إبدال النكرة من المعرفة اتفاقاً، وإن كان المبدل منه أبين من البدل وأظهر، ولذلك يجوز إبدال الظاهر من المضمير مطلقاً^(٤).

(١) هو محمد بن المستير بن احمد، أبو علي (ت ٢٠٦هـ). نحوي، عالم بالأدب واللغة. من أهل البصرة. لقبه أستاذه (سيبويه) بـ"قطرب"، فلزمه. من مؤلفاته: "معاني القرآن"، و"النوادر"، و"الأزمنة"، و"الأضداد".
 (٢) انظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٢٣٦. وانظر الصبان: حاشية الصبان، ج ٣، ص ١٢٩. وانظر السيوطي: معجم الهوامع، ج ٥، ص ٢١٨.
 (٣) انظر بدر بن ناصر البدر: اختيارات أبي حيان النحوي في البحر المحيط، ج ١، ص ٢٧٣.
 (٤) انظر بدر بن ناصر البدر: اختيارات أبي حيان النحوي في البحر المحيط، ج ١، ص ٢٧٣-٢٧٥.

ذهب جمهور النحويين إلى جواز إبدال المضمّر من الظاهر، نحو: رأيت زيدا إِيَّاهُ^(١).
أمّا ابن مالك فقد منع إبدال المضمّر من الظاهر بدل كلّ وزعم أنّه ليس بمسموع من العرب لا
نثراً، ولا نظماً، قال: ولو سمع لكان توكيداً، لا بدلاً. وفيما ذكره نظر لأنّه يؤكّد القويّ
بالضعيف، وقد قالت العرب: "زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ" وجوّزَ النحويون في "هو" أن يكون بدلاً، وأن
يكون مبتدأ، وأن يكون فصلاً^(٢).

"وفي جواز بدل (البعض والاشتمال خلف)، قيل يجوز نحو: تَلَّتْ التَّفَاحَةَ أَكَلْتَ التَّفَاحَةَ
إِيَّاهُ" و "حسن الجارية أعجبتني الجارية هو". وقيل يمنع^(٣).

ومنع الزجاجي إبدال المضمّر من المظهر لأنّ فيه تكلفاً وخروجاً عن الإبانة والمطلوب.
قال: "ألا ترى أنك لو رُمْتَ بَدَلَ المضمّر من الظاهر في بدل البعض من الكلّ لقلت: تَلَّتْ
الرَّغِيفَ أَكَلْتَ الرَّغِيفَ إِيَّاهُ، وإِيَّاهُ عَائِدٌ عَلَى التَّلَّتِ، وكذلك هذا البُعْدُ يجري في بَدَلِ الاشتمال
مَنْ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى المانع، لم تجد الامتناع من جهة البَدَلِيَّةِ وإِنَّمَا وَجَدْتَهُ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى وَهِيَ
فِي الكَلَامِ وَعَدَمُ الإبانة.

"بَدَلُ المضمّر من الظاهر في بَدَلِ الشَّيْءِ مِنْ الشَّيْءِ فَنَحْوُ قَوْلِنَا: رأيت زيدا إِيَّاهُ،
وأبدل منه على جهة التوكيد، لأنّ البَدَلَ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ لِلْبَيَانِ فَقَدْ

ج ٣، ص ١٩٣. وانظر ابن جني: اللع في العربية، ص ٨٧. وانظر
هشام: شرح شنور الذهب، ص ٤٤١. وانظر ابن عصفور:

ص ٤٤١ وانظر ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد،
٣٠٢، ص ٣٠٢.

يأتي للتوكيد، كما كان ذلك في النعت، وإذا حُقِّقَ أمرُ التوكيدِ رجع إلى البيان، لأنه لإزالة المجاز المتوهم، فقد صار فيه إذ ذاك بيانُ المطلوب، وزوالُ خاطرِ المخاطب أن يجري إلى المجاز^(١).

وهذه المسائل التي تؤدي إلى تكلف تكرار الظاهر فيها خلاف بين النحاة فمنهم من منع ومنهم من أجاز ومن الذين أجازوا الأخص والكوفيون وذهب ابن مالك وابن هشام^(٢) (ت ٧٦١هـ) وابن عقيل^(٣) (ت ٧٦٩هـ) وغيرهم إلى التفصيل فأجازوا الإبدال من ضمير الحاضر بدل بعض من كل، وبدل اشتمال، أما بدل كل من كل ففيه أيضاً تفضيل، فإن أقاد إحاطة أو توكيداً جاز، وإن لم يفد إحاطة وتوكيداً منع، وأجازه بعضهم على قلّه^(٤).

أما الزمخشري فقد أجاز بدل الاشتمال من ضمير الحاضر ومنع غيره وقد ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه والمبرد والزجاج، وأبو البركات الأنباري^(٥)، وابن الحاجب وغيرهم^(٦).
 "فالذي منعها حمله على ذلك خلو الجملة الواقعة خبراً من ضمير يعود على المخبر عنه، ألا ترى أنك إذا قلت: تلتُ الرغيفَ أكلتُ إِيَّاهُ، لم يكن في الجملة التي هي: أكلتُ الرغيفَ، الواقعة خبراً للثلاث ضمير عائد على الثلاث. فإن قلت: فإنَّ إِيَّاهُ المبدل من الرغيف عائد على الثلاث فلا يحتاج معه إلى عائد.

(١) السبتي ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الأول، ص ٢٩٥.
 (٢) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري (ت ٧٦١هـ) من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر. من مؤلفاته: "مغنى اللبيب"، و"شرح شذور الذهب"، و"أوضح المسالك"، و"شرح قطر الندى".
 (٣) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي (ت ٧٦٩هـ) ينتهي نسبه إلى عقيل بن أبي طالب، كان عالماً بالنحو، ولد وتوفي بالقاهرة، من مؤلفاته: "مختصر الشرح الكبير" و"الجامع النقيس"، و"التفسير".

(٤) لنظر بدر بن ناصر البدر: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، ج ١، ص ٢٧٢-٢٧٣.
 (٥) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ). من علماء اللغة والأدب، سكن بغداد وتوفي فيها. من مؤلفاته: "الإنصاف في مسائل الخلاف"، و"تزهة الأبياء في طبقات الأبياء"، و"أسرار العربية".

(٦) لنظر بدر بن ناصر البدر: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، ج ١، ص ٢٧٠-٢٧١.

فالجواب: أنَّ البدل على نيّة تكرار العامل والاستئناف، فكأنَّك قلت: إيّاه أكلتُ، فخلت الجملة الخبرية من ضمير.

وكذلك مسألة: ثلثُ الرغيف أكلتُهُ إيّاه، ألا ترى أنَّ أكلته في موضع خبر الرغيف والضمير في أكلتُهُ عائد عليه، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر الثلث ولا ضمير فيها. ولا يعدد بإيّاه، لأنّه على نيّة الاستئناف والذي يجيز هذه المسائل يجعل البدل كأنّه من تمام الجملة المتقدمة. والصحيح المنع لأنَّ النيّة بالبدل كما تقدم الاستئناف، بدليل تكرار العامل^(١).

أما بالنسبة إلى بدل المضمّر من المضمّر فقد ذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنّه لا يبدل المضمّر من المضمّر وقوفاً مع السماع (ونحو: قمت أنت) ورأيتك أنت (ومررت بك أنت) توكيد اتفاقاً من البصريين والكوفيين (وكذلك نحو رأيتك إياك) توكيد (عند الكوفيين والناظم) لا بدلاً خلافاً للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل: وقول الكوفيين عندي أصح لأنَّ نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد بإجماع فليكن المنصوب توكيداً فإنَّ الفرق بينهما تحكم بلا دليل^(٢).

وذهب الشاطبي^(٣) إلى أنّ الظاهر مذهب البصريين فقد ثبت عن العرب أنّها إذا أرادت التوكيد جاءت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت: جنّت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت وإذا أردت البدل وقعت بين التابع والمتبوع فقلت جنّت أنت ورأيتك إيّاك ومررت به فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب^(٤).

(١) ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٢٨٩.

(٢) انظر الرعيني، محمد: الكواكب الثريّة، شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، ج٢، ص٥٨٤. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص٥٨٥.

(٣) هو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي المقرئ النحوي الضرير.

(٤) خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٥٩، ١٦٠.

'ومنع أبو حيان وقوم بدل المضمّر من مثله، أي: من مضمّر (بدل بعض أو اشتغال)

نحو: 'ثلث التفاحة أكلتها إِيَّاهُ، وحَسُنُ الجارية أعجبتني هو، وأجازَه آخرون.

قال أبو حيان: ومنشأ الخلاف: هل البدل من جملة أخرى، أو العامل فيه عامل المتبوع

فعلى الأولى يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط، لأن الضمير يعود على المضاف إليه، وعلى الثاني

يجوز، قال: إلا أنه يحتاج إلى سماع^(١).

كما منع الكوفيون بدل المضمّر من مثله بدل كلّ إذا كان منصوباً بل حملوه على التأكيد

نحو: رأيتك إِيَّاكَ. أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنه بدل كما أنّ المرفوع بدل بإجماع نحو: قمت

أنت^٢ وصحّح الأول ابن مالك، والثاني أبو حيان^(١).

وبدل المضمّر من المضمّر في بدل البعض من الكلّ، وبدل الاشتغال لا يردّ في كلام

العرب، لما فيه من التكلف والخروج عن الإبانة والمطلوب، فلا يجوز أن تقول: الرغيف تَلُّهُ

أكلته إِيَّاهُ، تعيد الهاء من (أكلته) على الرغيف، وتُعيد إِيَّاهُ على التلُّ.

وأما بَدَلُ المضمّر من المضمّر في بَدَلُ الشيء من الشيء فنحو قولك:

أكرمْتُكَ إِيَّاكَ، وأكرمْتُهُ إِيَّاهُ، وليس هذا على طريق التوكيد، لو أردتَ ذلك لقلتَ أكرمْتُكَ

أنتَ، وأكرمْتُهُ هو، فلو قلتَ: (أنتَ) أمكن أن يكونَ (أنتَ) بدلاً على جهة التوكيد، وأن يكونَ

توكيداً على غير طريقة البدل.

أجمع النحاة على جواز إبدال الظاهر من المضمّر إذا كان الضمير لغائب واختلفوا فيما

بينهم حول جواز إبدال الظاهر من المضمّر إذا كان لضمير حاضر كضمير المتكلم أو

المخاطب، فذهبوا إلى جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب إذا أفاد معنى الإحاطة

(١) السيوطي: همع الهوامع، ج٥، ص٢١٩.

(٢) لنظر السيوطي: همع الهوامع، ج٥، ص٢٢٠.

والاشتغال وبدل البعض من الكل كابن هشام والسيوطي^(١) (ت ٩١١هـ) وابن الحاجب وابن عقيل. وقال بعضهم بعدم جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب كالمبرد وابن السراج وابن جني وابن يعيش.

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) إمام حافظ، ومؤرخ أديب. من مؤلفاته: "الأشباه والنظائر"، و"الإتقان في علوم القرآن"، و"بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة".

إبدال النكرة من المعرفة

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري الكثير من الشواهد القرآنية التي استدل بها على

جواز إبدال النكرة من المعرفة أذكر منها:

- ١- (كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعْنَا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) (١)
- ٢- (لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ (١) رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُوا صُحُفًا مُطَهَّرَةً) (٢)
- ٣- (إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ) (٣)
- ٤- (إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٥٢) صِرَاطِ اللَّهِ) (٤)
- ٥- (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا (٣١) حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا) (٥)

ذهب الزمخشري في الكشاف إلى جواز إبدال النكرة من المعرفة فقال في قوله تعالى:

(لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ). "ناصية" بدل من الناصية؛ وجاز بدلها عن المعرفة، وهي نكرة؛ لأنها وصفت فاستقلت بفائدة" (٦).

أما صاحب الكتاب فقد قال: "أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِ الله.

كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظنَّ أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه.

ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ ذكره: (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ).

(١) العلق/١٥، ١٦.

(٢) البيئة/١، ٢.

(٣) الصافات/٦.

(٤) الشورى/٥٢، ٥٣.

(٥) النبا/٣١، ٣٢.

(٦) الزمخشري: الكشاف، ج ٤، ص ٧٨٤.

وإن شئت قلت: مررتُ برجلٍ عبدِ الله، كأنه قيل لك: مَنْ هو؟ أو ظننت ذلك. ومن البدل أيضاً: مررتُ بقومِ عبدِ الله وزيدٍ وخالدٍ، والرّقع جيّدٌ^(١).

كما قال صاحب الكتاب: "وإن شئت رفعت فقلت: دخلوا الأوّلُ فالأوّلُ، جعله بدلاً وحمله على الفعل، كأنه قال: دخل الأوّلُ فالأوّلُ.

وإن شئت قلت: دخلوا رجلٌ فرجلٌ، تجعله بدلاً كما قال عز وجل: "بِالنَّاصِيَةِ. نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ".

فإن قلت: ادخلوا، فأمرت فالنصبُ الوجهُ، ولا يكون بدلاً، لأنك لو قلت: ادخل الأوّلُ فالأوّلُ أو رجلٌ رجلٌ، لم يجز، ولا يكون صفةً، لأنه ليس معنى الأوّلُ فالأوّلُ أنك تريد أن تعرفه بشيء تحليه به. لو قلت: قومك الأوّلُ فالأوّلُ أتوتنا لم يستقم وليس معناه معنى كلهم فأجرى مجرى خمستهم ووحده.

ولا يجوز في غير الأوّل هذا، كما لا يجوز أن تقول: مررتُ به واحده ولا بهما اثنيهما^(٢).

ذهب جمهور النحاة إلى جواز إبدال المعرفة من المعرفة والمعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة والنكرة من النكرة^(٣). فمثال إبدال المعرفة من المعرفة قوله تعالى: (بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ) (١) اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ

(١) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ١٤+١٥.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٣٩٨.

(٣) انظر ابن مالك الطائي الجبائي الأندلسي: شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٩٠، ١٩١. وانظر ابن جني: اللع في العربية، ص ٨٧. وانظر السبتي ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الأوّل، ص ٣٩٤. وانظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج ٢، ص ٤٦. وانظر ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٢٨٥. وانظر ابن هشام الأنصاري: شرح شنور الذهب، ص ٤٤٤. انظر ابن كمال باشا: أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر - عمان، ص ١٥٨.

عَذَابٍ شَدِيدٍ^(١). وهي قراءة ابن كثير^(٢) وأبي عمرو والكوفيين. ونحو: قامَ أخوكَ زيدَ. ومثال إبدال المعرفة من النكرة قوله تعالى: (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ٥٢) صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ^(٣). ونحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ. ومثال إبدال النكرة من المعرفة قوله تعالى: (لَنَسْفَعْنَا بِالنَّاصِيَةِ ١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ^(٤).

ومثال إبدال النكرة من المعرفة قول الشاعر:

وإلى ابن أم أناسٍ ارتحلُ ناقتي
عَمَرُو فَتَبَلَّغُ حَاجَتِي أَوْ تَزَحَفُ
مَلِكٌ إِذَا نَزَلَ الْوَفُودُ بِبَابِهِ
عَرَفُوا غَوَارِبَ مُزَبِدٍ لَا يُنْزَفُ^(٥)

حجة في انه أبدال (ملك) من (عمرو) وهو بدل النكرة من المعرفة. ومثال إبدال النكرة

من النكرة قوله تعالى: (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ٣١) حُدَانًا وَأَعْنَابًا^(٦). ومثله قول كثير عزة:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ، رَجُلٌ صَحِيحَةٌ
وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ^(٧)

ويجوز في هذا البيت الرفع والخفض، فإن خفضنا جاز لنا البديل والنعت والبديل أحسن، والنعت جائز، وإذا رفعنا كان "رجلٌ صحيحَةٌ" خبر مبتدأ محذوف تقديره: إحداهما رجلٌ صحيحَةٌ، والأخرى "رجلٌ رمى فيها الزمان فـشَلَّتْ".

(١) إبراهيم/١، ٢.

(٢) هو عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد (ت ١٢٠هـ) أحد القراء السبعة. كان قاضي الجماعة بمكة. وكانت حرفته العطارة. هو فارسي الأصل. مولده ووفاته بمكة.

(٣) الشورى/٥٢، ٥٣.

(٤) العلق/١٥، ١٦.

(٥) البيت لبشر بن أبي خازم انظر ديوانه، ص ١٥٥. انظر ابن السيرافي: شرح أبيات سيبويه، تحقيق د. محمد علي سلطاني، ج ٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، مطبعة الحجاز - دمشق، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ص ١٥. وانظر النحاس: شرح أبيات سيبويه، ص ١٩٤، ١٩٥. وانظر سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ١٠٠+٩.

(٦) النبا/٣١، ٣٢.

(٧) البيت لكثير عزة انظر ديوانه قتم له وشرحه كجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص ٥٥. انظر ابن الوردى: شرح التحفة الوردية، ج ٣، ص ٤٢. وانظر السبتي ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الأول، ص ٣٩٨. وانظر الزجاجي: الجمل في النحو، ص ٢٤. وانظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٣، ص ٦٨، ٩٦.

منع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة ما لم تُوصَف ووافقهم السهيلي^(١) (ت ٥٨١هـ) وابن أبي الربيع نحو قوله تعالى: "عن الشهر الحرام قتال فيه" لأنها إذا لم تُوصَف لم تُقدِّ، إذ لا فائدة في قولك: مررت بزيد برجل. وزاد أهل بغداد أن يكون من لفظ الأول كما تقدّم في "ناصية". كما اشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين^(٢). والعرب لا تلتزم ذلك ومن الحجج عليهم قول الشاعر:

ولم يلبث العصران يومٍ وليلةٍ
إذا طلبا أن يُذركا ما تيمما^(٣)

ومنها ما أنشد أبو زيد من قول الشاعر [من الوافر]:

فلا وأبيك خير منك إني
ليؤذيني التَّحَمُّمُ والصَّهِيلُ^(٤)

وقول أحدهم:

إنَّا وَجَدْنَا بَنِي غَبْرَاءَ كُلَّهُمْ
كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طَوْلَ وَلَا عِظَمَ^(٥)

أي: لا ذي طول، ولا ذي عظم؛ كما لا يشترط في النعت، وإن شَرَطَهُ ابن الحاجب،

وفي هذين الشاهدين دليل على ما قلت، وقوله:

(١) هو عبد الرحمن بن عبد الله (وقيل عبيد الله) بن أحمد الخثعمي السهيلي (ت ٥٨١هـ) عالم بالنحو واللغة والتفسير، من مؤلفاته: "الروض الأنف"، و"الإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين"، و"شرح الجمل" لم يتم.

(٢) انظر ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، ج ٤، ص ١٩٩. وانظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٣، ص ٦٨. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص ٥٨١. وانظر السيوطي: همع الهوامع، ج ٥، ص ٢١٨. وانظر ابن مالك: شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٩١.

(٣) البيت لحميد بن نور الهلالي انظر ديوانه، ص ٨. وانظر ابن مالك: شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج ٣، ص ١٩١. وانظر ابن الوردي: شرح التحفة الوردية في علم العربية، ج ٣، ص ٤١. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٥٨١.

(٤) البيت لشمير بن الحارث الضبي. انظر البغدادي: خزنة الأديب، انظر ابن مالك: شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج ٣، ص ١٩١. وانظر ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٢٨٦. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٥٨١.

(٥) البيت بلا نسبة انظر ابن مالك: شرح التسهيل، ج ٣، ص ١٩١. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص ٥٨١، ٥٨٢. وانظر ابن منظور: اللسان (جل).

وَكُنْتُ وَسَمَى فِي صَعُودٍ مِنَ الْهَوَى فَلَمَّا تَوَافَيْتَنَا شَدَدْتُ وَحَلَّتِ
وَكُنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ رَجُلٍ سَلِيمَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتِ^(١)

وذهب ابن الحاجب إلى أنه: "إذا كانت نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الإطلاق بل في بدل الكل من الكل. وذهب أبو علي في الحجة إلى أنه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى: "بالواد المقدس طوى". إذا لم يجعل اسم الوادي بل كان مثل حطم من الطي لأنه قدس مرتين فكأنه طوي بالتقديم. واختاره الرضي كقول الشاعر:

فلا وأبيك خير منك إني ليؤذيني التحمحم والصهيل

وقال الرضي إنه الحق وهذا ما ذهب إليه أبو علي كما تقدم. والشاهد في هذا البيت قوله: [وأبيك خير] حيث أبدل خير وهو نكرة من قوله أبيك وهو معرفة من غير أن يوصف^(٢). وذهب الزجاجي إلى أن البديل والمبدل منه ليسا كشيء واحد لأن البديل في تقدير تكرار العامل، فهما جملتان، فيجوز أن تكون إحداهما معرفة، والأخرى نكرة. كما ذهب إلى أن النكرة إذا كانت بدلاً، بدل شيء من شيء، فأكثر ما تكون موصوفة، وقد تكون غير موصوفة، فنقول: مررت بأخيك رجلاً صالحاً، كأنك قلت:

مررت بأخيك صالحاً، وذكرت رجلاً على جهة التوكيد، وتسمى هذه الحال الموطئة، وطئ لها بالوصف أن تكون حالاً، ثم أتى بقوله سبحانه وتعالى: (كَلَّا لَبِئْسَ لِمِ يَنْتَه لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)^(٣).

(١) البيت لكثير عزة: انظر ديوانه، ص ٥٥. وانظر ابن الوردي: شرح التحفة الوردية في علم العربية، ج ٣، ص ٤٢.

(٢) انظر ابن الحاجب: الكافية في النحو، ج ١، ص ٣٣٨-٣٤٠. وانظر محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهل، الكواكب الدرية، ج ٢، ص ٥٨٣، ٥٨٤.

(٣) انظر السبتي ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الأول، ص ٣٩٤-٣٩٨.

أمّا البصريون فلم يشترطوا في إبدال المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، اتحاد لفظ، ولا وجود وصف^(١).

أمّا صاحب الكتاب فقد ذهب إلى أنه ليس بمشروط أن يتطابق البديل والمبدل منه تعريفاً وتكثيراً بل لك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر قال الله عز وجل (إلى صراط مستقيم صراط الله) وقال (بالناصية ناصية كاذبة) خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كناصية^(٢).

وذهب الزمخشري إلى أن ناصية بدل من الناصية وجاز بدلها من المعرفة لأنها وصفت فاستقلت بفائدة، وقرئت (ناصية) بالرفع على "هذه ناصية"، وناصية بالنصب، وكلاهما على الشتم ووصفها بالكذب والخطأ على الإسناد المجازي وهما في الحقيقة لصاحبها. والزمخشري - على ذلك - لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كناصية^(٣).

ولكن ما الفائدة في إبدال النكرة من المعرفة وتبينها بها فإن كانت الفائدة في النكرة فلم ذكرت المعرفة وإن كانت في المعرفة فما بال ذكر النكرة؟

والجواب عن ذلك "أن الحكم قد يعلق بالنكرة السابقة فتذكر ويكون الكلام في معرض أمر معين من الجنس مدحاً أو ذماً فلو اقتصر على ذكر المعرفة لاختص الحكم به ولو ذكرت النكرة وحدها لخرج الكلام عن التعرض لذلك المعين فلما أريد الجنس أتى بالنكرة ووصفت إشعاراً بتعليق الحكم بالوصف ولما أتى بالمعرفة كان تنبيهاً على دخول ذلك المعين قطعاً.

ومثال ذلك قوله تعالى: (لنسفن بالناصية ناصية كاذبة خاطئة) فإن الآية كما قيل نزلت في أبي جهل ثم تعلق حكمها بكل من اتصف به فقال (لنسفن بالناصية) تعيننا (ناصية كاذبة)

(١) انظر ابن الوردي: شرح التحفة الوردية في علم العربية، ج ٣، ص ٤١.

(٢) انظر سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٩، ١٤.

(٣) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ٤، ص ٧٤٨.

لعدمه وتبنيها ولذلك اشترط في النكرة في هذا الباب أن تكون منوعة لتحصل الفائدة المذكورة ولتبيّن المراد^(١).

يتّضح مما تقدّم تجويز الزمخشريّ وجمهور البصريين إبدال النكرة من المعرفة وعكسه. في حين منع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة ما لم توصّف ووافقهم السهيليّ وابن أبي الربيع. كما اشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين. وما ذهبوا إليه فاسد، بل لا يشترط كما أرى إلا أن يكون في البديل فائدة. والدليل على فساد ما ذهبوا إليه قول الشاعر كما تقدّم:

فلا وأبيك خير منك إني ليؤذيني التّحمّم والصّهيل^(٢)

فخير منك بدل من أبيك وليس من لفظ الأول ولا موصوفاً، ولا يتصور أن يكون نعتاً لأنه نكرة والأب معرفة. أمّا سيبويه فقد ذهب إلى أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كناية. موصوفة كناية.

أمّا أبو علي فقد ذهب في الحجة إلى أنه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى (بالواد المقدس طوى). مما سبق يتبيّن أنه ليس بمشروط أن يتطابق البديل والمبدل منه تعريفاً وتكثيراً، بل لنا أن نبذل أيّ النوعين شئنا من الآخر نحو قوله تعالى: "إلا من آمن وعمل صالحاً فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا). فالضعف بدل من جزاء فيمن رفع الجزاء والضعف وتلك قراءة قتادة.

(١) ابن القيم للجوزية: بدائع الفوائد، ج ٢، ص ٨٠.

(٢) البيت لشمير بن الحارث الضبي، انظر البغدادي، خزنة الأدب، ج، ص، وبلا نسبة انظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص ٥٨١.

إبدال الجملة من الجملة ومن المفرد

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري الكثير من الشواهد التي استدلت بها على جواز إبدال

الجملة من الجملة ومن المفرد:

١- (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا

مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ) (١)

٢- (سَأَرْهِقُهُ صَعُودًا) (١٧) إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ (١٨) فَقَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ (١٩) ثُمَّ قَتَلَ كَيْفَ

قَدَّرَ (٢٠) ثُمَّ نَظَرَ (٢١) ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ (٢٢) ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ (٢٣) فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا

سِحْرٌ يُؤْتَرُ (٢٤) إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ (٢٥) سَأَصْلِيهِ سَقَرًا) (٢)

٣- (إِنَّ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرًا أَمْ مَنْ يَأْتِي

آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (٤٠) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ

لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) (٣)

٤- (مِثْلَهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي

ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ) (٤)

٥- (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ) (٣) فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ) (٤) أَمْزًا مِنْ

عِنْدَنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ) (٥)

٦- (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ) (٢٥) أَنْ لَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي

(١) آل عمران/١٥٤.

(٢) المدثر/١٧-٢٦.

(٣) فصلت/٤٠، ٤١.

(٤) البقرة/١٧.

(٥) الدخان/٣، ٤، ٥.

أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ الْيَوْمِ^(١)

٧- (حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ

الْمُسْلِمِينَ)^(٢)

٨- (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ

بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)^(٣).

ذهب النحاة إلى أنَّ البديل كما يكون بين الاسمين المفردين يكون أيضاً بين الفعلين، وبين

الجمليتين، وبين الجملة والمفرد. كقوله تعالى: (أَمْذَكُمْ بما تعلمون، أَمْذَكُمْ بأنعامٍ وبنين)^(٤)

وكقوله تعالى: (إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا إِنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ)^(٥) بكسر إن. وكقوله تعالى:

(وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ)^(٦). قال

الزمخشري: "وقرأ الأعمش: 'يغفر' بغير فاء مجزوماً على البديل من يحاسبكم، كقوله:

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَتَارًا تَأْجَجًا

ومعنى هذا البديل التفصيل لجملة الحساب، لأنَّ التفصيل أوضح من المفصل، فهو جار

مجرى بدل البعض من الكل أو بدل الاشتمال، كقولك: ضربت زيداً رأسه، وأحب زيداً عقله،

وهذا البديل واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان^(٧).

(١) هود/٢٥، ٢٦.

(٢) يونس/٩٠.

(٣) البقرة/٢٨٤.

(٤) الشعراء/١٣٢، ١٣٣.

(٥) المؤمنون/١١١.

(٦) البقرة/٢٨٤.

(٧) انظر السيوطي: همع الهوامع، ج٥، ص٢٢١. وانظر ابن القيم الجوزية: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن

مالك، مجلد٢، ص٦٥٢. وانظر السيوطي: الفرائد الجديدة، ص٧٣٦. وانظر ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد،

ج٤، ص١٩٩. وانظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج٣، ص٦٩، ٧٠.

وأكثر ما تبدل الجملة من الجملة، إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المعنى المقصود من الأولى، وهي تتبع الجملة المتنوعة في محلها إن كان لها محل، فإن لم يكن للمتبوعة محل فسمية الجملة الثانية بالتابعة هي تسمية مجازية، أساسها التوسع فقط وهذا الضرب من البدل إنما يكثر في الجمل الفعلية. كقوله تعالى: (بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ(٨١) قَالُوا أَنِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَا لَمَبْعُوثُونَ^(١)، وكقوله تعالى: (أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ(١٣٢) أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ(١٣٣) وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ^(٢)، وكقوله تعالى: (اتَّبِعُوا مَنْ لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ^(٣)، وكقوله تعالى: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا(٦٨) يُضَاعَفُ^(٤)). وكقول الشاعر

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا
وإلا فكن في السر والجهر مسلماً^(٥)

فجملة (لا تقيم) بدل اشتمال من جملة (ارحل) لما بينهما من المناسبة إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة. والثانية أوفى بتأدية المراد من الأولى، والبيت من شواهد "تلخيص المفتاح" قال بعد إنشاده: فإن المراد به- أي: بقوله: ارحل- كمال إظهار الكراهة لإقامة المخاطب، وقوله "لا تقيم عندنا" أوفى بتأدية المراد لدلالته على إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من اللفظين^(٦).

(١) المؤمنون/٨١، ٨٢.

(٢) الشعراء/١٣٢، ١٣٣.

(٣) يس/٢١.

(٤) الفرقان/٦٨، ٦٩.

(٥) البيت بلا نسبة انظر الصّبان: حاشية للصّبان، ج٣، ص١٣٢.

(٦) انظر حسين محمد حسين، البدل في الجملة العربية- للقرآن الكريم، ط١، ١٩٨٩، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، ص٨٤. وانظر الحنبلي، شهاب الدين: الفضة المضيئة في شرح الشذرة الذهبية في علم العربية، ص٣٠٤. انظر العباس، عبد الرحيم (ت ٩٦٣هـ): معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ج١، عالم الكتب- بيروت، ١٣٦٧هـ-١٩٤٧م، ص٢٧٨. وانظر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج٦، ص٣٠٠-٣٠١.

كما يرى الأستاذ عبد السلام هارون، حيث يقول: "فإنّي لم أجد النحويين يمثّلون للجمل الاسميّة في هذا الضرب إلا ما نقله الصبان عن المغني، قال ابن هشام جَوَزَ أبو البقاء في قوله تعالى: (منهم مَنْ كَلَّمَ الله) كونه بدلاً من (فضلنا بعضهم على بعض) (١).

وقد ردّ بعض المتأخرين بأنّ الجملة الاسميّة لا تبدل من الفعلية، ولم يَقم دليلٌ على امتناع ذلك، كما تساءل الأستاذ عبد السلام هارون فقال: أليس قولك: (من أهان زيداً من شتمه؟) قد أبدلت فيه الإنشائيّة الثانية من الإنشائيّة الأولى، وهما جملتان اسميّتان)، ومعنى ذلك أنه أتى بجملة اسميّة وقعت بدلاً من اسميّة قبلها (٢).

ومثال بدل البعض من الكل في الجمل الإنشائيّة الفعلية: اقرأ الكتاب ادرسُ فصلاً منه. مما تقدّم يتضح لي جواز إبدال الجملة من الجملة سواء أكانت اسميّة أو فعلية. وقد جعل الزمخشري جملة (يقولون) بدلاً من جملة (يظنون) في قوله تعالى: (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظنّ الجاهليّة يقولون هل لنا من الأمر من شيء) لأنّ مسألتهم كانت صادرة عن الظن فلذلك جاز إبداله منه. فالزمخشري في هذه الآية قد أبدل الجملة الفعلية من مثلها (٣).

كما تبدل الجملة الاسميّة من مثلها نحو قوله تعالى: (إنّ الذين يُلحدون فسيءاياتنا لا يَخْفُونَ علينا أفمن يُلقى في النار خيراً أم من يأتي ءامناً يوم القيامة اعملوا ما شئتم إنّهُ بما تعملون بصيرٌ* إن الذين كفروا بالذکر لمآ جاءهم وإنّهُ لكتابٌ عزيز). يقول الزمخشري: "فإن

(١) عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائيّة في النحو العربي، دار الجيل - بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص ١٣٣، ١٣٤.

(٢) انظر عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائيّة، ص ١٣٤. وانظر ابن هشام: مغني اللبيب، ج ٢، ص ٥٨٤.

(٣) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ١، ص ٤٥٦.

قلت: بم اتصل قوله (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ؟ قلت: هذا بدل من قوله (إِنَّ الَّذِينَ يَلْحَدُونَ فِي آيَاتِنَا)^(١).

ومن ذلك جاء قوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ، فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ. أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ). ذكر الزمخشري أن قوله (إنا كنا مرسلين) يجوز أن يكون بدلاً من (إنا كنا منظرين) رغم وجود الفاصل بين البديل والمبدل منه^(٢).

أمّا إبدال الجملة الفعلية من الاسمية فنحو قوله تعالى: (مِثْلَهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) قوله (ذهب الله بنورهم) بدل من جملة التمثيل على سبيل البيان وذلك على القول بأن جواب (لما) محذوف كما حذف في قوله تعالى (فلما ذهبوا به)، وإنما جاز حذفه لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس للدال عليه^(٣). ونحو قوله تعالى: (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ) فقوله (يحيي ويميت) بدل من الصلة التي هي (له ملك السموات والأرض).

كما تبدل الجملة الاسمية من الفعلية وذلك نحو قوله تعالى: (حتى إذا أدركه الغرق قال آمنتُ أنه لا إله إلا الذي آمنتُ به بنو إسرائيل) فيمن كسر (إنّ) وتكون الجملة من (أن ومعموليها) بدلاً من جملة آمنت^(٤).

وأجاز الزمخشري وابن جني وابن مالك إبدال الجملة من المفرد كقول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان^(٥).

(١) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ٤، ص ٢٠٧.

(٢) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ٤، ص ٢٧٥.

(٣) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ١، ص ١١٠.

(٤) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ٢، ص ٣٤٩.

(٥) البيت بلا نسبة انظر الصبان، حاشية الصبان، ج ٣، ص ١٣٢. وانظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٢٤١، ٢٤٢. وانظر ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، ج ٤، ص ١٩٩. وانظر السيوطي: همع الهوامع، ج ٥، ص ٢٢١.

فجملته كيف يلتقيان بدل اشتمال من حاجة وأخرى، وهما مفردان. أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما. فتعذر مصدر مضاف إلى فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني^(١) ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين. ومثاله في الجمل الإنشائية: عرفت زيدا أبو من هو؟ فجملته "أبو من هو" بدل من كلمة "زيداً" قبلها، لأنَّ عرف لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد.

وأما بدل المفرد من الجملة فلا يتصور إلا أن تكون الجملة في تأويل المفرد فيصح إبدال المفرد من معناها لا من لفظها كقولك أزورك يوم يعافيك الله يوم السرور. وقد صرَّح أبو حيان في البحر بأنَّ المفرد يبدل من الجملة كقوله تعالى (ولم يجعل له عوجاً قِيماً) فقيماً بدل من جملة لم يجعل له عوجاً لأنها في معنى المفرد أي جعله مستقيماً^(٢).

فعلى هذا الضوء نستطيع أن نأتي بمثال في هذا من الأساليب الإنشائية: عرفت أبو من هو زيداً، وذلك بتعليق الفعل وإعماله في محل جملة المبدل منه، وهي "أبو من هو" والمعنى عرفت زيداً أبو من هو؟

أما بدل الفعل من الفعل فكقول ابن مالك: من يصل إلينا يستعن بنا يعن (يستعن بنا) بدل من يصل إلينا وقد تبعه في إعرابه. ومثله قول الله تعالى: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ). يضاعف بدل كل من يلقى لأنَّ مضاعفة العذاب هي لقي الأثام، وبدل البعض من الكل إن تصل تسجد لله يرحمك، وبدل الغلط نحو: إن تأتينا تسألنا نعطك. ومن بدل الفعل من الفعل قول الشاعر:

(١) الدماميني: هو محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد الدماميني، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣هـ، واستوطن القاهرة، ولازم ابن خلدون، ثم تصدر للإقراء بالأزهر، ثم رحل إلى دمشق، ثم مكة للحج، ثم عاد إلى مصر، وبها توفي سنة ٨٢٧هـ، له تعليق الفرائد، وشرح مغني اللبيب، وشرح لامية العجم للطبراني.

(٢) انظر أبا حيان: تفسير البحر المحيط، ج٦، ص٩٤.

إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا تَوَخَّذَ كَرَاهًا أَوْ تَجِبَى طَائِعًا^(١).

(تؤخذ) بدل من (تبايعا).

ويكون بدل الفعل من الفعل بدل كل من كل كقول الشاعر:

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا^(٢)

قال سيبويه وسألت الخليل عن قوله:

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا

قال: تَلْمِمْ بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ [الأول]. ونظيره في الأسماء: مررتُ برجلٍ عبدِ الله، فأراد أن

يفسر الإتيان بالإمام كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر.

ومثل ذلك أيضاً قوله، أنشدنيهما الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني أسد:

إِنْ يَتَخَلَّوْا أَوْ يَجْتَبِنُوا أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَحْقِلُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مَرَجَّلِينَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

فقوله يَغْدُوا: بَدَلٌ مِنْ لَا يَحْقِلُوا، وَغَدُوهُمْ مَرَجَّلِينَ يَفْسُرُ أَنَّهُمْ لَمْ يَحْقِلُوا.

وسألته: هل يكونُ إِنْ تَأْتِنَا تَسَأَلْنَا نَعْطُكَ؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول،

لأنَّ الأَوَّلَ الْفِعْلُ الْآخِرُ تَفْسِيرٌ لَهُ، وَهُوَ هُوَ، وَالسُّؤَالُ لَا يَكُونُ الْإِيتِيَانُ، وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ عَلَى الْغَلْطِ

وَالنَّسْيَانِ^(٣).

(١) البيت بلا نسبة انظر الصبان: حاشية الصبان، ج٣، ص١٣١؛ وانظر خالد الأزهرى: شرح التصريح
١/١٦٦؛ وابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص٥٩١.

(٢) البيت لعبيد الله بن الحر الجعفي، انظر ابن السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج٢، ص٦٦؛ وبلا نسبة انظر
المبرد: المقتضب، ج٢، ص٦٣؛ وانظر سيبويه: الكتاب، ج٣، ص٨٦. وانظر البغدادي: الخزانة، ج٥،
ص٢٠١. وانظر الحيدرة، علي بن سليمان اليماني: كشف المشكل في النحو مجلد١، تحقيق د. هادي عطية
مطر، ط١، مطبعة الإرشاد- بغداد، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص٦٠٨-٦١٠.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج٣، ص٨٦، ٨٧.

بدل أن الثانية من الأولى

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري الكثير من الشواهد التي استشهد بها على بدل أن

الثانية من الأولى أذكر منها:

١- (أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ)^(١).

٢- (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)^(٢).

٣- (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (١٨) إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ

بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ)^(٣).

ذهب الزمخشري إلى أن "أن" الثانية في قوله تعالى: (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (١٨) إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ

الْإِسْلَامُ.....). بدل من الأولى قال: "وقرنا مفتوحين، على أن الثاني بدل من الأول. كأنه قيل:

شهد الله أن الدين عند الله الإسلام، والبدل هو المبدل منه في المعنى، فكان بياناً صريحاً، لأن

دين الله هو التوحيد والعدل. وقرئ الأول بالكسر والثاني بالفتح، على أن الفعل واقع على "إن"

وما بينهما اعتراض مؤكد وهذا أيضاً شاهدٌ على أن دين الإسلام هو العدل والتوحيد"^(٤).

أمَّا سيبويه فقد رأى أن مثل ذلك قوله تعالى: (أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا

أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) فقد جعل سيبويه "أن" الثانية بدلاً من الأول. فكأنه على: أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ

إِذَا مِتُّمْ، وذلك أريد بها، ولكنه إنما قَدِّمَتْ أَنْ الْأُولَى لِيُعْلَمَ بَعْدَ أَيِّ شَيْءٍ الْإِخْرَاجُ. ويجوز أن

(١) المؤمنون/٣٥.

(٢) للتوبة/٦٣.

(٣) آل عمران/١٨، ١٩.

(٤) الزمخشري: الكشاف، ج ١، ص ٣٧٣.

يقول: "أيعدكم أن إخراجكم إذا مَتَمَّ وكنتم تراباً" فيجعل أنكم مخرجون" بدلاً من الإخراج فيكون "إذا مَتَمَّ" خبراً لـ"أن" فإذا قدرته هذا التقدير أبدلت منه^(١).

"ومثل ذلك قولهم: زَعَمَ أَنَّهُ إِذَا أَتَاكَ أَنَّهُ سَيَفْعَلُ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ أَنَّهُ سَيَمْضِي. وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَبْتَدِيَ إِنَّ هَاهُنَا كَمَا تَبْتَدِي الْأَسْمَاءُ أَوْ الْفِعْلُ، إِذَا قُلْتَ: قَدْ عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُوهُ خَيْرٌ مِنْكَ، وَقَدْ رَأَيْتُ زَيْدًا يَقُولُ أَبُوهُ ذَلِكَ. لِأَنَّ إِنَّ لَا تَبْتَدَأُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَهَذَا مِنْ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ"^(٢).

ولكن كيف جاز في قول سيبويه أن تجعل "أن" الثانية في قوله: (أَيَعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ) بدلاً والأول لم يتم، والبدل لا يصح إلا بعد تمام المبدل منه. والدليل على أن الأول لم يتم أن ما بعده من اسم الزمان الذي هو "إذا" لا يكون خبراً لـ"أنكم": فظروف الزمان لا تكون أخباراً للأشخاص، وإذا كان الأمر كذلك فالخبر لم يتم وإذا لم يتم الخبر لم يجز البدل^(٣).

وحتى يتم الخبر ويصح البدل منه لا يخلو من ثلاثة أوجه: ١- "أن يكون أريد بـ"أيعدكم أنكم" أيعدكم، إخراجكم، أو أن بعثكم أو حشركم" أو نحو ذلك، فحذف وأقيم المضاف إليه مقامه.

٢- أو يكون "أنكم" على ظاهره لم يحذف المضاف إليه منه، ولكن يضم خبر [أيعدكم أنكم] كأنك تريد أيعدكم أنكم تبعثون إذا مَتَمَّ فيكون تبعثون المضمر خبر "أنكم" وتكون عاملة في "إذا" وموضع "إذا" نصب به يكون قد سد مسد جوابها، فإذا كان كذلك تمَّ وصحَّ البدل.

(١) انظر سيبويه: الكتاب، ج ٣، ص ١٣٣.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٣، ص ١٣٣.

(٣) انظر الفارسي، أبو علي: المسائل البصريّات، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ج ١، مطبعة المدني- المؤسسة السعودية- مصر، ص ٦٦٨.

٣- أو يكون الإضمار واقعاً بعد "إذا" لأن "إذا" شرط، والشرط [يقْتَضِي] الجزاء، فإذا ذكرت أحدهما دل على الآخر كما أن المبتدأ يدل على الخبر، فكأنه "أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمُ بُعِثْتُمْ، أَوْ أُخْرِجْتُمْ، أَوْ نُشِرْتُمْ" فيكون "إذا" في موضع نصب به، ويكون الخبر أعني خبر "أَنْ" قد تمَّ به^(١). والوجه الأسوغ لصحة بدل "أنكم" الثانية من الأولى في قوله تعالى: (أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمُ.... أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ) أن يقدر خبر محذوف في "أنكم" الأولى، كأن المراد: أيعدكم أنكم تبعثون إذا مِتُّمُ؛ ويكون هذا الخبر المقدر هو عامل النصب في "إذا" وقد سُدَّ مسدَّ جوابها؛ فإذا كان كذلك تمَّ الخبر وصحَّ البديل. وقد اعتلَّ أبو عليّ لمذهب سيبويه في هذه المسألة بهذا الوجه^(٢).

أمّا مذهب الأخفش في هذه المسألة فيبيّن من شرحه قوله تعالى: (أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمُ.... أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ) إذ قال: "إِنَّ المعنى: أيعدكم أنكم إذا مِتُّمُ إخراجكم... كأنك قلت: أيعدكم يوم الجمعة إخراجكم" فجعل الأخفش "أنكم" في موضع رفع فاعلاً بظرف مضمّر على حد قياس مذهبه في الرفع بالظرف. هذا ما شرحه أبو عليّ من مذهب الأخفش في هذه الآية، وهو مخالف لمذهب سيبويه لأنّ "أنكم" عند سيبويه يكون بدلاً من الأول^(٣).

"وعلى قول أبي عمر الجرمي أنها مكررة ووجه التكرير أنه أعمل 'يعدكم' في 'أنكم إذا مِتُّمُ' وجعلها مكررة كمثل قوله: 'ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم كانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا' ثم قال: 'فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به' لما طال الكلام تكرر،

(١) الفارسي، أبو علي: المسائل البصريّات، ج ١، ص ٦٧٠، ٦٧١.

(٢) انظر الفارسي، أبو علي: المسائل المنشورة، ص ١٨١، ١٨٢. وانظر د. هدى جنهويشي: خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، ص ١٠١.

(٣) جنهويشي، هدى: خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، ص ١٠٢، ١٠٣. وانظر الفارسي، أبو علي: المسائل البصريّات، ص ٦٧١.

وحسن التكرير مع طول الكلام ليكون تنبيها عن الأول، فيكون هذا تكريراً كما كان "قلما جاءهم ما عرفوا" تكريراً^(١).

"وذهب الفراء^(٢) والجرمي والمبرد إلى أن (أنكم) الثانية كررت للتأكيد لما طال الكلام حسن التكرار، وعلى هذا يكون (مخرجون) خبر أنكم الأولى، والعامل في إذا هو هذا الخبر، وكان المبرد يأبى البديل لكونه غير مستقبل، إذ لم يذكر خبر أن الأولى، وذهب الأخفش إلى أن (أنكم مخرجون) مقدر بمصدر مرفوع بفعل محذوف تقديره يحدث إخراجكم، فعلى هذا التقدير يجوز أن تكون الجملة الشرطية خبراً لأنكم، ويكون جواب إذا ذلك الفعل المحذوف، ويجوز أن يكون ذلك الفعل المحذوف هو خبر (أنكم) ويكون عاملاً في إذا، وذكر الزمخشري: قول المبرد بادئاً به فقال ثنى (أنكم) للتوكيد، وحسن ذلك الفصل ما بين الأول والثاني بالظرف، و (مخرجون) خبر عن الأول، وهذا قول المبرد، قال الزمخشري أو جعل (أنكم مخرجون) مبتدأ و (إذا مبتدأ) خبراً على معنى إخراجكم، إذا متم، ثم أخبر بالجملة عن (أنكم)"^(٣).

وقول أبي عمر: إنها للتكرير نظيره قوله تعالى: (لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا)، ثم قال (فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَقَارَةِ) قَبْلَ أَنْ يُذَكَّرَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي فِهَذَا يَدُلُّ أَنَّهُ تَكْرِيرٌ لِلتَّرَاخِي إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لَمْ يَجِءْ بَعْدَ.

ومثله في قول أبي بكر: (وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... آيَاتٍ) ومثله على قول الجرمي (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) كَأَنَّهُ عِنْدَهُ "أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ" وكرر "أن" للتراخي.

(١) الفارسي، أبو علي: المسائل المنشورة، ص ١٨٢.

(٢) هو صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، فقيه ونحوي ولغوي، أخذ اللغة عن أبي زيد وطبقته، وعن الأصمعي، هو من أهل البصرة، من مؤلفاته: "التتبيه"، و"تفسير أبيات سيبويه"، و"الأبنية والتصريف".

(٣) أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٦، ص ٣٧٤.

والدليل على أن هذه الأشياء تكرر أنها لا تخلو من أن تكون تكريراً أو بدلاً، أو رفعاً بالظرف، والبدل لا يجوز، لأن المبدل منه لم يتم.

وأما قول سيبويه في قوله تعالى: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَبْنَاهُ) إن قلت: كيف جاز أن تبدل الثانية من الأولى ولم يتم خبرها؟ قيل إذا مضى الشرط والفاء التي تكون جواباً، فكان الكلام قد تم... لدلالة الشرط على الجزاء، فكأنك إذا ذكرت أحدهما فقد ذكرت الآخر، لتعلقه به، واقتضائه له، ودلالته عليه، فكأنه قال: أنه من يحادد الله ورسوله يُعَذَّب. فحسن البديل من حيث كان المتقدم من الكلام لو لم يُذَكَر الجزاء معه البتة، وكان في الكلام دلالة عليه لكان تاماً جائزاً. ألا ترى أنك لو قلت: أنت ظالم إن فعلت، حذفنا الجزاء البتة. فلما كان هذا لو لم يذكر معه جزاء البتة لكان يستغنى بما في الكلام من الدلالة عليه، وكان قوله "أنه من يحادد الله ورسوله" معلوم الجواب عند المسلمين، ولم يكن كسائر الشروط التي قد لا يعرف جزاؤها حتى تذكر، صار في تقدير المذكور الجواب للعلم به، ولما علمتم الخبر، ولما تم الخبر صح البديل^(١).

وقد قال الأخفش في كتابه معاني القرآن في قوله تعالى: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَبْنَاهُ) وقوله (إِنَّ مِنْكُمْ سِوَاءَ بِجَاهِلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَبِئْسَ غُفُورٌ رَحِيمٌ) فيشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة "ما" ويكون الذي بعد الفاء بدلاً من "أن" التي قبلها. وأجوده أن تكسر "إن" وأن تجعل الفاء جواب المجازاة^(٢).

(١) الفارسي، أبو علي: المسائل البصريّات، ص ٦٧٦. وانظر جنهويتشي، هدى: خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، ص ١٠٢.

(٢) الأخفش (سعيد بن مسعدة): معاني القرآن، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، ج ١، عالم الكتب- بيروت، ط ١، ١٤٠٥-١٩٨٥م، ص ٣٠٦.

"وقرأ الجمهور (فأن له) بالفتح، والفاء جواب الشرط، فتقتضي جملة (فأن) مفرداً في موضع رفع على الابتداء، وخبره محذوف قنره الزمخشري: مقدماً نكرة، أي: فحق أن يكون، وقدره غيره متأخراً، أي: فإن له نار جهنم واجب قاله الأخفش، ورد عليه بأن (أن) لا يبتدأ بها متقدمة على الخبر، فالأخفش خرّج ذلك على أصله أو في موضع رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: فالواجب أن له النار، قال علي بن سليمان وقال الجرمي والمبرد (أن) الثانية مكررة للتوكيد، كان التقدير: فله نار جهنم وكرر أن توكيداً، وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون (فأن له) معطوفاً على (أنه) على أن جواب من محذوف تقديره: ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله يهلك فإن له نار جهنم"^(١).

أما ابن عطية فقد ردّ على ما نقلوه عن سيبويه أن (أن) بدل من أنه قال: "وهذا معترض بأن الشيء لا يبدل منه حتى يستوفي، والأولى في هذا الموضع لم يأت خبرها بعد إن لم يتم جواب الشرط، وتلك الجملة هي الخبر، وأيضاً فإن الفاء مانع البديل، وأيضاً فهي معنى آخر غير الأول، فيتعلق البديل، وإذا تطف للبدل فهو بدل اشتمال"^(٢).

وذهب أبو البقاء إلى أن: "هذا يعني البديل ضعيف لوجهين، أحدهما أن الفاء التي معها تمنع من ذلك، والحكم بزيادتها ضعيف، والثاني أن جعلها بدلاً يوجب سقوط جواب الكلام. وقيل هو على إسقاط اللام أي: فلأن له نار جهنم، فالفاء جواب الشرط، ويحتاج إلى إضمار ما يتم به جواب الشرط جملة، أي فمحادثته لأن له نار جهنم"^(٣).

وقد قال الأخفش في قوله تعالى: (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)، فقوله "أنه" بدل من قوله (الرحمة)،

(١) أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٥، ص ٦٦.

(٢) أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٥، ص ٦٦.

(٣) انظر العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج ٢، ص ٦٤٩.

أي: كَتَبَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ، وقوله "فإنه" على الابتداء، أي: فله المغفرة والرحمة فهو غفور رحيم، وقال بعضهم: فإنه أراد به الاسم، وأضمر الخبر، أراد: فإن^(١).

قرأ عاصم^(٢) "وابن عامر"^(٣) (أنه) بفتح الهمزتين، فالأولى: بدل من الرحمة والثانية: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: "فأمره أنه أي أن الله غفور رحيم له". وهم النحاس فزعم أن قوله (فإنه) عطف على (أنه) وتكريرها لطول الكلام^(٤).

وقد ذكر أبو حيان أن هذا وهم؛ لأن (من) مبتدأ سواء أكان موصولاً أم شرطاً، فإن كان موصولاً بقي بلا خبر، وإن كان شرطاً بقي بلا جواب. وقيل: "إنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره "عليه أنه من عمل"، وقيل: (فإنه) بدل من (أنه) وليس بشيء، لدخول الفاء فيه، ولخلوه من خبر أو جواب^(٥).

ومن ذلك: (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) فَأَنْ مبدلة من إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، موضوعة في مكانها، كأنك قلت: وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ أَنْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَكُمْ، كما أنك إذا قلت: رأيت متاعك بعضه فوق بعض، فقد أبدلت الآخر من الأول، وكأنك قلت: رأيت بعض متاعك فوق بعض، وإنما نصبت بعضاً لأنك أردت [معنى] رأيت بعض متاعك فوق بعض، كما جاء الأول على معنى وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ أَنْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ [لكم].

(١) الأخفش الأوسط: معاني القرآن، ج ٢، تحقيق: د. فائز فارس، ط ١، ١٤٠٠هـ-١٩٧٩م، ط ٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص ٢٧٥-٢٧٦.

(٢) هو عاصم بن أبي النجود بن بهدلة الكوفي (ت ١٢٧هـ) أحد القراء السبعة. تابعي، ثقة في القراءات. قيل اسم أبيه عبيد، وبهدلة اسم أمه.

(٣) هو عبد الله بن عامر بن يزيد (ت ١١٨هـ). أحد القراء السبعة، ولد في البلقاء، وانتقل إلى دمشق بعد فتحها، وتوفي بها.

(٤) أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٤، ص ١٤٤.

(٥) أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٤، ص ١٤٤.

ومن ذلك أيضاً قوله عز وجل: (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَآ

يَرْجِعُونَ) فالمعنى والله أعلم: ألم يروا أن القرون الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون^(١).

ذهب الزمخشري إلى جواز إبدال أن الثانية من الأولى، كما أن سيبويه جوز إبدال أن

الثانية من الأولى في قوله تعالى: (أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ). أما

الأخفش فقد خالف سيبويه في هذه الآية فجعل (أنكم) في موضع رفع فاعلاً بظرف مضمرة على

حد قياس مذهبه في الرفع بالظرف. في حين ذهب الفراء والجرمي والمبرد إلى أن (أنكم) الثانية

كررت للتأكيد، فلما طال الكلام حسن التكرار.

(١) سيبويه: الكتاب، ج٣، ص١٣٢.

البدل بعد إلا في غير الموجب

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري الكثير من الشواهد القرآنية التي استشهد بها على

البدل بعد إلا في غير الموجب أذكر منها:

١- (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ (٢٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ)^(١)

٢- (وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ)^(٢)

٣- (وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا)^(٣)

٤- (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَا آتَوْا كَشْفَنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ)^(٤)

٥- (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ)^(٥)

٦- (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ)^(٦)

ذهب الزمخشري إلى أن "الذي فطرنى" في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ (٢٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ) فيه غير وجه:

الأول: أن يكون منصوباً على أنه استثناء منقطع وقدره على الوجه التالي: (لكن الذي

فطرنى فإنه سيهدى).

(١) الزخرف/٢٦-٢٧.

(٢) البقرة/١٣٠.

(٣) النساء/٦٦.

(٤) يونس/٩٨.

(٥) هود/٨١.

(٦) الأنبياء/٢٢.

الثاني: أن يكون مجروراً بدلاً من المجرور بمن وقدره بقوله (إنني براء مما تعبدون إلا من الذي فطرني) (١).

ويرى أبو حيان أن وجه البديل لا يجوز إنما يكون في غير الموجب من النفي والنهي والاستفهام، كما يرى أبو حيان أن ما بعد إلا يصلح لتفريغ العامل له وإنني بريء جملة موجبة فلا يصح أن يفرغ العامل فيها للذي هو بريء لما بعد إلا. ومع أن الزمخشري يرى أن برئ فيه معنى الانتقاء، فإن أبا حيان يرى أنه موجب (٢).

أمّا أبو جعفر النحاس فقد قدر قوله تعالى: إلا الذي فطرني... إلى أنه في موضع نصب على الاستثناء من قول "ما تعبدون"، كما جوّز أن يكون استثناءً منقطعاً (٣).

وأكد جميع النحاة القاعدة النحوية التي تجيز كون المستثنى بعد "إلا" بدلاً إذا تقدّمه نفي أو نهي أو استفهام، وحدّد ابن الحاجب النفي بأنه إما أن يكون صريحاً أو مؤولاً (٤). ومثاله بعد النفي لفظاً ومعنى: "ما قام أحد إلا زيد"، و"ما رأيت أحداً إلا زيدا" وما مررت بأحد إلا زيد. ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله:

وبالصَّريمةِ منهم منزلٌ خلقٌ عافٍ تغَيَّرَ إلا النُّويُّ والوَتْدُ (٥)

ومثال شبه النفي: "لا يقيم أحد إلا زيد". "ومن يغفر الذنوب إلا الله".

ولو تأملنا قوله تعالى: "إنني براء مما تعبدون" فإننا نجد إبراهيم عليه السلام ينفي عن نفسه عبادة الآلهة التي كان يعبدها قومه وكلمة "براء" تحمل معنى الانتقاء ولذلك فإنه عندما استثنى الذي فطره وهو الخالق سبحانه وتعالى فإنه قد أكد لنفسه عبادة الخالق ونفي عن نفسه

(١) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ٤، ص ٢٥٠.

(٢) انظر أبا حيان: البحر المحيط، ص ١٢.

(٣) انظر النحاس: إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ج ٤، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ص ١٠٥.

(٤) انظر ابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو، ج ١، ص ٢٣٠.

(٥) البيت للأخطل في ديوانه، شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، ص ٤٦.

عبادة آلهة قومه. ففي الآية نفى لعبادة الأوثان التي كان يعبدها قومه وفيها إقرار بعبادة الله سبحانه وتعالى.

أما سيبويه فقد قال تحت باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه: "وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيتُ أحداً إلا زيداً، جعلتُ المستثنى بدلاً من الأول، فكأنك قلت: ما مررتُ إلا بزيدٍ، وما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيداً. كما أنك إذا قلت: مررت برجلٍ زيدٍ، فكأنك قلت: مررت بزيدٍ. فهذا وجهُ الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنك تُدخله فيما أخرجت منه الأول"^(١).

وقد مثل سيبويه لذلك بقول من قال: ما أتاني القومُ إلا عمرو، وما فيها القومُ إلا زيدٌ، وليس فيها القومُ إلا أخوك، وما مررتُ بالقومُ إلا أخيك. وقد جعل سيبويه القوم ههنا بمنزلة أحد. وقد يكون قبل المستثنى بدلاً الصالح للإتباع اسم ظاهر ومضمر يعود إليه فيُخَيَّر المستثنى بين إتباع الظاهر، وإتباع المضمر ترجيح إتباع الظاهر، ومما أتبع فيه الضمير مع كون الاستثناء منقطعاً قول الشاعر:

في ليلةٍ لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها^(٢)

فكواكبها تابع لفاعل يحكى، ونرى بمعنى نعلم، ويحكى جملة وقعت مفعولاً ثانياً، ولذلك جاز إتباع فاعلها. ولو أبدل المضمر من أحد كان أجود؛ لأنَّ أحداً منفيٌ في اللفظ والمعنى والذي في الفعل بَعْدَه منفيٌ في المعنى^(٣). قال سيبويه: "وإن حملته على الإضممار الذي في الفعل فقلت: ما رأيتُ أحداً يقول ذلك إلا زيدٌ [ورفعت فجائزٌ حسن وكذلك ما علمت أحداً يقول ذلك إلا زيداً. وإن شئت رفعت] فعربيٌ". قال عدي بن زيد:

في ليلةٍ لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبها

(١) سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٣١١.

(٢) البيت لعدي بن زيد في ديوان المروءة، ص١٤٢.

(٣) انظر المبرد: المقتضب، ج٤، ص٤٠٢، ٤٠٣. وانظر ابن مالك: شرح التسهيل، ج٢، ص٢١٠.

وكذلك ما أظنُّ أحداً يقول ذلك إلا زيدا. وإن رفعت فجائز حسن. وكذلك ما علمتُ أحداً يقول ذلك إلا زيدا، وإن شئت رفعت^(١).

وقد اختير النصب هنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، حتى لا يكون [بدلاً] إلا من منفي، فالمبدل منه منصوبٌ منفيٌ ومضمَّرُه مرفوعٌ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه لأنه هو المنفي^(٢).

كما أكدَّ صاحب الكتاب على أن من قال: ما أتاني القومُ إلا أباك فإنه ينبغي له أن يقول: "ما فعلوه إلا قليلاً منهم"؛ لأنه بمنزلة أتاني القومُ إلا أباك^(٣).

وقد جوز ابن الحاجب النصب واختيار البديل فيما بعد إلا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو: (ما فعلوه إلا قليل وإلا قليلاً) كما حدَّد ابن الحاجب شروطاً لاختيار البديل في المستثنى:

الأول: أن يكون بعد إلا متصلاً ومؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهي أو نفي صريح أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء.
الثاني: أن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه^(٤).

وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أنه إن كان الاستثناء متصلاً في كلام غير موجب فالأرجح إبتاع المستثنى للمستثنى منه: بَدَلْ بَعْضٍ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَعَطْفَ نَسَقٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ - فقد جعلوا إلا حرف عطف بمنزلة لا العاطفة التي تعطي لما بعدها ضد حكم ما قبلها، والاسم الذي بعدها معطوف عطف النسق بإلا على الاسم الذي قبلها. وقد ردَّ ثعلب كلا المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي والبديل لا بُدُّ أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى وأجاب الأبيدي بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفاً للأول في

(١) سيبويه: كتاب سيبويه، ج ٢، ص ٣١٢، ٣١٣.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٣١٣.

(٣) انظر سيبويه/ الكتاب، ج ٢، ص ٣١١.

(٤) انظر ابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو، ج ١، ص ٢٣٠.

المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولاً رأيت القوم مجازاً ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاز في البذل. وقال في الردّ على الكوفيين بأن إلا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام إلا زيد وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل قال في المغنى وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير إذ الأصل ما قام أحدٌ إلا زيد- نحو: (ما فعلوه إلا قليلاً منهم)، (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ)، والنَّصْبُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ، وقد قرئ في السبع "مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ"، "وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ" - بالنصب-(^١).

وقد رجَّح النحاة الإتيان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِيٍّ انْتَخِبَ اتِّبَاعَ مَا اتَّصَلَ^(٢)

وإذا تعذّر البذل على اللفظ لمانع (أبدل على الموضع نحو لا إله إلا الله ونحو ما فيها من أحد إلا زيد برفعها وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به بالنصب. وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أنه قد رفع المبدل من اسم "لا" لأنه في موضع رفع بالابتداء، ولم تحمله على اللفظ فتتصبّه، لأنه معرفة موجب، ولا إنما تعمل في منكر منفي^(٣).

وإن كان الاستثناء منقطعاً: فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً نحو "ما زائد هذا المال إلا ما نقص" و "ما نفع زيد إلا ما ضرر" إذ لا يقال زاد النقص، ولا نفع الضرر^(٤).

(١) انظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج٢، ص٢٤٤. وانظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٢، ص٢٥٧، ٢٥٨. وانظر خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٢٠٩.

(٣) انظر ابن مالك الطائي الجبائي الأندلسي: شرح التسهيل، ج٢، ص٢٠٦. وانظر ابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو، ج١، ص٢٣٧، ٢٣٨.

(٤) انظر الأشموني: شرح الأشموني: ج٢، ص٢٤٧، ٢٤٨.

وإن أمكن تَسْلِيْطُهُ فَالْحَاجِزِيَّوْنَ يُوْجِبُوْنَ النَّصْبَ، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ السَّبْعَةِ: (مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) وَتَمِيمٌ تُرْجِحُهُ وَتُجِيزُ الْإِتِّبَاعَ، كَقَوْلِهِ:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعَافِرُ وَالْإِلَّاهِيُّ (١)

فَأَبْدَلَ الْيَعَافِرِ وَالْعَيْسَ مِنْ أُنَيْسٍ.

وَزَعَمَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ)، اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعٌ جَاءَ عَلَى لُغَةٍ تَمِيمٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى، وَإِنْ صَحَّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِأَنَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى الْمَجَازِ، لِأَنَّهُ مُقَدَّسٌ عَنِ الْكُونِ فِي مَكَانٍ بَخْلَافٍ غَيْرِهِ، فَإِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ، فَإِنَّهُ كَاتِنٌ فِيهِمَا حَقِيقَةً، وَلَا يَصِحُّ حَمْلُ اللَّفْظِ فِي حَالٍ وَاحِدٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ (٢).

قَدْ يَجْعَلُ الْمُسْتَثْنَى مُتَبَوِّعاً وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ تَابِعاً وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى هَذَا سَيَّبُوِيهِ حِينَ قَالَ: سَمِعَ يُونُسَ بَعْضَ الْعَرَبِ الْمُوثُوقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ يَقُولُونَ: مَالِي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ، بِالرَّفْعِ فَيَجْعَلُونَ نَاصِرًا بَدَلًا. وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

لَأَنْهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعًا (٣)

بِالرَّفْعِ (وَوَجْهَهُ أَنَّ الْعَامِلَ) وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ فِي الْمَثَلِ وَيَكُنُّ التَّامَّةُ فِي الْبَيْتِ (فَرِغَ لَمَّا بَعْدَ إِلَّا) وَهُوَ أَبُوكَ فِي الْمَثَلِ وَالنَّبِيُّونَ فِي الْبَيْتِ (وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ) وَهُوَ نَاصِرٌ فِي الْمَثَلِ وَشَافِعٌ فِي

(١) الرجز لجران العود في ديوان، ص ٩٧ وانظر ابن السيرافي: شرح أبيات سيبيويه، ج ٢، ص ١٠٤-١٠٥. وبلا نسبة. انظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٦١.
(٢) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ٣، ص ٣٨٢.
(٣) البيت لحسان بن ثابت انظر ديوانه تحقيق د. سيد حنفي حسنين، دار المعارف- القاهرة، ص ٢٤١، وبلا نسبة انظر ابن هشام: أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٦٢.

البيت (عام) لوقوعه في سياق النفي (أريد به خاص فصح إيداله من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض^(١)).

وقد مثل سيبويه لما أُخِرَّ من المتبوع من تقديم وصار تابعاً بعدما كان متبوعاً (ما مررت بمثلك أحد) بالجر والأصل ما مررت بأحد مثلك فمثلك تابع لأحد على أنه نعت له فلما قُدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل وأعرب المنعوت بدلاً من النعت، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

وغيرَ نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد^(٢).

يتضح لي مما تقدّم تجويز الزمخشريّ البدل بعد إلا في غير الموجب فقد جوز ان يكون "الذي فطرني" في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِين) مجروراً بدلاً من المجرور بمن.

وذهب جمهور النجاة إلى أنه إن كان الاستثناء منقطعاً ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً. وإن أمكن تسليط العامل فالحجازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السبعة: (ما لهم به من عالم إلا أتباع الظن) وتميم تُرَجِّحُهُ وتجزئ الإتياع. وزعم الزمخشريّ أنّ قوله تعالى: (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) استثناء منقطع جاء على لغة تميم.

(١) انظر ابن مالك الطائي الجبائي الأندلسي: شرح التسهيل، ج٢، ص٢١٠، ٢١١. وانظر الأشموني: شرح الأشموني، ج٢، ص٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٢١٠.

مقدمة الفصل

تعرّضت في أثناء هذا الفصل إلى مناقشة رأي الزمخشري ثم إلى مناقشة آراء غيره من النحاة، وقد نسبت الرأي إلى قائله ثم قمت بالرد على المخالفين بإسلوب المناقشة بأن استدرج المخالف إلى أن يناقض نفسه أو يناقض حقيقة نحوية مسلماً بها عند النحاة. لقد اعتمدت في ذلك على آراء النحاة البارزين المتقدمين لاستند إليها في دعم الرأي أو نقضه. كما قمت بتعزيز الأحكام النحوية بجملة من الشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب شعرهم ونثرهم.

حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري بعض الآيات القرآنية التي استشهد بها على جواز

حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه أذكر منها:

- ١- (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتِلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ السَّلْمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا).^(١)
- ٢- (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا).^(٢)
- ٣- (وَلَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ).^(٣)
- ٤- (وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَمَّا مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ).^(٤)
- ٥- (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ).^(٥)
- ٦- (إِذَا نَادَيْتُمْ الضُّعْفَ الْحَيَاةَ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْهَا نَصِيرًا).^(٦)

(١) النساء/ ٩٠.

(٢) النساء/ ١٥٩.

(٣) الأعراف/ ٥٦.

(٤) الأعراف/ ١٦٨.

(٥) التوبة/ ٢٨.

(٦) الإسراء/ ٧٥.

٧- (يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ وَمَنْ يُؤْمِنِ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ).^(١)

أجاز الزمخشري حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، وجعل منه قوله تعالى: "وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته" فقد جعل الزمخشري "ليؤمنن به" جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف قدره بقوله: "وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به"^(٢). كما بين الزمخشري أن محل "دون ذلك" في قوله تعالى: (وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَّمًا مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ) الرقع، وهو صفة لموصوف محذوف، معناه: ومنهم ناس منحطون عن الصلاح.^(٣) كما ذهب الزمخشري إلى أن "نجس" في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا) قد قرئ: "نجس"، بكسر النون وسكون الجيم على تقدير حذف الموصوف، كأنه قيل: إنما المشركون جنس نجس، أو ضرب نجس.^(٤)

أما سيبويه فقد قال: "وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيتُه في حال كذا [وكذا]، وإنما يريد ما منهم واحد مات. ومثل ذلك قوله تعالى جده: "وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته". ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيِشٍ يُقَعِّقُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

أي كأنك جمل من جمال بني أقيش.^(٥)

(١) التغابن/ ٩.

(٢) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ١، ص ٦٢١.

(٣) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ٢، ص ١٦٣، ١٦٤.

(٤) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ٢، ص ٢٤٨.

(٥) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٣٤٥.

يجوز حذف المنعوت بكثرة إن عِلِمَ جنسه، وكان النعت إمّا صالحاً لمباشرة العامل^(١) نحو قوله تعالى: (أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ)^(٢) أي: ذُرُوعاً سابِغَاتٍ، "وَاعْمَلُوا صَالِحاً"^(٣)؛ أي عملاً صالحاً، "وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا"^(٤)؛ أي: ذكراً كثيراً، "فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا"^(٥)، أي: ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً، "وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ"^(٦) أي: حورٌ قاصراتُ الطَّرْفِ.

كما يجوز حذف المنعوت إن كان المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو في كقولهم: مَنَّا ظَعْنٌ وَمِنَّا أَقَامٌ^(٧). وقد اختلف في المقدر في الجملة، "فأصحابنا يقدرون موصوفاً: أي فريقٌ، والكوفيون يقدرون موصولاً، أي الذي أو مَنْ، وما قدرناه أقيس؛ لأنّ اتصال الموصول بصلته أشدُّ من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما، ومثله "مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى لَقِيْتُهُ" ن قدره بأحد، ويقدره بمن (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ) أي إلا إنسان، أو إلا مَنْ، وحكى الفراء

(١) انظر ابن القيم الجوزية: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، مجلد ٢، ص ٦٠٠. وانظر ابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو، ج ١، ص ٣١٧. وانظر الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٣، ص ٧٠. وانظر ابن هشام: أوضح المسالك، ج ٣، ص ١٤. وانظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ٣، ص ١٢٦. وانظر ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٤٢١. وانظر السيوطي: همع العوامع، ج ٥، ص ١٨٦.

(٢) سبأ/ ١١.

(٣) المؤمنون/ ٥١.

(٤) الأنفال/ ٤٥.

(٥) التوبة/ ٨٢.

(٦) الصافات/ ٤٨.

(٧) انظر السيوطي: همع العوامع، ج ٥، ص ١٨٦، ١٨٧. وانظر ابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو، ج ١، ص ٣١٧. وانظر الصبان: حاشية الصبان، ج ٣، ص ٧٠. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص ٥٤٥. وانظر ابن مالك: تسهيل الفوائد، ص ١٧٠. وانظر ابن هشام: أوضح المسالك، ج ٣، ص ١٤. وانظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ٣، ص ١٢٦.

عن بعض قداماتهم أن الجملة القسمية لا تكون صلة، وردّه بقوله تعالى (وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبْتَئِنَ)^(١):

والكوفيون يضمرون موصولاً في قوله تعالى: (وما منا إلا له مقام معلوم) وقدروه بقولهم: إلا من له مقام معلوم. والأول أسهل؛ لأنّ حذف الموصول أبعد من حذف الموصوف؛ ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن بعض العرب الموثوق بعربيتهم "ما منهم مات حتى رأيتّه في حال كذا وكذا". والمراد ما منهم أحد مات فحذف الموصوف وهو "أحد" وهذا الحذف في المبتدأ أسهل منه مع الفاعل فلو قلنا: جاءني قام أخوه على إرادة جاءني رجل قام أخوه لم يحسن حسنه في المبتدأ لأنّ المبتدأ قد لا يكون اسماً محضاً نحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. والمراد سماعك بالمعيدي خير من رؤيته وليس كذلك الفاعل".^(٢)

وكقول:

وما الدُّهُرُ إلا تارتانِ فمِنْهُمَا أُمُوتُ وأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ^(٣)

أي تارة أُموت فيها، وأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ.

ومثله قول الشاعر:

لَهُمْ فِي سَبِيلِ المَكْرُمَاتِ تَنَافُسٌ وَمَا مِنْهُمُ إِلا يَقُولُ وَيَفْعَلُ^(٤)

أي: وما منهم أحد.

وكقول أحدهم:

(١) ابن هشام: مغني اللبيب، ج ٢، ص ٦٢٦، ٦٢٧.
 (٢) انظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٣، ص ٦١، ٦٢. وانظر الزجاج: إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الإبياري، القسم الأول، القاهرة، المطابع الاميرية، ١٩٦٣، ص ٢٩١.
 (٣) البيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلاني انظر ديوانه تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي - بيروت - لبنان، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص ٣٨.
 (٤) البيت بلا نسبة انظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص ٥٤٦.

لو قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتُمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ^(١)

أصله: "لو قلت: ما في قومها أحدٌ يفضلها، لم تأثم" فحذف الموصوف وهو (أحدٌ)، وكسر حرف المضارعة من (تأثم)، وأبدل الهمزة ياءً؟، وقثم جواب (لو) فاصلاً بين الخبر المقدم - وهو الجار والمجرور - والمبتدأ المؤخر وهو (أحدٌ) المحذوف^(٢).
وقال الله سبحانه وتعالى: (وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَا دُونَ ذَلِكَ)^(٣) أي قومٌ دون ذلك. وكقوله تعالى: (فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ)^(٤)؛ أي فريقٌ ظالم وفريقٌ مقتصد، (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ)^(٥)؛ أي: نبياً من نبأ المرسلين.

ذهب ابن السراج إلى "أنَّ إقامة النعت مقام المنعوت قبيح، إلا أن يكون نعتاً خاصاً، يخصُّ نوعاً من الأنواع كالعاقل الذي لا يكون إلا في الناس، والكاتب، وما أشبه ذلك مما تقع به الفائدة ويحول اللبس". وذلك نحو: مررتُ بكاتب، يريد: برجلٍ كاتب، لأنَّ الكتَبَ خاصٌ بجنس العقلاء، أو تكون الصفة قد استعملتها العرب استعمال الأسماء، وحفظ ذلك عنها، نحو: الأبطح والأبرق، في صفة المكان، والأدهم، يعنون القيد، والأسود يعنون الحية، والأخيل يعنون الطائر^(٦).

(١) الرجز لحكيم بن معية الربيعي وقيل لحميد الأرقط، انظر الشنقيطي: الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، ج٢، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط٢، أعيد طبعه بالأوفست، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ص ١٥١، ١٥٢. وبلاسية انظر ابن هشام: أوضح المسالك ٢/٢٨٥. وانظر الزبيدي: تاج العروس (أثم)؛ وابن جني: الخصائص ٢/٣٧٠، والبغدادي: خزائن الأدب ٥/٦١.
(٢) ابن هشام: أوضح المسالك، ج٣، ص ١٥، ١٦. وانظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج٣، ص ١٢٦-١٢٨. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ، ص ٥٤٦، ٥٤٧.

(٣) الجن/ ١١.

(٤) فاطر/ ٣٢.

(٥) الأنعام/ ٣٤.

(٦) انظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج٣، ص ٤٦٢، ٤٦٣.

القيم الجوزية أن هناك قسماً آخر يستوى فيه الأمران نحو: أكلت طيباً وركبت فارها ولبست
لينا وشربت عذبا لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات.^(١)

"وقد يجوز أن يكون قوله:

هَمْ أَشْبَبُوا زُرُقَ الْقَنَا

على إقامة الصفة مقام الموصوف، أراد الزججة الزرُق، فحذف الموصوف، وأضافها
إلى القنا، كما يُضيف إليها الموصوف".^(٢)

أما السيوطي فقد صنّف جواز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه على النحو التالي:
"ويحذف المنعوت لقريظة كتقدم ذكره واختصاص النعت به نحو: "مررت بكاتب
وحائض" والتقدير: "برجل كاتِب وامرأة حائض".

أو مصاحبة ما يعنيه نحو: "وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ" أي: دروعاً سابغات.
وقصد العموم نحو: "وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ". أي: (تَمْرٍ رَطْبٍ وَتَمْرٍ يَابِسٍ).
وإشعاره بالتعليق نحو: "أَكْرَمَ الْعَالِمِ وَأَهْنِ الْفَاسِقِ"، أي: الرجل العالم والرجل الفاسق
وكونه لمكان أو زمان نحو: "جَلَسْتُ قَرِيباً مِنْكَ وَصَحْبُكَ طَوِيلًا" أي: "مكاناً قريباً وزماناً
طويلاً".^(٣)

وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا في ضرورة شعر
نحو قوله:

(١) انظر ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، ج ١، ص ١٧٢، ١٧٣.
(٢) الفارسي: أبو علي، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، تحقيق محمود محمد الطناحي، ج ١،
مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ١٩١.
(٣) انظر السيوطي: دمع الهوامع، ج ٥، ص ١٨٦-١٨٩.

مالك عندي غير سوط وحجر
وغير كبداء شديدة الوتر^(١)

جادت بكفّي كان من أرمى البشر

أراد جادت بكفّي رجل كان من أرمى البشر.

وكقوله:

والله ما زيد بنام صاحبه
ولا مخالط اللبان جانبه^(٢)

أي: رجل نام صاحبه.

وكقول النابغة:

كأنك من جمال بني أقيش
يقعق خلف رجليه بشن^(٣)

أي: كأنك جمل من جمال بني أقيش.

وكقول:

وقصرى شنج الأنساء نباح من الشعب^(٤)

أي: ثور شنج الأنساء، وشنج الأنساء ليس مختصاً ببقر الوحش، فقد يوصف به الفرس

والغزال.

(١) البيت بلانسة انظر المقتضب ١٩٣/٢. وانظر السيوطي: همع الهوامع، ج٥، ص١٨٧، ١٨٨. وانظر

ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٢٢١. وانظر الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني،

ج٣، ص٧٠، ٧١. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص٥٤٨-٥٥٠. وانظر ابن مالك: المساعد على

تسهيل الفوائد، ج٢، ص٤٢٢. وانظر ابن عصفور: المقرب، ج١، ص٢٢٧-٢٢٨.

(٢) البيت للقناني انظر ابن السيرافي: شرح أبيات سيويه، تحقيق محمد الرّيح هاشم، ج٢، دار الجيل -

بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص٢٧١. البيت بلانسة انظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص٥٤٩.

(٣) البيت للنابغة الذبياني انظر ديوانه تحقيق محمد الطاهر ابن عاشور د.م "الشركة التونسية للتوزيع"،

١٩٧٦م، ص٢٥٢.

(٤) البيت لأبي نؤاد الإيادي، انظر ابن منظور: لسان العرب (شنج)، ج٣، ص١٣٤. وبلانسة انظر

السيوطي: همع الهوامع، ج٥، ص١٨٧.

ونحو:

أنا ابن جلا وطلاع الثّأيا متى أضع العمامة تعرفوني^(١)

وكقول الشاعر:

لَكُمْ مَسْجِدًا اللهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى

لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا^(٢)

وكقولك: وما من البصرة إلا يسير إلى الكوفة، أي رجل يسير، وما في الدار إلا يسكنها، وما في الدار إلا فوقها، أي رجل فوقها.

لقد كثر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في الشعر دون النثر من "حيث كان القياس يكاد يحظره. وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين: إما (للتخليص والتخصيص)، وإما للمدح والثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار.

وإذا كان كذلك لم يليق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضدّ البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل؛ لم يستبين من ظاهر هذا اللفظ أن المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به. وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث".^(٣)

(١) البيت لسحيم بن وثيل بن يربوع انظر الشنقيطي: الدرر اللوامع، ج ١، ص ١٠.

(٢) البيت للكميت انظر الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ج ٣، ص ٧٠ وانظر ابن منظور: لسان العرب (قبص) وبالنسبة انظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ٣، ص ١٢٧.

(٣) ابن جني: الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٦.

ومن ذلك قول أبي ذؤيب:

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا
داود أو صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَعُّ(١)

والمراد درعان مسرودتان وكذلك السوابغ المراد الدروع السوابغ.

ومن ذلك أيضاً قول المتنخل الهذلي وهو مالك بن عويمر:

رَبَاءَ شَمَاءَ لَا يَأْوِي لِقَلَّتِهَا
إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبِيلُ(٢)

والمراد رجل رباء.

وذهب ابن جني إلى أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فيه ضعف؛ لأننا نجد من

الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه. كأن تكون الصفة جملة؛ نحو مررت برجل قام أخوه،

ولقيت غلاماً وجهه حسن.

فلو قلنا: مررت بquam أخوه، أو لقيت وجهه حسن لم يحسن.

كما ذهب ابن جني إلى أن قوله:

والله ما زيد بنام صاحبه
ولا مخالط الليان جانبه(٣)

قد قيل فيه: إن (نام صاحبه) علم اسم لرجل، وإذا كان كذلك جرى مجرى قوله:

* بني شاب قرناها... *

فإن قلت فقوله:

* ولا مخالط الليان جانبه *

ليس علماً وإنما هو صفة، وهو معطوف على (نام صاحبه) فيجب أن يكون قوله:

(نام صاحبه) صفة أيضاً.

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي: انظر السكري، شرح أشعار الهذليين، ج١، ص٣٩.

(٢) البيت للمتخل الهذلي، انظر السكري: شرح أشعار الهذليين، ج٣، ص١٢٨٥.

(٣) البيت للقناني، انظر ابن السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج٢، ص٢٧١.

قيل: قد يكون في الجمل إذا سمى بها معاني الأفعال فيها. ألا ترى أن (شاب قرناها
تصرّ وتطلب) هو اسم علم، وفيه مع ذلك معنى الذم. وإذا كان كذلك جاز أن يكون قوله:

* ولا مخالط اللبان جانبه *

معطوفاً على ما في قوله (ما زيد بنام صاحبه) من معنى الفعل^(١).

كما ذهب ابن القيم الجوزية إلى عدم جواز إقامة النعت مقام المنعوت قال: "ولمّا علم من
افتقاره إلى الضمير لا يجوز إقامة النعت مقام المنعوت لوجهين أحدهما: احتماله الضمير فإذا
حذفت المنعوت لم يبق للضمير ما يعود عليه. الثاني: عموم الصفة فلا بُدَّ من بيان الموصوف
بها ما هو؟"^(٢)

فإن قال قائل لم حذفت الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في الموصول؟
أجاب عن ذلك ابن الحاجب بقوله: "إن الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف
بنفسها وباعتبار التعريف والتكثير لأنها تابعة للموصوف في ذلك، والموصول لا ينفك عن
جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف فلو حذفت لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى"^(٣).
إن ما ذهب إليه الزمخشري في تقديره لمنعوت محذوف في الآيات الكريمة السالفة الذكر
يتفق مع الآراء التي ذكرها علماء النحو فيما تقدّم من الأمثلة والشواهد القرآنية والشعرية حول
جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه. أمّا ابن جنّي فقد ذهب إلى أن حذف الموصوف
وإقامة الصفة مقامه فيه ضعف؛ لأننا نجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفة. كأن تكون
الصفة جملة؛ نحو مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلاماً وجهه حسن، فلو قلنا: مررت بـ
أخوه، أو لقيت وجهه حسن لم يحسن.

(١) انظر ابن جنّي: الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٦-٣٦٨.

(٢) ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، ج ١، ص ١٧٢.

(٣) ابن الحاجب: الأمالي النحوية، ج ٤، ص ١١٦.

لقد استطاع السيوطي أن يصنّف حالات جواز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، وقد استشهد بالشواهد نفسها من الآيات القرآنيّة والشواهد الشعرية التي استشهد بها علماء النحو.

أمّا سيبويه فإنه يقبح عنده حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا لم يكن في الكلام ما يدلّ عليه، لذا قبح عنده أن تقول: (أتيتك بجيد)، فهذا قبيح لأنّ المنعوت غير معلوم، إذ لا يوجد في الكلام ما يدلّ عليه ولهذا قبح مثل ذلك حتى تقول (أتيتك بدرهم جيد)، قال سيبويه: "ولو قلت" انتني ببارد كان قبيحاً ولو قلت انتني بتمر كان حسناً، ألا ترى كيف قبح أن تضع الصفة موضع الاسم"، فالصفة يقبح أن توضع موضع الاسم، فتلي العوامل وإنما حق الكلام أن تبدئ بالاسم، وإن لم يكتف المخاطب زدت من الكلام ما يزداد به المخاطب معرفة.

أمّا إذا كان في الكلام ما يشير إلى المنعوت فيجوز عنده حذفه، وإقامة النعت مقامه، نحو قولك: (ساروا رويدا) أي سيراً رويدا، حذفوا المصدر المنعوت وأقاموا النعت مقامه، اجتزاء بما في صدر الكلام من ذكرهم (ساروا)، ومثله قولك: (ضعه رويدا) أي وضعاً رويداً.

حذف النعت وإقامة المنعوت مقامه

ورد في كتاب الكشاف للزمخشري بعض الآيات القرآنية التي استشهد بها على جواز

حذف النعت وإقامة المنعوت مقامه أذكر منها:

١- (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ).^(١)

٢- (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْنَتْ أَنْ أَعْيِبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ

مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا).^(٢)

ذهب الزمخشري إلى جواز حذف النعت وإقامة المنعوت مقامه ومن مؤيدات الجواز

عنده قراءة أبي: "فصيام ثلاثة أيام متتابعات"^(٣) كما ذهب الزمخشري إلى أنه قيل في قراءة

أبي وعبد الله: كل سفينة صالحة.^(٤)

ذهب النحاة إلى أنه يقل حذف النعت مع العلم به فيستغنى بمعناه عن لفظه، لأنه جيء

في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك، أو العموم فحذفه عكس المقصود^(٥). ومما ورد منه:

(وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ)^(٦). أي المعاندون. ونحو: (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)^(٧) أي الناجين. ونحو

(الآن جئت بالحق)^(٨)، أي: الواضح. ونحو: (تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ)^(٩) أي: سلطت عليه.

(١) البقرة/ ١٩٦.

(٢) الكهف/ ٧٩.

(٣) الزمخشري: الكشاف، ج ١، ص ٢٦٩.

(٤) الزمخشري: الكشاف، ج ٢، ص ٦٩١.

(٥) انظر السيوطي: مع الهوامع، ج ٥، ص ١٨٨. وانظر ابن جنسي: الخصائص، ج ٢، ص ٣٧٠ وانظر

الصبان: حاشية الصبان على شرح الأسموني على ألفية ابن مالك، ص ٧٠. وانظر ابن مالك: شرح عمدة

الحافظ، ص ٥٥١. وانظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج ٣، ص ١٦.

(٦) الأنعام/ ٦٦.

(٧) هود/ ٤٦.

(٨) البقرة/ ٧١.

(٩) الأحقاف/ ٢٥.

ومن مجيء ذلك قوله تعالى: (يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ^(١)) أي: صالحه، و (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ)^(٢)، أي: متتابعات. ومنه قوله تعالى: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ)^(٣)، أي: على شيء نافع.

ومنه قوله تعالى: (مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ)^(٤) أي من شيء سلطت عليه. ومنه: (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)^(٥) أي رسولاً جامعاً لأكمل صفات الرسل. ومنه: (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ)^(٦). أي: الناس الذين يعادونكم. وكقوله تعالى: (تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا)^(٧). وكقوله تعالى: (وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا)^(٨)، أي: من أختها السابقة.

وكقوله تعالى: (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا)^(٩) أي: ضعيفاً. وكقوله تعالى: (أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ)^(١٠)؛ أي: مؤمنة، عند جمهور العلماء وكذلك قوله تعالى لإبليس اللعين: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ)^(١١)؛ أي: عبادي المصطفين الأخيار، وكقوله: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ)^(١٢)؛ أي: واع، فكل إنسان له قلب.

ومن ذلك قول العباس بن مرداس رضي الله عنه:

-
- (١) الكهف/ ٧٩.
 - (٢) البقرة/ ١٩٦.
 - (٣) المائدة/ ٦٨.
 - (٤) الذاريات/ ٤٢.
 - (٥) النساء/ ٧٩.
 - (٦) آل عمران/ ١٧٣.
 - (٧) الأحقاف/ ٢٥.
 - (٨) الزخرف/ ٤٨.
 - (٩) الجاثية/ ٣٢.
 - (١٠) المائدة/ ٨٩.
 - (١١) الحجر/ ٤٢.
 - (١٢) ق/ ٣٧.

- وقد كنتُ في الحربِ ذا تُذراً
أي: لم أعط شيئاً طائلاً.
وكقول المرقش الأكبر:
- وَرَبُّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بَكْرٌ
أي: فرغ فاحم وجيد طويل.
وكقول:
- وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءٌ
أي: بدار طائلة.
ومنه قول الشاعر:
- قَامَتِ تَبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ
من لي من بعدك يا عامر
- تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غَرَبَةٍ
قد ذلّ من ليس له ناصر^(٤)

(١) البيت للعباس بن مرداس انظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص ٥٥١، ٥٥٢. وانظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ص ١١٦٦ وانظر الحنبلي، شهاب الدين: الفضة المضينة في شرح الشذرة الذهبية، ص ٢٩٤. وانظر ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج ٢، ص ٦٢٧. وانظر الأشموني: شرح الأشموني، ج ٣، ص ١٣٠.

(٢) البيت للمرقش الأكبر، عمرو بن سعد، انظر ديوان المرقشيين، تحقيق كارين صادر، دار صادر - بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ص ٥٢. انظر خالد الأزهرى: شرح التصريح، ج ٢، ص ١١٩. وانظر الأشموني: شرح الأشموني، ج ٣، ص ١٣١. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص ٥٥٢. وانظر الصبان: حاشية الصبان، ص ٦١٩.

(٣) البيت لعمران بن حطان، انظر سيبويه: الكتاب، ج ٣، ص ٤٨٨ وانظر الميرد: المقتضب، ج ٢، ص ٢٨٨؛ وانظر الميرد: الكامل، تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، ج ٣، دار نهضة مصر - الفجالة، ص ١١٨.

(٤) البيت بلا نسبة انظر ابن الشجري: الأمالي، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر - القاهرة، ص ٤٢٥، ابن القيم للجوزية: بدائع الفوائد، ج ٣، ص ٢٦. ، وانظر ابن منظور: اللسان (عمر).

المعنى: تركتني شخصاً أو إنساناً ذا غربة ولولا ذلك لقاتل تركتني ذات غربة. ومنه قول الآخر:

فلو إنك في يوم الرخاء سألتني

فراقك لم أبخل وأنت صديق^(١)

أراد وأنت شخص أو إنسان صديق. وعلى هذا المسلك حمل سيبويه قولهم للمرأة: حائض وطامث وطالق. فقال كأنهم قالوا شيء حائض وشيء طامث، وشيء طالق. وهذا ضعيف لثلاثة أوجه فقد ذكر ابن القيم الجوزية^(٢):

الأول: أنه يحسن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه بشرط أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالفاجر، والعالم والجاهل، والنبى، ومما غلب استعمال الصفة فيه مجردة عن الموصوف فلا يكاد يجيء ذكر الموصوف معها كقوله تعالى: (إن المتقين في جنات وعيون) وكقوله تعالى: (إن الأبرار نفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم) وكقوله تعالى: (إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات) وغير ذلك كثير قد ورد في القرآن وكلام العرب. وبدون ذلك لا يحسن الاقتصار على الصفة فلا يحسن أن نقول: رأيت جميلاً أو قبيحاً ونحن نريد رجلاً جميلاً أو قبيحاً.

الثاني: أن الشيء أعلم المعلومات فإنه يشمل الواجب والممكن فليس في تقديره ولا في اللفظ به زيادة فائدة يكون الكلام بها فصيحاً بليغاً... فأى فصاحة وبلاغة في قول القائل في

(١) الشاهد بلا نسبة. انظر: ابن سيده: المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة- بيروت، ج ١٧، ص ١٤٨؛ وانظر ابن منظور: اللسان (صدق)؛ وانظر الفراء: معاني القرآن، ج ٢، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص ٩٠.

(٢) انظر ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، ج ٣، ص ٢٦-٢٨.

حائض وطامث وطالق: شيء حائض، شيء طامث، شيء طالق، ولو صرح بهذا لاستهجنه السامع فكيف يقدر في الكلام مع أنه لا يتضمن فائدة أصلاً.

الثالث: أن طالقاً وحائضاً وطامثاً إنما حذف تاءه لعدم الحاجة إليها فإن التاء إنما دخلت للفرق بين المذكر والمؤنث في محل اللبس فإذا كانت الصفة خاصة بالمؤنث فلا لابس فلا حاجة إلى التاء.

وذهب أبو حيان التوحيدي إلى أن في قول الله تعالى: "قالوا الآن جئت بالحق" وصفاً محذوفاً تقديره بالحق المبين: أي الواضح الذي لم يبق معه أشكال واحتيج إلى تقدير هذا الوصف لأنه في كل محاوره حاورها معهم جاء بالحق، فلو لم يقدر هذا الوصف لما كان لتقييدهم مجيئه بالحق بهذا الطرف الخاص فائدة. (١)

أما فتادة فقد ذهب إلى أنه لا وصف محذوف هنا، وقال كفروا بهذا القول لأن نبي الله عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام كان لا يأتيهم إلا بالحق في كل وقت، وقالوا ومعنى بالحق بحقيقة نعت البقرة وما بقي فيه أشكال. (٢)

أكد ابن يعيش أنه لا يحسن حذف الصفة لأن الغرض من الصفة إما التخصيص وإما المدح وإما الثناء وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب، أما الحذف فهو من باب الإيجاز والاختصار فلا يجتمعان لتدافعهما. (٣)

وذهب ابن جني وصاحب الكتاب إلى أنه قد حذفت الصفة على قلة وندرة وذلك عند قوة دلالة الحال عليها قال ابن جني "وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاها صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة

(١) انظر أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج ١، ص ٤٢٢.

(٢) انظر أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج ١، ص ٤٢٢.

(٣) انظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٣، ص ٦٣.

لما دلّ من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك".^(١)

إنّ الواحد منّا يشعر بذلك إذا تأمّل ذلك، وذلك إذا كان الواحد منّا في إطار مدح إنسان والثناء عليه نقول: كان والله رجلاً فنزید في قوّة اللفظ بالله وتمطيط اللام وإطالة الصوت بها فيفهم من ذلك أننا أردنا كريماً أو شجاعاً أو كاملاً. وكذلك في طرق الذم فلو قلت: سألت فلاناً فرأيت رجلاً وتروى وجهك وتقطّبه فتغني عن بخيلاً أو لثيماً.

فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة. فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال لم يجز الحذف، فلو قلت: وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلة على رجل، أو رأينا بستانا وسكت لم تغد بذلك شيئاً؛ لأنّ هذا ونحوه مما لا يعري منه ذلك المكان، وإمّا المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلفت علم ما (لم تدل) عليه؛ وهذا لغو من الحديث وجوز في التكليف ومن ذلك ما يروي في الحديث: لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد أي لا صلاة كاملة أو فاضلة، ونحو ذلك.^(٢)

جوز الزمخشري حذف النعت وإقامة المنعوت مقامه واستشهد على ذلك بقراءة أبيّ وعبد الله: "فصيام ثلاثة أيام متتابعات".

كما اجمع النحاة على أنه يقلّ حذف النعت مع العلم به فيستغنى بمعناه عن لفظه. أما ابن يعيش فلا يحسن عنده حذف الصفة لأن الغرض من الصفة إمّا التخصيص وإمّا المدح وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب، أمّا الحذف فهو من باب الإيجاز والاختصار فلا يجتمعان.

أما ابن جنّي فقد أبدّ سيبويه في جواز حذف الصفة على قلة وندرة وذلك عند قوّة دلالة الحال عليها، أما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال لم يجز الحذف.

(١) ابن جنّي: الخصائص: ج ٢، ص ٣٧٠، ٣٧١.

(٢) انظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٣، ص ٦٣. وانظر ابن جنّي: الخصائص، ج ٢، ص ٣٧١.

نعت المعارف والتكرات

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري بعض الآيات القرآنية التي استشهد بها على جواز

وصف النكرة بالمعرفة أذكر منها:

١- (إِنَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَمَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ

سَبِيلًا).^(١)

٢- (وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ).^(٢)

٣- (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ).^(٣)

أجاز الزمخشري وقوع الجملة صفة للمعرف بآل فقد عدَّ الزمخشري "أحييناها" في قوله

تعالى (وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ) صفة "للأرض" قال:

"ويجوز أن توصف الأرض والليل بالفعل، لأنه أريد بها الجنس مطلقين لا أرض وليل

بأعيانها، فعوملا معاملة التكرات في وصفها بالأفعال، ونحوه:

ولقد أمرُ على اللئيم يسبني".^(٤)

كما عدَّ الزمخشري "غير" في قوله تعالى: "صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب

عليهم ولا الضالين" صفة للمعرفة وهو لا يتعرف وإن أضيف للمعرفة وقد صحَّ وقوع غير

صفة للمعرفة لأنَّ "الذين أنعمت عليهم" لا توقيت فيه ولأنَّ المغضوب عليهم والضالين خلاف

المنعم عليهم فليس في — غير — إذا الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرف.^(٥)

(١) النساء/ ٩٨.

(٢) يس/ ٣٣.

(٣) الفاتحة/ ٧.

(٤) الزمخشري: الكشاف، ج ٤، ص ١٧.

(٥) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ١، ص ٥٩.

كما رأى الزمخشري أن "لا يستطيعون" في قوله تعالى: "إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً" صفة للمستضعفين أو للرجال والنساء والولدان وقد أجاز الزمخشري ذلك والجمل نكرات مُعللاً ذلك أن الموصوف وإن كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه".^(١)

أما صاحب الكتاب فقد قال: "واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصف المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقةً وفصيلها الراتعان. فهذا محال، لأنّ (الراتعان) لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرةً وبعضها معرفةً. وهذا قول الخليل رحمه الله".^(٢)

كما قال صاحب الكتاب: "ومن الصفة قولك: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك. وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما جرّ هذا على نية الألف واللام، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام كما كان الجَماء الغفير منصوباً على نية إلقاء الألف واللام، نحو طُرّاً وقاطبةً والمصادر التي تشبهها.

وزعم سيبويه أنه لا يجوز في: ما يحسن بالرجل شبيه بك، الجرّ، لأنك تقدّر فيه على الألف واللام. [وقال]: وأما قولهم: مررتُ بغيرك مثلك، وبغيرك خير منك، فهو بمنزلة مررتُ برجلٍ [غيرك] خير منك، لأنّ غيرك ومثلك وأخواتها نكرة، ومَنْ جعلها معرفة قال: مررتُ بمثلك خيراً منك، [وإن شاء خير منك على البديل]. وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله".^(٣)

(١) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ١، ص ٥٨٩.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٥٩.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ١٣، ١٤.

أما السِّيرافي فقد عدَّ الرجل في "ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذاك" معرفة، ومثلك وخير منك نكرة وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معناهما، لأنَّ الرجل في هذين المثالين غير مقصود به إلى رجل بعينه وإن كان لفظه لفظ المعرفة، لأنه أريد به الجنس، ومثلك وخير منك نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما، فاجتمعا فحسن نعت أحدهما بالآخر^(١).

فإن قلت: إنَّ النكرة لا تنعت إلا بالنكرة، والمعرفة بالمعرفة. قلت: لمَّا لم يمكن تعريف خير، وكان الرجل وإن كان معرفة تقع في موضعه النكرة هنا على معنى واحد فتقول: ما يصلح برجلٍ خيرٍ منك، فجرى (خيرٌ) صفةً على ما يصلح أن يقع في الموضع لتوهمه، على حسب ما ذكرته. ولهذا في كلام العرب نظائر كثيرة قال:

* إِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْذَىٰ بِهَا *

لأنَّ (الحدَثان) يُرَادِفُ الحَوَادِثَ، وإذا نُطِقَ بالحَوَادِثَ، فكأنَّه نطق بالآخر^(٢). والمعروف أنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة، لما بينهما من التضاد لأنَّ النكرة لشياعها [كالجَمْع]، والمعرفة لاختصاصها كالواحد ولذا لا يمكن أن تكون المعرفة نكرة.

ومذهب جمهور النحاة "أنَّ المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أنَّ النكرة لا توصف إلا بنكرة. لأنه إن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة لا يجوز الجمع بين نعتيهما، لأننا إن فعلنا ذلك جعلناه نكرة، فتتعت المعرفة بالنكرة، وإن جئنا به معرفة نعتنا النكرة بالمعرفة، لأنهما

(١) سيبويه: هامش الكتاب، ج ٢، ص ٢٣.

(٢) السبتي، ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السقر الأول، ص ٣٢٧.

نعت لهما، ولا تتعت النكرة إلا بالنكرة، والمعرفة لا تتعت إلا بمعرفة ولا تدخل إحداهما على الأخرى. (١)

جَوَّزَ ابن الطراوة النحوي وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بذلك الموصوف، وجعل منه قول النابغة:

فبت كأني ساورتي ضئيلة
من الرقش في أنيابها السم ناقع^(٢)
فجعل ناقع صفة للسم.

ومثل ذلك قول من قال:

* وللمغني رسول الزور قَوَّادِي *^(٣) ٦٠٦٨٧٦

والصحيح مذهب الجمهور وما أُوهم خلاف ذلك مؤول.

وقد سبقه إلى مثل ذلك أبو حاتم السجستاني ففي مجالس العلماء للزجاجي:

(حدثني أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري، قال: حضرت أبا حاتم السجستاني وحضره رجل من أهل أصبهان، فقال له: يا أبا حاتم تتعت المعرفة بنكرة؟ فقال: نعم إذا لم يوصف به غيره كانت النكرة كالمعرفة قال الله عز وجل "قل هو الله أحد" فانه عز وجل معرفة، وأحد نكرة، ولكن لما كان أحد لم يوصف به غير الله صار معرفة^(٤).)

(١) انظر السبتي، ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي. السفر الأول، ص ٣٠٠. وانظر الزجاجي: الجمل في النحو، ص ١٣ وانظر الثبتي، عياد عيد: ابن الطراوة النحوي، ص ٢٠٥. وانظر الفارسي، أبو علي: المسائل المنثورة، ص ٤٣.

(٢) البيت للنابغة الذبياني: انظر ديوانه، ص ١٦٤. وانظر الثبتي، عياد عيد: ابن الطراوة النحوي، ص ٢٠٦.

(٣) البيت للأحوص الانصاري، انظر ديوانه، تحقيق وشرح د. سعدي ضناوي، دار صادر - بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٧٥. وانظر السيوطي: همع الهوامع، ج ٥، ص ١٧٣.

(٤) الزجاجي: مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م، ص ١٤٩.

من هذا النص يتضح أن أبا حاتم سبق ابن الطراوة إلى إجازة وصف المعرفة بنكرة، غير أن الآية التي ذكرها يمكن فيها ما هو أحسن مما ذكره وهو إعراب "أحد" خبراً. وأجاز الأخفش نعت النكرة - إذا خصّصت - بالمعرفة، وجعلَ (الأوليان) وهو معرفة بال صفة لـ (آخران) مع أنه نكرة في قوله تعالى: (فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان). وسوغ ذلك عنده كونه موصوفاً بالجار والمجرور وما ذهباً إليه (ابن الطراوة والأخفش) غير مسلم به، وما مثلاً به لا يلزم إعرابه كما زعمنا، بل يجوز أن يكون: الأوليان "بدلاً من آخران" أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هما الأوليان، ويجوز أن يكون "تاقع" بدلاً من السم أو خبراً ثانياً له، والجار والمجرور خبراً أول مقدماً عليه.^(١)

إنّ اشتراط التوافق مذهب سيبويه وجمهور البصريين، فإن كان الموصوف بآل وليس لشخص بعينه، والصفة أفعل من، أو مثلك وأخواته نحو: ما يحسن بالرجل أفضل منك أو مثلك، فحكى سيبويه عن الخليل، أنه نعت للرجل. وقد سبق الكلام عن هذا في أول المسألة. "أجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة، إذا كان النعت لمدح أو ذم، وجعلوا منه: "الذي جمع" صفة لهزمة، وأجاز الأخفش ذلك، إذا خصصت النكرة قبل ذلك بوصف".^(٢)

اشتراط النحاة وجوب مطابقة النعت للمنعوت، في جميع حالاته تعريفاً وتذكيراً وتذكيراً وتأنيناً وإفراداً وتثنية وجمعاً، وكذلك حركاته رفعاً ونصباً وخفضاً. وذكر أن الجملة تقع نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وهي مؤولة بالنكرة، ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة، نحو: "مررت برجل قام أبوه" أو "أبوه قائم" ولا تنعت بها المعرفة؛ فلا تقول: "مررت بزيد قام أبوه، أو أبوه قائم"

(١) انظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٥. وانظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ٣، ص ١١٠. وانظر ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٤٠٢. وانظر الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٦٠. وانظر السيوطي: همع الهوامع، ج ٥، ص ١٧٢.

(٢) ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٤٠٢.

ولا تتعت بها المعرفة؛ فلا تقول: "مررت بزید قام أبوه ، أو أبوه قائم" وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المَعْرِفِ بالألف واللام الجِنْسِيَّةَ بالجملة، وجعل منه قوله تعالى: (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ)، وقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُئِي
فمضيتُ ثمتُ قلتُ لا يعنيني^(١)

قال النحاة: إن جملة "يسبئي" نعت للمعرفة، وهو المقرون بأل، وإنما ساغ ذلك لأن آل فيه جنسية، فهو قريب من المعرفة فالمعنى ولقد أمرُ على لئيم من اللئام. ومنه قوله تعالى: "آية لهم الليل نسلخ منه النهار" وقولهم: ما ينبغي للرجل مثلك - أو خير منك - أن يفعل كذا. (٢)

أما ابن هشام الأنصاري فقد جَوَّرَ أن تكون الجملة حالية كقوله: (كمثل الحمار يَحْمِلُ أسْقَاراً) فإنَّ المَعْرِفَ الجِنْسِيَّ يقرب في المعنى من النكرة؛ فيصح تقدير (يحمل) حالاً أو وصفاً ومثله (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) وقوله:

* وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُئِي *^(٣)

قال ابن جني:

(وأما قوله:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُئِي

(١) البيت لشمر بن عمرو الحنفي أنظر الأصمعي: الأسمعيات، ص ١٢٦. وانظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٥، ٦ وانظر ابن الحاجب النحوي: الكافية في النحو، ج ١، ص ٣٠٧، ٣٠٨. وانظر ابن الوردي: شرح السحفة الوردية، ج ٣، ص ٢٨.
(٢) انظر ابن مالك: شرح الأسموني لألفية ابن مالك، ج ٣، ص ١١٢. وانظر ابن الحاجب النحوي: كتاب الكافية في النحو، ج ١، ص ٣٠٧، ٣٠٨. وانظر ابن الوردي: شرح التحفة الوردية، ج ٣، ص ٢٨.
(٣) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج ٢، ص ٤٢٩. البيت لشمر بن عمرو الحنفي الأصمعي: الأسمعيات، ص ١٢٦.

فإنما حكى فيه الحال الماضية، والحال لفظها أبدا بالمضارع؛ نحو قولك: زيد يتحدث ويقراء، أي هو في حال تحدث، وقراءة. وعلى نحو من حكاية الحال في نحو هذا قولك: كان زيد سيقوم أمس، أي كان متوقفاً (منه القيام) فيما مضى".^(١)

وأرجح تعيين كون الجملة نعتاً في هذا البيت؛ لأنه يلتئم معه المعنى المقصود، فالشاعر يمتدحه بالوقار وأنه شديد الاحتمال للأذى، وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللئيم منعوتاً بجملة "يسبني" إذ يصير المعنى أنه يمر على اللئيم شأنه سبه وديدنه النيل منه، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالاً؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللئيم في حال سبه إياه لأن الحال قيد في عاملها فكان سبه حاصل في وقت مروره فقط، فمن الممكن القول: إنه لو تحمل ومضى في هذه الحال فهو في غيرها أشد تحملاً، ولكن هذه دلالة التزامية، والدلالة الأولى وضعية.

اشترط النحاة في الجملة التي تقع نعتاً ثلاثة شروط:^(٢)

أحدها: شرط في المنعوت، أن يكون نكرة إما لفظاً ومعنى نحو (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله).

أو أن يكون المنعوت نكرة معنى لا لفظاً، وهو المعروف بالجنسية كقوله:

* وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللّئيمِ يَسْبِنِي^(٣)

الثاني: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ كما تقدم أو مقتر كقوله تعالى: "واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً" أي لا تجزي فيه أو بدل منه كقوله:

(١) ابن جني: الخصائص، ج ٣، ص ٣٣٢.

(٢) انظر ابن هشام الانصاري: أوضح المسالك، ج ٣، ص ٦٠. وانظر الصبان: حاشية الصبان على شرح

الأشموني، ج ٣، ص ٦٣. وانظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ١٩٨-٢٠٠.

(٣) البيت لشمر بن عمرو الحنفي انظر الأصمعي: الأصمعيات، ص ١٢٦.

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا

عَوَازِبُ نَحْلِ أَخْطَا الْغَارَ مُطْنِفٌ^(١)

أي أخطأ غارها، فال بدل من الضمير وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ تُصِيبُ^(٢)

الثالث: لا تقع الجملة الطلبية صفة؛ فلا يجوز أن نقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اضْرِبُهُ، وتقع خبراً خلافاً للأنباري فنقول: "رَيْدُ اضْرِبُهُ" ولما كان قوله: "فأعطيت ما أعطيته خبراً" يُوهِمُ أَنْ كُلَّ جَمَلَةٍ وَقَعَتْ خَبِراً يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ صِفَةً قَالَ: "وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ" أي: أَمْنَعُ وَقَوْعَ الْجَمَلَةِ الطَّلِبِيَّةِ فِي بَابِ النِّعْتِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ فِي بَابِ الْخَبْرِ، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ جَاءَ مَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ نُبِعَ فِيهِ بِالْجَمَلَةِ الطَّلِبِيَّةِ فَيُخْرَجُ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، وَيَكُونُ [الْقَوْلُ] الْمَضْمُرُ صِفَةً، وَالْجَمَلَةُ الطَّلِبِيَّةُ مَحْمُولُ الْقَوْلِ الْمَضْمُرِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ

فظاهرُ هذا أَنَّ قَوْلَهُ: "هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ" صِفَةٌ لـ "مَذْقٍ"، وَهِيَ جَمَلَةٌ طَّلِبِيَّةٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ، بَلْ "هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ" مَقُولٌ لِقَوْلِ مَضْمُرٍ هُوَ صِفَةٌ لـ "مَذْقٍ"، وَالتَّقْدِيرُ: بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ^(٣).

وذهب الشلوبين والفراء إلى أنه ينعت الأعم بالأخص، قال المصنف وهو الصحيح^(٤). وقال بعض المتأخرين: يوصف كل معرفة بكل نكرة، كما يوصف كل نكرة بكل نكرة، وعليه جرى ابن خروف^(٥).

(١) البيت للشنفرى انظر ديوانه، إعداد وتقديم طلاب حرب، دار صادر - بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٦م، ص٥١. وانظر ابن منظور: لسان العرب (طنف).

(٢) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل لعلى ألفية ابن مالك، ج٣، ص١٩٨.

(٣) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص١٩٩، ٢٠٠.

(٤) اللسان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٦١.

(٥) ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، ج٢، ص٣-٤.

أما ابن يعيش فقد ذهب إلى أنه لا ينعت بالجملة معرفة قال: "لو قلت هذا زيد أبوه قائم على أن تجعله صفة لم يجز فإن جعلته حالاً جاز وإنما لم توصف المعرفة بالجملة لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة لأنها حديث ألا ترى أنها تقع خبراً نحو زيد أبوه قائم ومحمد قام أخوه وإنما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع ما لم يكن عنده فإن أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بالذي وجعلت الجملة في صلته فقلت مررت بزيد الذي أبوه منطلق فتوصلت بالذي إلى وصف المعرفة بالجملة كما توصلت بأي إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو يا أيها الرجل".^(١)

يتضح مما تقدم أن سيبويه لم يجز نعت النكرة بالمعرفة، لأن العرب ألزمت نعت النكرة النكرة، ونعت المعرفة المعرفة. وخالف الأخفش سيبويه في ذلك، فأجازا نعت النكرة بالمعرفة إذا خصت النكرة المنعوتة، وجعل (الأوليان) صفة لـ (آخران) في قوله تعالى: "فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان".

والصحيح مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور، وحمل الصببان في حاشيته (الأوليان) على البديل من "الآخران".

خالف بعض النحاة سيبويه فأجازوا وصف المعرفة بالنكرة، واشترط ابن الطراوة لجواز ذلك أن يكون الوصف خاصاً بالموصوف وجعل منه قول الشاعر:

أبيت كأنني ساورتني ضئيلة
من الرقش في أنيابها السم ناقع^(٢)

فجعل (ناقع) صفة (للسم).

والصحيح في هذا ما ذهب إليه سيبويه فجعله (ناقع) خبراً للسم، والغاء الجار والمجرور (في أنيابها) ولو نصب (ناقع) على الحال وجعل (في أنيابها) خبراً لجاز.

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٣، ص٥٤.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، انظر ديوانه، ص١٦٤.

كما جَوَزَ سيبويه نقلاً عن الخليل نعت (المعرفة بأل) بما يبدو أنه نكرة نحو: مثلك وخير منك. فقال: "ومن الصفة قولك ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك".

أيد الزمخشري رأي سيبويه في جواز نعت اسم الإشارة باسم الجنس المعرف بأل، فقال: "والمبهم (يعني اسم الإشارة) يوصف بالمعرف باللام اسماً أو صفة، واتصافه باسم الجنس ما هو مستبد به عن سائر الأسماء، وذلك قولك: أبصر ذاك الرجل وأولئك القوم".^(١)

كما أجازا نعت المعرف بلام الجنس بالنكرة لقرب مسافته من النكرة، فالنحاة يحملون قول الشاعر:

ولقد أمرَ على اللنيم يسبني

على جعل جملة يسبني نعتاً للنيم، ومثل البيت قوله تعالى: "وآية لهم الليل نسلخ منه النهار" فجملة نسلخ نعت لليل.

مما سبق ذكره أرى أن المعرفة لا توصف إلا بالمعرفة، إلا أنه مع ذلك ذكر سيبويه أنه قد جاءت المعرفة منعوتة بما يبدو أنه نكرة، نحو قولك: (ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك).

وهذا عند الخليل على نية الألف واللام، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام، كما كان (الجماء الفقير) منصوباً على نية إلغاء الألف واللام، نحو (طراً وقاطبة) والمصادر التي تشبهها في الإعراب، والخليل يجوز في قولك: (ما يحسن بالرجل شبيه بك) جرّ شبيهه على النعت، لأنك تستطيع أن تدخل فيه الألف واللام فتقول: (ما يحسن بالرجل الشبيه بك أن يفعل ذلك).

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٣، ص ٥٦.

وعند سيبويه أنّ كلّ اسم مضاف إلى معرفة ونعت بالنكرة فهو بمنزلة النكرة واستشهد

على ذلك بقول ذي الرمة:

سرت تخبط الظلماء من جانبي قسا وحب بها من خابط الليل زائر^(١)

نعت الشاعر خابط الليل بزائر النكرة على تقدير خابط الليل، لأنّ الإضافة هنا على نية

التنوين، وإنما حذف التنوين تخفيفاً.

(١) البيت لذي الرمة انظر ديوانه، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق د. عبد القدوس أبو

صالح، دمشق ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ج٣، ص١٦٨٣.

الفصل بين الصفة والموصوف

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري بعض الآيات القرآنية التي استشهد بها على جواز

الفصل بين الصفة والموصوف أذكر منها:

١- (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)^(١)

٢- (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ).^(٢)

جوز الزمخشري أن تكون "عظيم" في قوله تعالى: "وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ" صفة

لب "قسم" ففصل بين القسم وصفته وهو عظيم بقوله: "لو تعلمون" وهي جملة اعتراضية.^(٣)

كما جوز الزمخشري أن يكون "الذي" في قوله تعالى: "قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ

إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ" صفة لـ "الله" كما تساءل الزمخشري حول ذلك

قائلاً:

فإن قلت: (الذي له ملك السماوات والأرض) ما محله؟ قلت: الأحسن أن يكون منتصباً

"نبي" وهو الذي يسمّى النصب على المدح. ويجوز أن يكون جرّاً على الوصف وإن

الموصوف بقوله تعالى: (إِلَيْكُمْ جَمِيعًا).^(٤)

، فقد قال: "ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: "هذا جُزْرٌ ضُيْبٌ

"لم أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، لأنَّ الخَربَ نعتُ الجُزْرِ،

جُزْرُهُ، وليس بنعتٍ للضُيْبِ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضِيفَ إليهِ

في موضعٍ يقعُ فيه نعتُ الضُيْبِ، ولأنّه صار هو

الضرب بمنزلة اسم واحد. ألا ترى أنك تقول: هذا حَبُّ رُمَانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمَانِي، فأضفت الرَّمَانُ إليك، وليس لك الرَّمَانُ إنما لك الحَبُّ".^(١)

منع الأبيدي^(٢) الفصل بين الصفة والموصوف قال الأبيدي: "لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه".^(٣)

كما نصَّ النحويون على أنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض وهذا ما ذهب إليه الشلوبين قال: "واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، ونعني بالأجنبي ما ليس بصفة، إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض، وجملة الاعتراض هي التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبين لمعنى من معانيه".^(٤)

أما الفصل بالجملة الاعتراضية فكقوله تعالى: "وإنه لقسّم - لو تعلمون - عظيم"، ففصل بين القسم وصفته وهو عظيم بقوله: لو تعلمون ذلك لتبينتم أنه عظيم (وقوله: لو تعلمون ذلك لتبينتم أنه عظيم) تأكيد لمعنى قوله تعالى: وإنه لقسّم لو تعلمون عظيم.

أما أبو حيان التوحيدي فقد قال: "وقد أعظم ذلك تعالى فقال (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) والجملة المقسم عليها قوله (إنه لقرآن كريم) وفصل بين القسم وجوابه، فالظاهر أنه اعتراض بينهما وفيه اعتراض بين الصفة والموصوف بقوله (لو تعلمون) وقال ابن عطية: (وإنه لقسم) تأكيد للأمر وتبنيه من المقسم به وليس هذا باعترض بين الكلامين، بل هذا معنى قصد التهمم

(١) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٤٣٦.

(٢) الأبيدي: إبراهيم بن محمد النفري الأندلي توفي ٦٥٩.

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج ٢، ص ٢٣٩.

(٤) ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل للزجاجي، ج ١، ص ٢٢١. وانظر ابن عصفور: المقرّب، ج ١، ص ٢٢٨.

به، وإنما الاعتراض قوله (لو تعلمون) انتهى. و (كريم) وصف مدح ينفي عنه ما لا يليق به.^(١)

أما ابن يعيش صاحب المفصل فقد استشهد على جواز الفصل بين الصفة والموصوف بقول النابغة الجعدي:

كَلَيْبِنِي لِهَمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَكَلَيْبِ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ^(٢)

فوصف النابغة "الهم" بأنه "ناصب" ووصف "الليل بأنه "بطيء" وفصل بين النعت والمنعوت في الحالة الأولى بالمنادى "يا أميمة"، كما فصل بينهما في الحالة الثانية بالجملة الفعلية "أقاسيه".

كما استشهد على جواز الفصل بينهما كذلك بالظرف والجار والمجرور كقولهم:

لَا رَجُلَ الْيَوْمِ ظَرِيفاً وَلَا رَجُلَ فَيْكٍ رَاغِباً

وقد علل الزمخشري ذلك بقوله: لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما.^(٣)

أما الأشموني فقد استشهد على جواز الفصل بين النعت والمنعوت بقول حسّان بن ثابت:

فَوَافِينَاهُمْ مَنَا بَجْمَعٍ كَأَسَدِ الْغَابِ مُرْدَانَ وَشَيْبِ^(٤)

فالمنعوت "بجمع"، والنعت "مردان وشيب"، وقد فرق بينهما بقوله: "كأسد الغاب".

كما يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بأمر أكثرها وروداً في كلام العرب:^(٥)

(١) أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٨، ص ٢١٣.

(٢) البيت للنابغة الذبياني انظر ديوانه ص ٤٣؛ وانظر البغدادي: خزنة الأدب، ج ٥، ص ٧٤.

(٣) انظر ابن يعيش: شرح المفصل، مجلد ١، ج ٢، ص ١٠٧-١٠٩.

(٤) البيت لحسان بن ثابت انظر ديوانه، ص ١٣٥. انظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ٢، ص ١٦٩.

(٥) السيد، أمين على: في علم النحو، ج ٢، ط ٣، دار المعارف بمصر - القاهرة، ص ٧٢-٧٣.

أحدها: الفصل بمعمول الوصف نحو قوله تعالى: "ذَلِكَ حَسْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ".

الثاني: الفصل بمعمول الموصوف، نحو: يؤلمني ضربكُ زيداً المبرح.

الثالث: الفصل بعامل الوصف نحو: زيداً أكرمت الناجح.

الرابع: الفصل بمعمول عامل الموصوف نحو قوله تعالى: "سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ

عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ".

الخامس: الفصل بجواب القسم نحو قوله تعالى: "بلى وربِّي لتأتينكم عالم الغيب".

لقد ذكر البغدادي في خزنة الأدب بعض الشواهد التي تدلُّ على جواز الفصل بين النعت

والمنعوت ومنها:

وَنَظَرُنْ مِنْ خَلَلِ السُّتُورِ بِأَعْيُنِ
مَرَضَى مُخَالَطِهَا السَّقَامُ صِحَاحٌ^(١)

فقوله "صحاح" نعت "للأعين" وقد فصل بينهما بقوله: "مرضى مخالطها السقام" وهي

نعت كذلك. كما استشهد على جواز الفصل بين النعت والمنعوت بقول الشاعر:

فإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ
هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسَيِّ^(٢)

فقد وصف الشاعر الحية بأنها هموز والأصل فيها النصب على النعت وقد جرَّت على

الجوار حيث فصل بين النعت والمنعوت بقوله: "بطن واد".

ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة شعر نحو قوله:

أمرتُ من الكتان خيطاً وأرسلتُ
رسولاً إلى أخرى جرياً يُعِينُهَا^(٣)

(١) البيت لابن ميادة، انظر الأصفهاني: الأغاني، ج ٢، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ١، ١٣٤٦م - ١٩٢٨م، ص ٣٢٣.

(٢) البيت للحطيئة في ديوانه، شرح د. يوسف عيد، دار الجيل - بيروت، ط ١، ١٤١٣م - ١٩٩٢م، ص ٢٢١. وانظر البغدادي: خزنة الألب، ج ٥، ص ٨٤.

(٣) البيت بلا نسبة انظر ابن عصفور: المقرب، ج ١، ص ٢٢٨، وانظر ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٢٢٢ وانظر ابن جني: الخصائص، ج ٢، ص ٣٩٦.

ففصل بالمجرور الذي هو (إلى أخرى) بين رسول وصفته وهو جري: وقول الآخر

وهو لبيد:

فَصَلَّقْنَا فِي مُرَادِ صَلَقَةٍ وَصُدَّاءِ أَلْحَقْتَهُمْ بِالثَّلِّ (١)

ففصل بين صَلَقَةٍ وصفته وهو أَلْحَقْتَهُمْ بالمعطوف. ولا يقاس على شيء من ذلك.

قال ابن جنّي: "والفصل بين الناصب ومنصوبه ليس كالفصل بين الجارّ ومجروره،

وليس كذلك قوله:

فَصَلَّقْنَا فِي مُرَادِ صَلَقَةٍ وَصُدَّاءِ أَلْحَقْتَهُمْ بِالثَّلِّ

(فليس منه) لأنّه لم يفصل بين حرف العطف وما عطفه، وإنما فيه الفصل بين المعطوف

والمعطوف عليه بالمصدر الذي هو (صلقة) وفيه أيضاً الفصل بين الموصوف الذي هو

(صلقة) وصفته التي هي قوله (ألحقتهم بالثلل) بالمعطوف والحرف العاطفة أعنى قوله:

وصُدَّاءِ، وقد جاء مثله؛ أنشدنا:

أمرت من الكتان خيطاً وأرسلت رسولا إلى أخرى جرياً يعينها

أراد: وأرسلت إلى أخرى رسولا جرياً. (٢)

وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنه لا يجوز الفصل بين المبهم وصفته لأجل أن المبهم

إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشدّ من اتصالها بزيد ونحوه.

كما ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنه لا يقع الفصل بين المبهم وصفته بحال، فلا يقول

أحد: مررت بهذا والله الرجل، ولقيت هذا والخطوب كثيرة الخطب، كما يفصل بهذه الجملي

المؤكد بين الموصوف والصفة في غير ذا من المواضع نحو قوله تعالى: -- (وأنه لقسم لو

(١) البيت للبيد بن ربيعة، انظر ديوانه، ص ١٩٣.

(٢) ابن جنّي: الخصائص، ج ٢، ص ٣٩٦.

تَعْلَمُونَ عَظِيمًا) - وقال الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ: لَا تَقُولُ: "مَرَرْتُ بِهَذَا ذِي الْمَالِ، وَأَنْتَ تُرِيدُ الصَّفَةَ وَمَقْصُودُهُ أَنْكَ إِنْ أَرَدْتَ الْبَدَلَ جَازَ حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِذِي الْمَالِ".^(١)

وذكر ابن أبي الربيع في كتابه البسيط في شرح جمل الزجاجي:

"مَا يُنْعَتُ وَيُنْعَتُ بِهِ، وَيُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنَعُوتِهِ، وَيُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَعْتِهِ، وَذَلِكَ مَا عَدَا مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْنَكَرَاتِ، فَتَقُولُ: جَاءَنِي الرَّجُلُ الْعَاقِلُ، وَجَاءَنِي صَاحِبُ عَمْرٍو الْعَاقِلُ، وَجَاءَنِي صَاحِبُ زَيْدٍ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبِهَهُ، وَيَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَنَعُوتِهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَحْسَنُ، وَالْأَصْلُ أَلَّا يَفْصَلَ".

كما ذهب ابن أبي الربيع إلى أنه (إن جرى المبهم صفة على ما قبله نحو: جاءني زيد هذا فالقياس أن يفصل بينهما كما يفصل بين الأسماء كلها وصفاتها قال الله تعالى:

(فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ).

فهذه نعت لورقكم، ويجوز أن يفصل، كما يفصل بين الأسماء كلها ونعوتها. قال سبحانه:

(قُلْ أَعْيَزَ اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ).^(٢)

كما ذهب أيضاً إلى أنه إذا قلت: جاءني هذان الطويل، والقصير نعت لأحد المبهمين فيجب ألا يفصل بينه وبين المبهم، وأنت قد فصلت بينهما بالطويل، وإنما يقال في مثل هذا: جاءني هذا الطويل وهذا القصير.^(٣)

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه لم يعقد باباً للفصل بين النعت والمنعوت، إلا أنه عند كلامه على الوصف الذي لا يكون إلا منوناً، وذلك في نعت لا النافية للجنس، أشار في الأمثلة التي أوردها إلى أن وجوب التتوين إنما حصل لأنك فصلت بين الصفة والموصوف، ومثل

(١) انظر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، مجلد ٢، ص ٩٢٤.

(٢) انظر السبتي ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الأول، ص ٣٢٣.

(٣) انظر السبتي ابن أبي الربيع: البسيط في شرح الزجاجي، السفر الأول، ص ٣٢٣.

لذلك بقولهم (لا رجل اليوم ظريفا ولا رجل فيها عاقلاً) ويفهم من هذا أنّ سيبويه يجيز الفصل بين النعت والمنعوت، ولعلّ ذلك خاص بباب لا النافية للجنس وحدها. ^(١)

أجاز الزمخشري الفصل بين الصفة والموصوف بالجملة الاعتراضية فجعل "عظيم" في قوله تعالى: "وإنه لقسم لو تعلمون عظيم" صفة لـ "قسم" ففصل بين الصفة والموصوف بالجملة الاعتراضية "لو تعلمون". وعلى هذا نصّ جمهور النحويين.

أما الأبيّ فقد منع الفصل بين الصفة والموصوف لأنهما كشيء واحد، كما ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنه لا يجوز الفصل بين المبهم وصفته لأجل أنّ المبهم إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشد. كما أكد أنه لا يقع الفصل بين المبهم وصفته بحال فمنع أن يقول أحد: مررت بهذا والله الرّجل.

(١) عنان محمد سلمان: التوابع في كتاب سيبويه، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة بغداد، ص ١٨، ١٩.

اقتران الجملة الواقعة نعتاً بالواو

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري بعض الآيات القرآنية التي استشهد بها على جواز

اقتران الجملة الواقعة نعتاً بالواو منها:

١- (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ).^(١)

٢- (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ

وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ

فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَنَفِتْ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا).^(٢)

أجاز الزمخشري اقتران الجملة الواقعة نعتاً بالواو، لتأكيد الارتباط بالمنعوت. قال

الزمخشري في قوله تعالى: "وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم": "ولها كتاب" جملة

واقعة صفة لقرية، والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى: "وما أهلكنا من

قرية إلا لها منذرین" [الشعراء: ٢٠٨] وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما

يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب.^(٣)

وذهب أبو حيان إلى أن الواو في قوله تعالى: "ولها كتاب معلوم" واو الحال، كما ذهب

إلى أن بعضهم قد قال إنها مقحمة، أي: زائدة. كما قرأ ابن أبي عبلة بإسقاطها.^(٤)

لقد وافق الزمخشري على ما قاله أبو البقاء فقال: الجملة نعت لقرية، كقولك: ما لقيت

رجلاً إلا عالماً.^(٥)

(١) الحجر/ ٤.

(٢) الكهف/ ٢٢.

(٣) الزمخشري: الكشاف، ج ٢، ص ٥٣٤.

(٤) أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٥، ص ٤٣٤.

(٥) أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٥، ص ٤٣٤.

ذكر أبو حيان في البحر المحيط أن ما قاله الزمخشري وتبعه فيه أبو البقاء لم يعلم أحداً قال به من النحويين، فهو مبني على أن ما بعد إلا يجوز أن يكون صفة.^(١)

منع النحاة جواز أن يكون ما بعد إلا صفة قال الأخفش: "لا يفصل بين الصفة والموصوف بإلا ثم قال: ونحو ما جاءني رجل إلا راكب تقديره إلا رجل راكب، وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم. وقال أبو علي الفارسي تقول ما مررت بأحد إلا قائماً، فقائماً حال من أحد، ولا يجوز إلا قائم، لأن لا تعترض بين الصفة والموصوف".^(٢)

تساءل الزمخشري عن الواو الداخلة على الجملة الثالثة في قوله تعالى: "سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجماً بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم" فقال: ما هذه الواو الداخلة على الجملة الواقعة ولم دخلت عليها دون الاولين؟ فقال: هي الواو الداخلة على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك: جاءني رجل ومعه آخر، ومررت بزيد وفي يده سيف. وفائدة هذه الواو تأكيد لصسوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر.^(٣)

قال ابن مالك وقد ذكر ما ذهب إليه الزمخشري من قوله في نحو: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه أن الجملة بعد إلا صفة لأحد "أنه مذهب لم يعرف لبصري ولا كوفي فلا يلتفت إليه، وأبطل ابن مالك قول الزمخشري أن الواو توسّطت لتأكيد لصسوق الصفة بالموصوف، وقال القاضي منذر بن سعيد: هذه الواو هي التي تعطي أن الحالة التي بعدها في اللفظ هي في الزمن قبل الحالة التي قبل الواو، ومنه قوله تعالى: "حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها".^(٤)

(١) انظر أبا حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٥، ص ٤٣٤.

(٢) أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٥، ص ٤٣٤.

(٣) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ٢، ص ٦٦٧.

(٤) أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج ٥، ص ٤٣٤.

كما ذهب ابن مالك إلى أن تجويز الزمخشري اقتتران الجملة الواقعة صفة بالواو مخالف
لكلام الناس، وتوجيهه ذلك بإفادتها تأكيد "الارتباط بالمنعوت معكوس، فالواو حقها مغايرة ما
بعدها لما قبلها. كما ذهب ابن مالك أن ما ذهب إليه الزمخشري من اقتتران الواقعة نعتاً بالواو
لتوكيد الارتباط بالمنعوت هو من آراء وزعامات الزمخشري الواهية والمتلاشية لأن النعت
مكمل للمنعوت، ومجهول معه كشيء واحد، فدخل الواو عليه يوهم كونه ثانياً مغايراً له، لأن
حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، وهذا مناف لما زعم من توكيد الارتباط. (١)

وكون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف وعلى
ثبوت اتصاله بها شيء لا يعرفه النحويون، بل قرروا أنه لا تعطف الصفة التي ليست بجملة
على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطف دالاً على المغايرة، وأما إذا لم
يختلف فلا يجوز العطف، هذا في الأسماء المفردة، وأما الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من
أن يجوز ذلك فيها، ويكفي رداً لقول الزمخشري أننا لا نعلم أحداً من علماء النحو ذهب إلى
ذلك.

(١) انظر ابن مالك الطائي: شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج٣، ص١٧١، ١٧٢ وانظر ابن
مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، ج٢، ص٤٠٥-٤٠٦.

الفصل الرابع

النوحيات

مقدمة الفصل:

إنّ في كتاب "الكشاف" للزمخشري مسائل نحويّة جزئيّة لم يفصل النحاة القول فيها، وإنّما أشاروا إليها في موضع أو مواضع متفرقة من كتبهم ومن هذه المسائل تأكيد الضمير، وقد تعرضت لهذه المسألة بالشرح وذكر الأحكام النحويّة الخاصة بها.

لقد قمت في أثناء مناقشة المسألة بذكر الآيات القرآنيّة التي تتعلق بهذه المسألة والتي وردت في كتاب الكشاف، كما أنّي لم أكتف بذلك وإنّما أضفت إليها آيات قرآنيّة أخرى، كما عززت الأحكام النحويّة بجملّة من الشواهد من كلام العرب: شعرهم ونثرهم ليزيد المسألة النحويّة بياناً وجلاءً ووضوحاً.

وقد أوردت في أثناء المسألة أقوالاً وآراء لعلماء النحو بصريين وكوفيين ثمّ عيّنت على أقوالهم بشرح توضيحي قد يكون متبوعاً برأيي في بعض الأحيان.

كما عمدت في أثناء طرح المسألة إلى الموازنة بين أقوال علماء النحو في القضية النحويّة- قيد الشرح- أرجح أقوال بعضهم على بعض أو أوافقها أو أخالفها أو أقوىها.

أمّا في المسألة الثانية فقد اعتمدت على آراء النحاة البارزين المتقدمين لأستند إليها في دعم رأيي ومما تجدر ملاحظته أنّي عززت الأحكام النحويّة بجملّة من الشواهد القرآنيّة وبجملّة من كلام العرب شعرهم ونثرهم، كما بحثت في ثنايا هذه المسألة. آراء علماء النحو لتصبح المسألة واضحة في ذهن القارئ للوصول إلى القاعدة النحويّة التي هي خلاصة لأحكام هذا العلم القيم.

تأكيد الضمير

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري بعض الآيات القرآنية التي استشهد بها على تأكيد

الضمير منها:

١- (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ

الْمُشْرِكِينَ)^(١).

٢- (تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنِ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْكَ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ تَقْرَأُ آيَاتِهِمْ وَلَا يَحْزَنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلَّهُنَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ

وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا)^(٢).

٣- (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٢) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلِصِينَ (٨٣) قَالَ فَالْحَقُّ

وَالْحَقُّ أَقُولُ (٨٤) لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٣).

ذهب الزمخشري إلى أن "أنا" في قوله تعالى (قل هذه سبيلي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ

أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين) تأكيد للمستتر في "أدعوا". "ومن اتبعني"

عطف عليه^(٤).

كما ذهب الزمخشري إلى أن "أجمعين" في قوله تعالى: (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ

أَجْمَعِينَ (٨٢) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلِصِينَ (٨٣) قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ (٨٤) لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ

وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ)، تأكيد للضمير قال الزمخشري: "فإن قلت: 'أجمعين' تأكيد لِمَاذَا؟

(١) يوسف / ١٠٨.

(٢) الأحزاب / ٥١.

(٣) ص / ٨٢ - ٨٥.

(٤) انظر الزمخشري: الكشاف، ج ٢، ص ٤٧٩.

قلت: لا يخلوا أن يؤكد به الضمير في منهم، أو الكاف في منك مع من تبعك، ومعناه: لأملأن جهنم من المتبوعين والتابعين أجمعين، لا أترك منهم أحداً^(١).

أمّا صاحب الكتاب فقد قال: "وسألت الخليل رحمه الله عن: مررتُ بزیدٍ وأتاني أخوه أنفسُهما، فقال: الرفع على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما، ولا مدح فيه لأنه ليس ممّا يمدح به"^(٢).

إذا كان كذلك فقد أجاز سيبويه توكيد المحذوف، لأن رفع (أنفسُهما) على حذف المبتدأ والخبر معاً، وتبقيته توكيد المبتدأ، ونصبه على حذف (أعنيهما) وتبقيته توكيد المفعول به.

لقد أجاز الخليل^(٣) وسيبويه والمازني^(٤) (ت ٢٤٩هـ) وابن طاهر، وابن خروف^(٥) (ت ٦٠٩هـ) تأكيد المحذوف فيقال في "الذي ضربته نفسه زيد" "الذي ضربت نفسه زيد"، و"مررت بزیدٍ وأتاني أخوه أنفسهما" ومنعه الأخفش والفارسي، وابن جنّي، وثلعب، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان، لأنّ التوكيد بابه الإطناب، والحذف للاختصار فتدافعا، ولأنّه لا دليل على المحذوف^(٦).

(١) الزمخشري: الكشاف، ج ٤، ص ١١٠.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٥٨.

(٣) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وأول معجم لغوي عربي وهو كتاب العين كان أستاذاً سيبويه. ومن مؤلفاته: تفسير حروف اللغة، و"العروض".

(٤) هو بكر بن محمد بن بقيه، أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) إمام عصره في النحو والأدب، درس على الأخفش الأوسط، ودرس عليه المبرد والفضل اليزيدي وغيرهما، ومن مؤلفاته: "التصريف"، و"الديباج"، و"علل النحو"، و"علل النحو"، و"الألف واللام".

(٥) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي (٦٠٩هـ). عالم بالعربية، أندلسي من أهل إشبيلية. من مؤلفاته: شرح الجمل الزجاجي، وشرح كتاب سيبويه، و"المتع في التصريف".

(٦) أنظر: السيوطي: همع الهوامع/ ج ٥، ص ٢٠٥.

ورُدَّ الأوَّلُ بأنَّ ذلكَ تأكيدُ التكرارِ دونَ غيره، والثاني أنَّ التوكيدَ يدلُّ على المحذوف^(١).
 أمَّا ابنُ جنِّي فقد قال: إنَّ الأَخْفَشَ لم يجزِ توكيدُ الهاءِ المحذوفةِ من صلةِ الَّذي في نحو
 (الَّذي ضربتَ زيدَ) فأفسدَ أن تقول: الَّذي ضربتَ نفسَه زيدَ. قال: لأنَّ ذلكَ نقضٌ، من حيث كان
 التوكيدُ إسهاباً والحذفُ إيجازاً^(٢).

وإذا كان كذلكَ فمذهبُ الأَخْفَشِ أنَّ توكيدَ المحذوفِ غيرُ جائزٍ، خلافاً لسببويه فقد قال
 بامتناعِ حذفِ المؤكدِ مطلقاً وقد مثَّلَ له بالقولِ التالي: "الذي رأيتَ زيدَ". كما رأى أنه لا يمكنُ لنا
 في قولِ القائلِ: "الذي رأيتَ زيدَ" أن نؤكِّدَ الضميرَ المحذوفَ في "رأيتَه" فلا نستطيعُ القولَ "الذي
 رأيتَ نفسَه زيدَ" وإنما يمتنعُ هذا لأنَّ المؤكدَ مریدَ للطولِ والحاذفَ مریدَ للاختصارِ^(٣).

وقد تبعه أبو علي الفارسي في هذا فردَّ على الزجاجِ قوله في (إنَّ هذانِ لساحرانِ) أنَّ
 أصله "أن هذانِ لهما ساحران" فالحذفُ والتوكيدُ باللامِ لا يجتمعان. والأخفشُ في هذا يخالفُ
 الخليلَ وسببويه^(٤).

لقد سألَ سببويه الخليلَ عن حركةِ التوكيدِ في قولِ القائلِ "مررتَ بزيدٍ وأتاني أخوه
 أنفسهما" فقال: إنه يرفعُ بتقديرِ "أعنيهما أنفسهما" ووافقهما على ذلكِ جماعةٌ مستدلِّين بقولِ
 العرب:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّقَرِ مَا مَضَى مَهَلًّا

وقولهم: إِنَّ مَالًا وَإِنْ وِلْدًا فَحَذَفُوا الْخَبَرَ مَعَ أَنَّهُ مُؤَكَّدٌ بِـ "إِنَّ"^(٥).

(١) السببوي: همع الهوامع، ج ٥، ص ٢٠٥.

(٢) انظر ابن جنِّي: الخصائص، ج ٢، ص ٢٨٠، وانظر: جنهويثشي، هدى: خلاف الأَخْفَشِ الأوسط عن سببويه/
 ص ٩٩.

(٣) انظر: الورد، عبد الأمير محمد أمين: منهج الأَخْفَشِ الأوسط في الدراسة النحويَّة، ص ٣١٣.

(٤) أنظر الورد، عبد الأمير محمد أمين: منهج الأَخْفَشِ الأوسط في الدراسة النحويَّة، ص ٣١٣، ٣١٤.

(٥) انظر الورد، عبد الأمير محمد أمين: منهج الأَخْفَشِ الأوسط في الدراسة النحويَّة، ص ٣١٣، ٣١٤.

وقد رأى ابن هشام أنّ في المثال نظراً فإنّ المؤكّد ليس الخبر بل نسبة الخبر إلى الاسم. أمّا ابن مالك فقد ذهب مذهب الأخفش في نفيه جواز حذف عامل المصدر المؤكّد كـ "ضربت ضرباً" بينما ذهب ابن هشام أنّ المحذوف لدليل كالموجود فتوكيده ممكن ولا تنافي بينهما^(١).

قال أبو حيّان: والذي نختاره عدم الجواز، لأنّ إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب^(٢).

ذهب ابن جنّي والزجاجي إلى أنّ المعارف كلّها تؤكّد- دون النكرات- ظاهرة كانت أو مضمرة^(٣)، فنقول: جاعني زيداً نفسه، وجاعني القومُ كلّهم، ونقول: مررتُ بهم كلّهم، ورأيتهم كلّهم.

أمّا أبو البركات الأنباري فقد ذهب إلى أنّ قول الشاعر:

يوماً جديداً كلّهُ مطرداً *

يحتّم أن يكون تأكيداً للمضمّر في جديد، والمضمّرات لا تكون إلاّ معارف، فكان هذا أولى لأنّه أقرب إليه من اليوم، فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع^(٤).

ولا يؤكّد بالنفس والعين ضمير رفع متّصل إلاّ بعد توكيده بمنفصل ويؤكّد بضمير الرفع المنفصل كلّ ضمير متّصل إلاّ بعد توكيده بمنفصل ويؤكّد بضمير الرفع المنفصل كلّ ضمير متّصل، وجعل منفصل ضمير النصب بعد متّصله توكيداً أولى من جعله بدلاً. نحو قولك: قُوموا

(١) الورد، عبد الأمير أمين: منهج الأخفش الأوسط في التّراية النحويّة، ص ٣١٤.

(٢) السيوطي: همع الهوامع، ج ٥، ص ٢٠٦.

(٣) نظر ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص ٨٤.

(٤) الأنباري: أسرار العربيّة، تحقيق فخر صالح قداره، دار الجيل- بيروت، ص ٢٥٩.

أنتم أنفسكم" فلو قلت: (توموا أنفسكم) لم يجز وكذلك العطف، كقوله عز وجل: (اسكن أنت وزوجك الجنة) وكقوله: (ما كنت تعلمها أنت ولا قومك) (١).

كما أكد الضمير في نحو: "إنه يراكم هو وقبيلة" لذلك، وقد أكد الضمير هنا بالضمير المنفصل "هو" ليحسن العطف عليه، كما في قوله تعالى: (لقد كنتم أنتم وآباؤكم) (٢).

وكذلك القياس في أعينهم، فإن أكدته بكل وأجمع، جاز، وإن لم تأت بالضمير المنفصل، فنقول: جاءوني كلهم، وجاءني هم كلهم، وتقول: جاءوني أجمعون، وجاءوني هم أجمعون، وكذلك تقول: قمتم كلكم، وقمتم أنتم كلكم، وقمتم أجمعون وقمتم أنتم أجمعون (٣).

لقد فرقت العرب في هذا بين النفس وأجمع، لأن النفس تلي العوامل، فنقول: خرّجت نفس زيد، ولا تلي أجمع العوامل لا تستعمل إلا تابعة، والضمير المرفوع قد اتصل بفعله حتى صار معه كالشيء الواحد، فكرهوا أن يأتوا بالنفس بعده، فيصير كأنه الذي يلي العوامل، فأرادوا أن يفرقوا بين حالتيه، فلزم لذلك أن يقولوا: قمتم أنتم أنفسكم، لأنهم لو قالوا: قمتم أنفسكم لصار كأنه الذي يلي العوامل من حيث صار الفاعل مع فعله كالشيء الواحد، وأجمع لما كان لا يلي العوامل، لم يكن له إلا حال واحدة صار أمره معلوماً فلم يحافظ بلزوم التوكيد بالضمير المنفصل

(١) انظر ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ، ص ٥٦٣، وانظر ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٦٦، وانظر السيد، أمين علي: في علم النحو، ج ٢، ص ٩٨، وانظر الياس ديب: أساليب التأكيد في اللغة العربية، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٨٤، ص ١٨، وانظر الجامعي، نور الدين عبد الرحمن: الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب تحقيق أسامة طه الرقاعي، ج ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م، الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ص ٦٠.

(٢) انظر الفارسي، أبو علي: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ج ١، ص ٦٤.

(٣) السبتي، ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الأول، ص ٣٧٣.

[ليبين] عن مخالفة الحالة الأخرى كما فعل ذلك في النفس، ثم أُجْرِي العَيْنُ مُجْرَى النفس، وأجري كلُّ مُجْرَى أجمَع، لأنَّ المَعْنَى فيهما واحد^(١).

مذهب البصريين أنه إذا قيل: رأيتك إيتاك ونحوه، أن المنفصل فيه بدل من المتصل، ومذهب الكوفيين أنه تأكيد، ويقول الكوفيون أقول، لأنَّ نسبة المنفصل المنصوب من المتصل المنصوب كنسبة المنفصل المرفوع من المتصل المرفوع فليكن الحكم واحداً إذ لا موجب للتخالف وعدم التساوي^(٢).

وإنما وجب التوكيد بالضمير المنفصل قبل النفس والعين خشية اللبس في بعض المواضع كما لو قلت: فاطمة ذهبت نفسها (أي: ماتت) وعينها خرجت (أي: عورت) فإذا جيء بالضمير وقلنا: فاطمة ذهبت هي نفسها، وسعاد خرجت هي عينها- زال هذا الاحتمال وأمن اللبس^(٣).

"واستظهر بغالباً ممَّا ذكر الأخصش، في مسائله من أنه يجوز على ضعف: قاموا أنفسهم، وفي شرح الصفار يجوز: هلَّمَّ لكم أنفسكم، دون تأكيد للفصل، وهو بخلاف: رويدكم وزيد، فلا يجوز هذا، لتنزيل كم منزلة الجزء من رويد، ولهذا لا يفصل بينهما بشيء"^(٤).

كما ذَهَبَ النَّحَاةُ إلى أنه إذا كان الضمير المؤكد منصوباً أو مجروراً جاز تأكيده بالنفس والعين من غير حاجة إلى تقدّم تأكيد بمضمر فنقول: ضربتكَ نفسك ومزرت بك نفسك لأنه لم

(١) السبتي ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السقر الأول، ص ٣٧٣، وانظر السيد، أمين علي: في علم النحو، ج ٢، ص ٨٩، ٩٠، وانظر الجامعي، نور الدين عبد الرحمن: الفوائد الضيائية، ص ٦٠، ٦١، وانظر ابن كمال باشا: أسرار النحو، ص ١٦٧.

(٢) انظر الأشموني: شرح الأشموني لألفيته ابن مالك، ج ٣، ص ١٥٨، ١٥٩، وانظر ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٤٠٠، وانظر الحنبلي، شهاب الدين: الفضة المضئنة في شرح الشذرة الذهبية، ص ٢٩٨، وانظر الصبّان: حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ج ٣، ص ٨٤.

(٣) انظر الجليس النحوي: ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا حداد، الأردن-عمان، ١٩٩٤م، ص ١٥٥.

(٤) ابن مالك: المساعد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ٣٨٥.

بك نفسك، ورأيتهم أنفسهم، ومررت بهم أنفسهم، ومثله: "لأغويتهم أجمعين" "ولا يحزنن ويرضين" بما أتيتهن كلهن"، برفع (كلهن) على أنه توكيد للضمير المرفوع في (يرضين)، وقرأ شاذاً بال نصب على توكيد الضمير المنصوب في (أتيتهن)، والله أعلم^(١).

كما ذهب النحاة إلى أنه إن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل نحو "قمت أنت" و "أكرمك أنت: ومررت بك أنت" وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفصلَ أكد به كل ضمير اتصل^(٢)

لقد ذكرت سابقاً وجوب التوكيد بالضمير المنفصل قبل النفس والعين خشية اللبس في بعض المواضع، ولما كان هذا المحذور لا يتأتى مع الضمير المنفصل، ولا مع غير المرفوع من المتصل، ولا في تأكيد الشمول لم يشترطوا ذلك هناك. فيقال: أنت نفسك ضربت زيدا، وإياك عينك أردت، وهنأ رأيتها نفسها، ومررت بها عينها، والقوم جاؤوا كلهم وهلم جرا. أما مع الظاهر فيمتنع ذلك مطلقاً، فلا يقال: جاء الأمير هو نفسه، ولا رحل القوم هم كلهم. لأن التأكيد تكملة للمؤكد، والضمير أقوى من الظاهر في الأعرافية، والأقوى لا يكون تكملة لما هو أضعف منه^(٣).

(١) انظر الحنبلي، شهاب الدين: الفضة المضيئة في شرح الشذرة الذهبية في علم العربية، ص ٢٩٨.

(٢) انظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ٣، ص ١٥٨، ١٥٩.

(٣) الياس ديب: أساليب التأكيد في اللغة العربية، ص ١٨، ١٩.

مجيء كليهما غير تأكيد وتأكيد النكرة

ورد في كتاب "الكشاف" للزمخشري الآية الكريمة التالية التي استشهد بها على مجيء

كليهما غير تأكيد وعلى تأكيد النكرة:

١- (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ

كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا)^(١).

ذهب الزمخشري إلى أن "كلاهما" في قوله تعالى: "إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ

كِلَاهُمَا" عطف على أحدهما فاعلاً وبدلاً. فإن قلت: لو قيل إِمَّا يَبُلُغَنَّ كِلَاهُمَا، كان كلاهما توكيداً

لا بدلاً، فما لك زعمت أنه بدل؟ قلت: لأنه معطوف على ما لا يصح أن يكون توكيداً للثنتين،

فانتظم في حكمه، فوجب أن يكون مثله. فإن قلت: ما ضَرَك لو جعلته توكيداً مع كون المعطوف

عليه بدلاً، وعطفت التوكيد على البديل؟ قلت: لو أريد توكيد التثنية لقل: كلاهما، فحسب، فلما

قيل: أحدهما أو كلاهما، علم أن التوكيد غير مراد، فكان بدلاً مثل الأول^(٢).

"أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً كدرهم ودينار ويوم وليلة

وشهر بكل وأحواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك

المؤقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفاً وتكثيراً عندهم خلافاً للبصريين وأما

نحو رجال ودرهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيده واستشهاد الكوفيون

لجواز ذلك بقول الشاعر:

يالييتي كنت صبيّاً مرَضِعاً تحمّلني الذلفاءُ حولا أكتعاً^(٣)

(١) الإسرائ/٢٣.

(٢) الزمخشري: الكشاف، ج٢، ص٦١٥.

(٣) البيت بلا نسبة انظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص٥٦٢.

قد صرت البكرة يوماً أجمعا^(١).

أما ابن الحاجب النحوي فقد حمل كليهما على البدل في قول الشاعر^(٢):

أولاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف ألم ومنكر

قال: " فحمل كليهما على البدل عند أهل المصرين أولى لأن خير وشر ليسا بمؤقتين

ويجوز مجئ كليهما غير تأكيد إذا كان تابعا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى: " إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ

أحدهما أو كلاهما" فإنه عطف على أحدهما وليس لفظ أحدهما تأكيدا والمعطوف في حكم

المعطوف عليه وفي قراءة إِمَّا يَبْلُغَنَّ هو بدل لكونه معطوفاً على البدل^(٣).

وقطع الزمخشري بعدم جواز تأكيد النكرة إلا بكل وأجمع^(٤). كما منع سيبويه تأكيد

النكرة مؤكداً معنوياً، فقال:.... إن كلهم وأجمعون لا يكرران على نكرة^(٥). كما قال في موضع

آخر: " كما كرهوا أن يكون أجمعون ونفسه معطوفاً (يعني مؤكداً) على النكرة، في قولك: مررت

برجل نفسه، أو مررت بقوم أجمعين^(٦).

(١) البيت بلا نسبة انظر: ابن الحاجب النحوي: كتاب الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاسترياضي، ج ١،

ص ٣٣٥. وانظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص ٥٦٥، وانظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ص ١١٧٧.

(٢) البيت لمسافع بن حذيفة العبسي انظر البغدادي: خزائن الألب، ٢/٣٦٠. وبلا نسبة. انظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص ٥٦٥.

(٣) ابن الحاجب النحوي: كتاب الكافية في النحو. شرح رضي الدين الاسترياضي، ج ١، ص ٣٣٦، ٣٣٥.

(٤) أنظر الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ج ٣، ص ٧٨.

(٥) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٣٩٦.

(٦) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٣٨٦.

ويوافق سيبويه في هذا جل البصريين، وقد أجاز الأخفش من البصريين تأكيد النكرة كما أجاز ذلك الكوفيون، واشترطوا بأن تكون النكرة محدودة أي معلومة المقدار، نحو: شهر وليلة وحول^(١).

تعرض ابن الأنباري لهذه المسألة فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها (يعني تأكيداً معنوياً) جائز إذا كانت مؤقتة، نحو: قعدت يوماً كله وقمت ليلة كلها. وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق. وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو: جاعني رجلٌ رجل، ورأيت رجلاً رجلاً، ومررت برجل رجل^(٢).

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن تأكيدها جائز النقل والقياس: أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب واستعماله ثابت، قال الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رَجَبٍ

يا ليت عدّة حَوْلٍ كَلَهُ رَجَبٍ^(٣)

فأكد "حول" وهو نكرة بقوله "كله"؛ فدلّ على جوازه. ومن أنشد "شهر" مكان حول فقد حرّقه.

وقال الآخر:

إذا القَعُودُ كَرَّ فيها حَفَداً يوماً جديداً كَلَهُ مُطَرِّداً^(٤)

فأكد "يوماً" وهو نكرة بقوله "كله".

(١) انظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك، ج٣، ص١٤.

(٢) انظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٤٥١. مسألة ٦٣.

(٣) البيت من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب الهنلي. انظر ابن هشام: أوضح المسالك، ج٣، ص٢٢، وبلا

نسبة انظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٤٥١، مسألة ٦٣.

(٤) البيت بلا نسبة انظر الأنباري: أسرار العربية، ص٢٥٩. وانظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف،

ج٢، ص٤٥٢.

وقال الآخر:

زحرت به ليلة كلها فجنّت به مؤيداً خنفيقاً^(١)

فأكد (ليلة) وهي نكرة بقوله (كلها) ومؤيدا خنفيقا: اسمان من أسماء الذاهية.

وقال الآخر:

قد صرت البكرة يوماً أجمعا^(٢)

فأكد (يوماً) بأجمع فدلّ على جوازه.

"وأما القياس فلأنّ اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها، فإذا قلت: "قَعَنْتُ يوماً كُلَّهُ، وقمت ليلةً كُلِّها" صحّ معنى التوكيد؛ فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه"^(٣).

وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ تأكيد النكرة غير جائز واحتجوا بان قالوا: إنّ النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة، فينبغي ألا تفتقر إلى تأكيد، لأنّ ما لا يعرف لا فائدة فيه، وأما قولهم: رأيت درهماً كلّ درهم، وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكيد^(٤). كما احتجّ البصريون بأنّ النكرة تدلّ على الشياخ والعموم، والتوكيد يدلّ على التخصيص والتعيين، وكلّ واحد منهما ضد صاحبه فلا يصلح أن يكون مؤكداً له، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصاً، وهذا ليس بتأكيد بل هو ضد ما وضع له؛ لأنّ التأكيد تقرير، وهذا تغيير، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة؛ لأنّ كلّ واحد

(١) البيت من كلام شَيْمِ بْنِ خُوَيْلِدٍ نَظَرَ ابْنَ مَنْظُورٍ: لسان العرب (خ ف ق) وبلا نسبه، انظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ج ٢، ص ٤٥٣، ٤٥٤. مسألة ٦٣.

(٢) البيت بلا نسبه انظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٥٤، مسألة ٦٢.

(٣) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٥٤، مسألة ٦٣.

(٤) أنظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٥٥، مسألة ٦٣.

منهما ضد الآخر، لأنَّ النكرة شائعة، والمعرفة مخصوصة، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً في حال واحدة؛ فكذلك هاهنا^(١).

"وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه، أما

قول الشاعر:

يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبُ

فتقول الرواية الصحيحة: يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِي كُلِّهِ رَجَبُ

بالإضافة (أي بإضافة حول إلى ياء المتكلم) وهو معرفة لا نكرة^(٢)، وأما قول الآخر:

يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّهُ مَطْرَدًا

فلا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكون توكيداً للمضمر في جديد، والمضمرات لا تكون إلا

معارف، وكان هذا أولى به؛ لأنه أقرب إليه من "يوم" فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع^(٣)، وأما

قول الآخر:

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

فهذا البيت مجهول القائل، فلا يجوز الاحتجاج به. ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي

ذكرها كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه لما كان فيها حجة، وذلك لشذوذها

وقلتها في بابها، إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً

لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد

(١) انظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٥٥. مسألة ٦٣.

(٢) انظر الأنباري: أسرار العربية، ص ٢٥٨. وانظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ج ٢، ص ٤٥٥. مسألة ٦٣.

(٣) انظر الأنباري أسرار العربية، ص ٢٥٩. وانظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٥٥، مسألة ٦٣.

(٤) انظر الأنباري: أسرار العربية، ص ٢٥٩.

الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز. على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل لا على التوكيد. وأما قولهم: إن اليوم مؤقت فيجوز أن يقعد بعضه، واللييلة مؤقتة فيجوز أن يقام بعضها، فإذا أكدت صح معنى التوكيد، قلنا: هذا لا يستقيم فإن اليوم وإن كان مؤقتاً إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز، كالصفة، ولأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه على ما بينا^(١).

وأعتقد أن ما ساقه ابن الأنباري من حجج غير كاف في دعم رأي سيبويه والبصريين في عدم جواز توكيد النكرة.

وذهب النحاة إلى جواز توكيد النكرة، كما يجوز توكيد المعرفة إن كان التوكيد بتكرير اللفظ، نحو: جاءني رجلٌ رجلٌ. وإن كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون فيه. فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز؛ وذلك لأن كل واحد من هذه الألفاظ التي يؤكد بها معرفة، فلا يجوز أن يجري على النكرة تأكيداً، كما لا يجوز أن يجري عليها وصفاً^(٢).

وذهب النحويون الكوفيون إلى أنه يجوز. واستدلوا بقول الشاعر:

إذا القَعُودُ فيها حَفَا يوماً جديداً كلّه مُطَرِّداً^(٣)

واستدلوا بقول الشاعر:

قد صرّت البكرة يوماً أجمعا^(٤)

ووافق ابن مالك في ألفيته الأخفش والكوفيين في جواز ذلك فقال:

(١) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٤٥٦، مسألة ٦٣.

(٢) أنظر الأنباري: أسرار العربية، ص٢٥٧.

(٣) البيت بلا نسبة، انظر الأنباري: أسرار العربية، ص٢٥٨. وانظر الأنباري: الإنصاف، ج٢، مسألة ٦٣، ص٤٥٢.

(٤) البيت بلا نسبة. انظر ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص٥٦٥. وانظر الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج٣، ص١٤٤. وانظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٤٥٤. مسألة ٦٣.

وإن يفد تأكيد منكور قبل ومن نحاة البصرة المنع شمل^(١)،

وعقب على ذلك ابن عقيل فقال: "... ومذهب الكوفيين واختاره المصنف جواز تأكيد

النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو: صمت شهراً كله، ومنه قوله:

تحمّني الذّلفاء حولاً أكتعا^(٢).

وإجازة الكوفيين تأكيد النكرة المحدودة أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن في

ذلك فائدة فإن من قال: (صمت شهراً) قد يريد أكثره، ففي قوله احتمالاً. فإذا قال: (صمت شهراً

كله) ارتفع الاحتمال، وصار قوله نصّاً على مقصوده.

(١) لنظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٢١١.

(٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٢١١.

الخاتمة:

تعرّضت في هذه الدراسة لحياة الزمخشريّ بشكل موجز ومختصر، ثم ذكرت أشهر مؤلفاته النحويّة واللغويّة. وقد ركّزت هذه الدراسة على مناقشة المسائل الخلافية التي تتعلق بالتتابع التي تطرّق إليها الزمخشريّ في كشافه. وقد تناولت هذه المسائل بالدراسة والتعليق مقارنة بين رأي الزمخشريّ ورأي من سبقه ومن لحق به من المؤلفين.

وقد التزمت في هذه الدراسة أسلوب البحث العلميّ وتحريّ الحقيقة العلميّة واقتناصها أنّى وجدتها، وقد خرجت هذه الدراسة بنتائج أهمّها:

- ١- إنّ الزمخشريّ نحويّ ولغويّ كبير بلغ مكانة عالية في نفوس معاصريه والذين من بعدهم على السواء، وكان يعدُّ أبرز أو من أبرز رجال اللغة والنحو في عصره.
- ٢- لقد كان الزمخشريّ يأخذ بأراء البصريين، وذلك لأنّه التقى معهم في الاهتمام بالعقل والقياس، كما وافقهم في كثير من المواقف ولكن لا يعني هذا أنّه ملازم لجميع أقوالهم بل قد يخالفهم إلى رأي الكوفيين أو غيرهم، بل قد يأتي بأراء جديدة مبتكرة.
- ٣- إنّ موقفه من الاستشهاد بالقراءات القرآنيّة لا يختلف عن موقف من سبقه من نحاة البصرة فهو يرد من القراءات القرآنيّة ويضعف ويلحن ما خالف أقيسة النحاة البصريين. قال في قراءة حمزة: (واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بجر الأرحام "والجر على عطف الظاهر على المضمّر وليس بسديد...." وقد تمخّل لصحة هذه القراءة بأنّها على تقدير تكرير الجار.
- ٤- بنى الزمخشريّ منهجه على التعليل لإقناع سامعيه وقارئيه وقد ابتكر من العلل الشيء الكثير. وقد ساعده التعليل في بناء الأحكام النحويّة التي سطرها في كتاب "الكشاف".

- ٥- كان الزمخشريّ يعزّز أحكامه النحوية بجملة من الشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب شعرهم ونثرهم. وقد اعتدّ الزمخشريّ بعلّة أمن اللبس فأجاز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دلّ على المحذوف دليل.
- ٦- ذهب الزمخشريّ إلى أنّ العطف يأتي على أنواع منها: عطف جملة على جملة، وعطف اسم على اسم، وعطف فعل على فعل، وعطف اسم على فعل. وتحدّث عن عطف الظاهر على الضمير ولكنّه اشترط في عطف الظاهر على الضمير المجرور أن يعاد الجار، وقبيح عنده ألاّ يعاد هذا الجار في اختيار الكلام، ولكنّه جائز في الشعر، لأنّ الشاعر قد يضطر إلى ذلك.
- ٧- تجويز الزمخشريّ أن يكون عطف البيان نكرة وجعل منه قوله تعالى: "من ماء صديد". وقوله تعالى: "أو كفارة طعام مساكين".
- ٨- تجويز الزمخشريّ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه. والفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الاختيار.
- ٩- تجويز الزمخشريّ عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان.
- ١٠- تناول الزمخشريّ بعض الأحكام التي تتعلق بالبدل فهو لم يشترط في البدل أن يطابق المبدل منه في التعريف والتتكير، إذ يصح عنده أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة نحو قوله تعالى: "لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة".
- ١١- ذهب الزمخشريّ إلى أنّ البدل كما يكون بين الاسمين المفردين يكون بين الجملتين وبين الجملة والمفرد.
- ١٢- تجويز الزمخشريّ حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دلّ الكلام عليه. كما ذهب إلى جواز حذف النعت وإقامة المنعوت مقامه.

١٣- تجويز الزمخشري وقوع الجملة صفة للمعرف بال وهو بهذا يخالف سيبويه الذي ذهب إلى أنه لا يجوز أن تصف النكرة المعرفة كما لا يجوز وصف المختلفين.

١٤- انفراد الزمخشري بتجويزه اقتران الجملة الواقعة نعتاً بالواو، لتأكيد الارتباط بالمنعوت، مخالف لكلام الناس فقد ذهب النحاة إلى أن ما ذهب إليه الزمخشري من اقتران الجملة الواقعة نعتاً بالواو ولتوكيد الارتباط بالمنعوت هو من آراء الزمخشري الواهية لأن النعت مكمل للمنعوت، ومجوعول معه كشيء واحد، فدخل الواو عليه يوم كونه ثانياً مغايراً له، لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، وهذا مناف لما زعم من توكيد الارتباط.

١٥- تناول الزمخشري التوكيد بنوعية المعنوي واللفظي وذهب إلى أن الضمير يؤكد توكيداً معنوياً ولفظياً مثله في ذلك مثل الاسم الظاهر، ولكن له أحكام قد تختلف عن أحكام توكيد الاسم الظاهر، فمثلاً يصح توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً بتكرار ضمير الرفع المنفصل سواء أكان الضمير المؤكد ضمير رفع أم كان ضمير نصب أم كان ضمير جر، فنقول: جننت أنت، ومررت بك أنت، وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالفعل توكيداً معنوياً بالنفس والعين وجب عنده أن يؤكد توكيداً لفظياً بتكرار ضمير الرفع المنفصل، ثم يؤكد بعد ذلك بالنفس أو العين فيقال مثلاً: سافرت أنت نفسك، وقبيح عنده أن يقال: سافرت نفسك.

هذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة، وقد بقي الكثير من نفاثس هذا الكتاب "الكشاف". والله أسأل أن يهيأ له من يقوم بدراسته دراسة متكاملة تبرز جواهره، وتظهر بواقئته وحلله.

فهرس الشواهد القرآنية

الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة
١٢٧	(صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)	٧	الفاحة
١٠	(وَصَدُّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)	٢١٧	البقرة
٤٤	(أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ)	٤٤	
٤٧، ٤٤	(أَوْكَلَمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)	١٠٠	
٥٥	(رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ)	٢٠١	
٦١	(أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ)	١٥٧	
٦٥	(وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَكَلًا سُبْحَانَ اللَّهِ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهٌ قَانِتُونَ (١١٦) بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)	١١٧-١١٦	
٦٦	(تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)	٢٢٩	
٨٨، ٨٥	(مِثْلَهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاعَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظِلْمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ)	١٧	
٨٥	(لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ)	٢٨٤	
١٠٠	(وَمَنْ يَرْغَبْ عَنِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّا مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِهِ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ)	١٣٠	
١٢٢، ١٢١	(فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ)	١٩٦	
١٢١	(الآنَ جَنَّتْ بِالْحَقِّ)	٧١	
٤٤	(أَوْلَمَا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)	١٦٥	آل عمران

٥٤	(فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ وَمَنْ اتَّبَعَنِي...)	٢٠	
٦٥	(يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ (١٦٧) الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ)	١٦٨-١٦٧	
٨٧، ٨٥	(يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ)	١٥٤	
٩٢	(شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (١٨) إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لِيَاسْتَأْمُرُوا وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ)	١٩-١٨	
١٢٢	(الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ)	١٧٣	
٦، ٤، ٢	(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)	١	النساء
٨	(فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا)	٤	
٥٥	(إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)	٥٨	
١٠٠، ٦٥	(وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنْبِيئًا)	٦٦	
١٠٩	(إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَالْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلْمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا)	٩٠	
١١٠، ١٠٩	(وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا)	١٥٩	
١٢٢	(وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)	٧٩	
١٢٧	(إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَّا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا	٩٨	

		يَهْتَدُونَ سَبِيلًا)	
٢٨، ٢	(قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَقَوْمِ الْفَاسِقِينَ)	٢٥	المائدة
٢	(قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَتَّقُمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنْ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ)	٥٩	
١٥	(فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا)	٢٤	
٣٦، ٣٣، ٢٩، ٢٨	(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ)	٦٩	
٦١	(لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)	٤٨	
٦٥	(وَحَسِبُوا أَنَا تَكُونُ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ)	٧١	
٦٧	(تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)	١١٤	
١٢٢	(قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ)	٦٨	
٣٨	(الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ)	٥	
١٢٢	(أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ)	٨٩	
٤	(يُنَجِّبُكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ)	٦٤	الأَنْعَامُ
١٣	(مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)	١٤٨	
٣٧	(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزرَ اتَّخِذْ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)	٧٤	
٧٢، ٦٥	(لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ)	١٢	
١١٣	(وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ)	٣٤	
١٢١	(وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ)	٦٦	

١١، ١٥، ١٧،		٢٧	الأعراف
٣١، ٢٨	(إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ)		
٣٧	(وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ)	٦٥	
٤٤	(أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)	٦٣	
٤٧	(أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنَاتٍ وَهُمْ نَائِمُونَ (٩٧) أَوْ آمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ)	٩٨-٩٧	
٤٧	(أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ)	٩٩	
٤٩	(هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبَّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ)	٥٣	
١٠٩	(وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)	٥٦	
١١٠، ١٠٩	(وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَّمًا مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ نُونٌ ذَلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)	١٦٨	
١٣٨	(قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)	١٥٨	
١١١	(وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا)	٤٥	الأنفال
٢٨	(وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)	٣	التوبة
٩٦، ٩٥، ٩٢	(أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)	٦٣	
١١٠، ١٠٩	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)	٢٨	
١١١	(فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا)	٨٢	

١١	(فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ).	٧	يونس
٥٤	((رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ))	٨٨	
٩١، ٨٨، ٨٥	(حَتَّى إِذَا أَذْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ)	٩٠	
١٠٠	(فَقُلْنَا كَاتَبَتْ قَرِينَةُ آمَنْتَ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ)	٩٨	
٣٧	(وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَا إِنَّا عَادُوا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَنَا بَعْدًا لِعَادِ قَوْمِ هُودٍ)	٦٠	هود
٨٥	(وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ (٢٥) أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ الْيَوْمِ)	٢٦-٢٥	
١٠٠	(وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ)	٨١	
١٢١	(إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)	٤٦	
٦١	(إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْيِي إِلَى اللَّهِ)	٨٦	يوسف
١٤٩	(قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْتِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)	١٠٨	
١٣	(وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ)	٢٣	الرعد
٣٨، ٣٧	(وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)	١٦	إبراهيم
٣٧	(أَلَمْ تَرَى إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ (٢٨) جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا وَبَسَّ الْقَرَارِ)	٢٩-٢٨	
٨٠	(الرَّ كِتَابَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (١) اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ)	٢-١	
٢	(وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ)	٢٠	الحجر

١٢٢	(إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) -	٤٢	
١٤٥	(وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)	٤	
١٣	(مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا)	٣٥	النحل
٦٥	(ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصَلَّاهَا مَذْمُومًا مَذْهُورًا)	١٨	الإسراء
١٠٩	(إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا)	٧٥	
١٥٧	(وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا)	٢٣	
١٢٢، ١٢١	(وَكَانَ وِرَاعَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)	٧٩	الكهف
١٤٥	(وَمَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا)	٢٢	
٦٦	(تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا (٩٠) أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَانِ وَلَذًا)	٩١-٩٠	مريم
١٥	(أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَآءَا تَنبِيًا فِي ذِكْرِي)	٤٢	طه
٢٨	(وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا)	١٢٤	
٣٧	(وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي (٢٩) هَارُونَ أَخِي)	٣٠-٢٩	
٦١	(لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَآءَا أَمْتًا)	١٠٧	
٦٦	(قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيَّهُمْ يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَتَاهَا تَسْعَىٰ)	٦٦	
١١	(لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)	٥٤	الأنبياء
١١	(مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ)	٥٢	
١٠٠	(فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ)	٢٢	

٤	(وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)	٢٢	المؤمنون
٨٦	(بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ)	٨١	
٩٩، ٩٤، ٩٣، ٩٢	(أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ)	٣٥	
١١١	(وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ)	٥١	
٨٦	(إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا إِنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ)	١١١	
٤٩	(وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)	٥٦	النور
٤٢، ٣٨	(يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)	٢٤	
٩٠، ٨٧	(وَمَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ)	٦٩+٦٨	الفرقان
١٣	(فَكُذِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ)	٩٤	الشعراء
٣٧	(وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (١٠) قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ)	١١-١٠	
٨٦	(أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيِّنٍ)	١٣٣، ١٣٢	
١٤٥	(وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ)	٢٠٨	
٤٩	(نَتَلُو عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (٣) إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِ نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (٤) وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أُمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ)	٥-٣	القصص
٤٩	(أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ)	١٩	العنكبوت
١٠	(وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا)	٧	الأحزاب
١٣	(إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ النَّبِيِّ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)	٣٣	

٢٨	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)	٥٦	
٦٧	(وَذَكَرَ اللَّهُ كَثِيرًا)	٢١	
١٤٩	(وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا)	٥١	
١١١	(وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)	١١	سبأ
١١٣	(ثُمَّ أَوْزَنَّا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ)	٣٢	فاطر
٥٥	(فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ)	٩	يس
٨٦	(اتَّبِعُوا مَنْ لَّا يَسْأَلْكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ)	٢١	
	(وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا)	٣٣	
٤٧، ٢٨	(أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ (١٦) أَوْ آبَاءُنَا الْأَوْلَادُونَ)	١٧-١٦	الصفات
٧٨	(إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ)	٦	
١١١	(وَاعْنِدَهُمْ فَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ)	٤٨	
١٤٩	(قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ * قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ * لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ)	٨٥-٨٢	ص
٦٠	(قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أُعْبِدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ (١١) وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)	١٢-١١	الزمر
١٠	(وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)	٨٠	غافر
٤	(فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَنْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا)	١١	فصلت
١٨	(وَالَّذِينَ لَّا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ)	٤٤	
٨٨، ٨٧، ٨٥	(اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٤٠) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ)	٤١-٤٠	

١٠	ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ	١١	
٨٠، ٧٨	(وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٥٢) صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ)	٥٣-٥٢	الشورى
٤٤	(أَفَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ)	٥	الزخرف
٥٤	(وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (٨٥) وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (٨٦) وَلَكِن سَأَلْتَهُم مَّن خَلَقَهُمْ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ (٨٧) وَقِيلَ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ)	٨٨-٨٥	
١٠٦، ١٠٠	(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ (٢٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِي)	٢٧-٢٦	
٨٨، ٨٥	(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ (٣) فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ (٤) أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ)	٥-٣	الدخان
٢	(آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ)	٤	الجاثية
٢٣، ٢٠، ١٨	(إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ (٣) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٤) وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)	٥-٣	
١٢٢، ٢٨	(إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ)	٣٢	
٤٤	(وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تَتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ)	٣١	
٤٩	(إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)	١٠	الأحقاف
١٢٢	(تُدْمِرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا)	٢٥	
١٢٢	(وَإِذْ صَرَقْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا	٢٩	

أَنْصَبُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلُوا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ)

١٢٢	(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ)	٣٧	ق
١٢٢	(مَا تَذُرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ)	٤٢	الذَّارِيَاتِ
١٧، ١٤	(عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى (٥) ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى)	٦-٥	النَّجْمِ
١٤٣، ١٣٩، ١٣٨	(وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)	٧٦	الْوَاقِعَةِ
١١٠	(يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيَدْخُلْهُ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)	٩	التَّغَابُنِ
٥٥	(اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا)	١٢	الطَّلَاقِ
١١٣	(وَأَنَا مِّنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا ذُوْنُ ذَلِكَ)	١١	الْجِنِّ
٨٥	(سَارَهُقَهُ صَعُوذًا (١٧) إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ (١٨) فَفَقَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ (١٩) ثُمَّ قَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ (٢٠) ثُمَّ نَظَرَ (٢١) ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ (٢٢) ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ (٢٣) فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ (٢٤) إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ (٢٥) سَأَصْلِيهِ سَقَرٌ)	٢٦-١٧	الْمَدَّثَرِ
٨٠، ٧٨	(إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا (٣١) حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا)	٣٢-٣١	النَّبَأِ
٢٣	(وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا (١) وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاهَا)	٢-١	الشَّمْسِ
٨٣، ٨٢، ٨٠، ٧٨	(كَلَّا لَنْ لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعِ بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِنَةٍ)	١٦-١٥	الْعَلَقِ
٧٨	(لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ (١) رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً).	٢-١	الْبَيِّنَةِ

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	قافية الباء
٨،٧،٢	١- فاليوم قَرَبت تهجوننا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب
١٤٠	٢- كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب
١٤٠	٣- فوافيناهم منّا بجمّسع كأسد الغالب مردان وشيب
١١٦	٤- وقصرى شنج الأنساء نباح من الشعب
١١٩،١١٨،١١٦	٥- والله ما زيد بنام صاحبه ولا مخالط اللبان جانبه
١٦١،١٥٩	٦- لكنّه شاقه أن قيل ذا رجبُ ياليت عدّة حول كُله رجبُ
٣٢	٧- فمن يك أمس بالمدينة رَحْلُهُ فإني وقبّارُ بها لغريبُ
١٠٣،١٠٢	٨- في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي، علينا إلا كواكبها
١٤٠	٩- لا رَجُلَ اليَوْمَ ظريفاً ولا رَجُلَ فيكَ راغباً
٤١	١٠- أيا أخوينا عبد شمس ونوفلاً أعيدكما بالله أن تحدثا حرباً

قافية التاء

٨٠	١- وكنت سلمى في صُعودٍ من الهوى فلَمّا تَوَقَّيتُنا شَدَدتُ وحَلَّتِ
٨١	٢- وكنت كذي رجلين، رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزّمان فشَلَّتِ

قافية الجيم

٩١، ٨٦ ١- متى تأتانا تلمم بنافي ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً

قافية الحاء

١١٢ ١- وما الدَّهرُ إلاَّ تارتان فمئهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

١٤١ ٢- ونظرن من خلل السَّتور بأعين مرضى مخالطها السَّقام صحاح

قافية الدال

٩ ١- لو كان لي وزهيرٍ ثالث وردت من الحمام عدانا شرٌّ مورود

٤٠ ٢- ألا أيها ذا المنزل الدارس الذي كأنك لم يعهد بك الحي عاهد

١٠٢ ٣- وبالصَّريمة منهم مَنزِلٌ خَلِقُ عافٍ تغيَّرَ إلاَّ النَّوِيُّ والوَتْدُ

١٢٣ ٤- ورُبُّ أسبيلة الخدَّين بكَرٍ مُهَفَّهَةٌ لها فَرَعٌ وجيدٌ

٥٢ ٥- عاضها الله غلاماً بعدما شابت الأصداغ والضرس نقد

١٥٩، ١٥٢ ٦- إذا القعود كَرَّفَ فيها حفداً يوماً جديداً كلَّسه مُطَرِّداً

١٦٢، ١٦١

قافية الراء

٢١-٢٠ ١- هَوْنٌ عليك فإنَّ الأمور بكفَّ الإله مقاديرها

فليس بآتيك منيها ولا قاصِرٍ عنك مأمورها

- ٢- بلوى من الله واختبار ما يفعل الليل والنهار ٦١
- ٣- قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر ١٢٣
- تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر ١٣٧
- ٤- سرت تخبط الظلماء من جانبي قسا وحب بها من خابط الليل زائر ١٣٧
- ٥- أولاك بنو خيرا وشر كليهما جميعاً ومعروف ألم منكر ١٥٨
- ٦- أكل امرئ تحسبين امراً ونار توقد بالليل نارا ٢٣، ٢١
- ٧- فليس بمعروف لنا أن نردها صحاح ولا مستنكر أن تعقرا ٢٢، ٢١
- ٨- بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإننا لنرجو فوق ذلك مظهراً ٦٧
- ٩- لكم مسجدا الله المزوران والحصى لكم قبضه من بين أثرى واقترا ١١٧
- ١٠- إنني وأسطار سطران سطران لقائل يا نصر نصرأ نصرأ ٤٢، ٤٠
- ١١- حواسر ممآ قدرأت فعيونها تفيض بماء لا قليل ولا نزر ٦١
- ١٢- وليس لعيشنا هذا مهة وليس دارنا هاتا بدار ١٢٣
- ١٣- مالك عندي غير سوط وحجر وغير كبداء شديد الوتر ١١٦

جادت بكفي كان من أرمى البشر

قافية السين

- ١- وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس ١٠٦

قافية الطاء

١- حتى إذا جنّ الظلامُ واختلطُ جاءوا بمدقٍ هل رأيت الذئبَ قَطُ ١٣٤

قافية العين

١- أنا ابن التَّاركِ البكريّ بشرٍ عليه الطَّيرُ ترقبه وقوعاً ٤٢

٢- ذريني إن أمرك لن يطاعاً وما ألفتني حلمي مضاعاً ٦٨

٣- إن عليّ الله أن تبايعاً تؤخذ كرها أو تجيء طائعاً ٩١

٤- ياليتني كنت صبيّاً مرضعاً تحملني الذلّفاء حولاً أكتعاً ١٥٧، ١٦٣

٥- إذا القعودُ كَرَفَ فيها حفداً قد صرّت البكرة يوماً أجمعا ١٥٨، ١٦٠

١٦٢، ١٦١

٦- لأنّهم يرجون منه شفاعاً إذا لم يكن إلاّ النّبّيون شافع ١٠٦

٧- وعليهما مسرودتان قضاهما داور أو صنع السّوابغ بُبْحُ ١١٤، ١١٨

٨- فبت كأتي ساورتني ضئيلة من الرّقش في أنيابها السّمّ نافع ١٣٠، ١٣٥

٩- وقد كنتُ في الحرب ذا تُذراً فلم أعط شيئاً ولم أمتع ١٢٣

قافية الفاء

١- تعلق في مثل السّواري سيوفنا وما بينها والكعب غوطُ نفايفُ ٨

٢- وإلى ابن أمّ أناسٍ ارحل ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحفُ ٨٠

- يغدوا عليك مـرجلين كـأثم لم يفعلوا
 ٩- وشوواء تعدو بي إلى صارخ الوغى بمستلثم مثل الفئيق المـرجل ٢١
 ١٠- فصلقنا في مـرادٍ صلقةً وصداء ألحقتهم بالثلل ١٤٢،٥٨

قافية الميم

- ١- إذا بعض السنين تعرقنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيم ٢٢
 ٢- مشين كما اهتزت رماح تسفّتهم أعاليها مرّ الرياح النواسم ٢٢
 ٣- على حالة لو أن في القوم حاتمًا على جوده لـزنّ بالماء حاتم ٦٩،٦٦
 ٤- أوعدني بالسـجن والأداهم رجلي فرجـلي شـئنة المناسم ٦٧
 ٥- إنا وجدنا بني غبراء كلهم كساعـد الضب لا طول ولا عظم ٨١
 ٦- لو قلت ما في قومها لم تيئم يفضـلها في حـسبٍ وميـسم ١١٢
 ٧- أنا سيفُ العـشيرة فاعرفوني حميداً قد تـدرتُ السـناما ٦٨
 ٨- ولم يلبث العـصران يومٌ ولبلةٌ إذا طلبا أن يدركا ما تيمما ٨١
 ٩- أقول له ارحل لا تقيمَنَّ عندنا وإلا فـكن في السـرّ والجهر مسلماً ٨٦

قافية النون

- ١- إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان ٨٨
 ٢- خليلي: هل طبّ فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان ٣٢

- ١١٦، ١١٠ ٣- كَأْتِكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيِشٍ يُعَقِّعُ خَلْفَ رَجْلَيْهِ بِشَنْ
- ١١٧ ٤- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي
- ١٤٢، ١٤١ ٥- أَمَرْتُ مِنَ الْكُتَّانِ خَيْطاً وَأَرْسَلْتُ رَسُولاً إِلَى أُخْرَى جَرِيّاً يَعِينَهَا
- ٦١، ٦٠ ٦- وَقَدَدْتُ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفِي قَوْلَهَا كَذِباً وَمِينَا

قافية الياء

- ٦٧ ١- فَمَا بَرَحْتَ أَقْدَامَنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثِنَا حَتَّى أَزْبُرُوا الْمَنَائِيَا
- ١٤١ ٢- فَيَاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَاِدِ هَمْسُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ يَسِيٌّ
- ١٣٢، ١٢٧ ٣- وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي
- ١٣٦، ١٣٣
- ١٣٠ ٤- وَلِلْمَغْنِيِّ رَسُولِ الزُّورِ قَوَادِي

ثبت المصادر والمراجع

- ١- الأحوص، عبد الله بن محمد:
- ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق وشرح د. سعدي ضناوي، دار صادر- بيروت، ط١،
١٩٩٨م.
- ٢- الأخطل، غياث بن غوث التغلبي:
- ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي- بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- ٣- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة:
- معاني القرآن، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-
١٩٨٥م. طبعة أخرى تحقيق د. فائز فارس، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٧٩م، ط٢، ١٤٠١هـ-
١٩٨١م.
- ٤- الأزهرى، الشيخ خالد:
- شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه. لا ط.
لا ت.
- ٥- الاسترأبادي: رضي الدين محمد بن الحسن:
- الوافية في شرح الكافية، تحقيق عبد الحفيظ شلبي، سلطنة عمان- وزارة التراث القومي
والثقافة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٦- الإسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد:
- لباب الإعراب، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرقاعي للنشر والطباعة
والتوزيع، الرياض، لا ط. لا ت.

٧- الأشموني، علي بن محمد:

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، لا ط، لا ت.

٨- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد:

- الأغاني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٤٦هـ-١٩٢٨م.

٩- الأصمعي، عبد الملك بن قريب:

- الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف- القاهرة لا ت.

١٠- الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل:

- ديوان الأعشى، دار صادر- بيروت، ١٩٩٤م.

١١- الأعلام الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان:

- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية- العراق، ط١، ١٩٩٢م.

١٢- الياس ديب:

- أساليب التأكيد في اللغة العربية، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٤م.

١٣- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار إحياء التراث، لا ط، لا ت.

- أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل- بيروت، لا ط. لا ت.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس- بغداد، ط ٢، ١٩٧٠م.
- ١٤- بدر بن ناصر البدر:
- اختيارات أبي حيان النحويّة في البحر المحيط، مكتبة الرشد- الرياض، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ١٥- بشر بن أبي خازم الأسدي:
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق عزّة حسن، منشورات وزارة الثقافة- دمشق، ط ٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ١٦- البغدادي، عبد القادر بن عمر:
- خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، قدّم له ووضع هوامشه د. محمد نبيل طريف، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- شرح أبيات مغنى اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث- دمشق، ط ١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- ١٧- التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ:
- أزهار الرياض في أخبار عياض، صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة. لا ط، لا ت.
- ١٨- الثبتي، عياد عيد:
- ابن الطراوة النحويّ، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ١٩- الجامعي، نور الدين عبد الرحيم بن أحمد بن محمد:
- الفوائد الضيائيّة شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أسامة طه الرفاعي، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٠- جران العود النميري:

- ديوان جران العود النميري، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق وتذييل د. نوري حمودي القيسي، لا ط، لا ت.

٢١- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن:

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٢٢- جرير بن عطية:

- ديوان جرير، شرحه وضبطه وقدم له غريد الشيخ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٣- الجليس النحوي، أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري:

- ثمار الصناعة في علم العربيّة، تحقيق د. حنا حداد، الأردن- عمان، ١٩٩٤م.

٢٤- جنهوتشي، هدى:

- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري، دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان. لا ط، لا ت.

٢٥- ابن جنّي، أبو عثمان الموصلي:

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان. طبعة أخرى دار الهدى- بيروت- لبنان.

- اللمع في العربيّة، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية- الكويت، لا ط، لا ت.

٢٦- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي:

- زاد المسير في علم التفسير، تحقيق محمد بن عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٧- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر:

- الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.
- الأمالي النحوية، أمالي القرآن الكريم، تحقيق هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، لا ط. لا ت.

٢٨- حسان بن ثابت:

- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. سيد حنفي حسنين، دار المعارف- القاهرة، لا ط، لا ت.

٢٩- حسين محمد محمد حسين:

- البدل في الجملة العربية- القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية، ط١، ١٩٨٩م.

٣٠- حميد بن ثور الهلالي:

- ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائنة أبي داؤود الإيادي، صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، لا ط، لا ت.

٣١- الحنبلي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن زيد:

- الفضة المضيئة في شرح الشنرة الذهبية في علم العربية، تحقيق د. عبد المنعم فائز مسعد، مطبعة المعارف- القدس، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٣٢- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف:

- تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٣- الحيدرة، علي بن سليمان اليميني:

- كشف المشكل في النحو، تحقيق د. هادي عطية مطر، ط١، مطبعة الإرشاد- بغداد، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣٤- ابن خلكان: شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد:

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر- بيروت، لا ط، لا ت.

٣٥- ذو الرمة، غيلان بن عقبة الغدوي:

- ديوان شعر ذي الرمة تصحيح وتنقيح كارليل هنري هيس مكارنتي- عالم الكتب، لا ط، لا ت.

- ديوان ذي الرمة، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، دمشق، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٣٦- رؤبة بن العجاج، أبو الجحاف رؤبة بن عبد الله:

- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

٣٧- الرعيني، محمد بن محمد:

- الكواكب الدرّية شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متممة الأجروميّة
ويليه منحة الواهب العليّة، شرح شواهد الكواكب الدرّية، تأليف عبد الله يحيى الشُّعبي، دار
الكتاب العلميّة، بيروت- لبنان. لا ط، لا ت.

٣٨- الزّجاج، إبراهيم بن السري:

- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل عبده الشلبي، عام الكتب- بيروت، ط١،
١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ١٩٦٣م.

٣٩- الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:

- الجمل في النحو، تحقيق: د. علي الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت- دار الأمل، الأردن، ط١،
١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- مجالس العلماء، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط٢، مطبعة حكومة الكويت- ١٩٨٤م.

٤٠- الزركلي، خير الدين:

- الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لا ط، لا ت.

٤١- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر:

- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي،
دار إحياء التراث العربي، ج١، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

- الأمكنة والمياه والجبّال، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة السعدون، بغداد، لا ط، لا ت.

- المحاجاة بالمسائل النحويّة، تحقيق: بهيجة باقر الحسني، مطبعة أسعد- بغداد، لا ط، لا ت.

٤٢- السامرائي، فاضل صالح:

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، بغداد- دار النذير، ١٩٧٠م.

٤٣- السبتي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي:

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٤٤- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري:

- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٥- السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين:

- شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العربية- القاهرة، لا ط، لا ت.

٤٦- السمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد:

- الأنساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ومحمد أمين دمج، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٤٧- سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر:

- الكتاب: تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب- بيروت. طبعة أخرى: دار القلم، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م. وطبعة أخرى: مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٨- السيد، أمين علي:

- في علم النحو، دار المعارف بمصر- القاهرة، ط٣، لا ت.

٤٩- ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل:

- المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لا ط، لا ت.

٥٠- ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بن الحسن:

- شرح أبيات سيبويه، تحقيق د. محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق،

مطبعة الحجاز - دمشق، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م. طبعة أخرى تحقيق د. محمد الرّيح هاشم، دار

الجيل - بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٥١- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:

- معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة -

الكويت، لا ط، لا ت.

- الإتيان في علوم القرآن، تحقيق عصام فارس الحرساني، خرّج أحاديثه محمد أبو صعبيليك،

دار الجيل - بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م.

- الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه غرير الشيخ، دار الكتب العلميّة - بيروت - لبنان،

لا ط، لا ت.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

- الفرائد الجديدة، تحقيق عبد الكريم المدرس، علّق على شواهدا محمد الملول، الجمهورية

العراقية - وزارة الأوقاف والتراث الإسلامي، لا ط، لا ت.

٥٢- الشنفرى، عمرو بن مالك الأزدي:

- ديوان الشنفرى ويليّه ديوانا السليّك بن السلكه وعمرو بن براق، إعداد وتقديم طلال حرب،

دار صادر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.

٥٣- الشنقطي، أحمد بن الأمين:

- كتاب الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيّة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط٢، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٥٤- الصّبّان، محمد بن علي:

- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربيّة- عيسى البابي الحلبي وشركاه، لا ط، لا ت.

٥٥- ضيف، شوقي:

- المدارس النحوية، دار المعارف- القاهرة، ط٥، ١٩٩٢م.

٥٦- طراد/ مجيد:

- ديوان كثير عزّة، قدّم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٥٧- العباسي، عبد الرحيم بن أحمد (ت ٩٦٣هـ):

- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب- بيروت، لا ط، ١٣٦٧هـ-١٩٤٧م.

٥٨- عبد السلام هارون:

- الأساليب الإنشائيّة في النحو العربي، دار الجيل- بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥٩- عدنان محمد سلمان:

- التّوابع في كتاب سيبويه، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، لا ط. لا ت.

٦٠- عدي بن زيد:

- ديوان المروءة شرح د. يوسف شكري فرحات، دار الجيل- بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-
١٩٩٢م.

٦١- ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن:

- شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف،
لاط، لا ت.

- المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد، ط١،
١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٦٢- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل:

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة
والنشر والتوزيع، لبنان- بيروت، ط١٦. لا ت.

٦٣- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت- لبنان، لا ط،
لا ت.

٦٤- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد:

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، لا ط، لا ت.

٦٥- عمر بن أبي ربيعة:

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر- بيروت، لا ط، لا ت.

٦٦- الفارسي أبو علي، الحسن بن أحمد:

- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة- القاهرة، ط١، ١٩٩٠-١٩٩١م.

- الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث- دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م. طبعة أخرى، وضع حواشيه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

- الإيضاح، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

- المسائل البصريّات، تحقيق محمد الشاطر محمد أحمد، مطبعة المدني- المؤسسة السعودية، مصر، لا ط، لا ت.

- المسائل المنثورة، تحقيق مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية-دمشق، لا ط، لا ت.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٦٧- الفخر الرّازي:

- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر. لا ط، لا ت.

٦٨- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد:

- معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٦٩- ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر:

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق محمد بن عوض بن محمد السهيلي، مكتبة
أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

- بدائع الفوائد، عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله إدارة الطباعة المنيرية، دار
الكتاب العربي، بيروت- لبنان، لا ط، لا ت.

٧٠- ابن كمال باشا:

- أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر- عمان، لا ط، لا ت.

٧١- لبيد بن ربيعة:

- ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، قدم له ووضع حواشيه د. حنا نصر الحتي، دار الكتاب
العربي- بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٧٢- ابن مالك، جمال الدين محمد:

- شرح عمدة الحافظ وعمدة اللفظ، تحقيق عبد الرحمن الثوري، الجمهورية العراقية- وزارة
الأوقاف- إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني- بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحى
السيد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، لا ط، لا ت.

- شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هويدي، دار المأمون للتراث، لا ط، لا ت.

- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق د. محمد
كامل بركات، السعودية- جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، لا ط،
لا ت.

٧٣- المبرد، محمد بن يزيد:

- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب- بيروت، لا ط، لا ت.

- الكامل، تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، دار نهضة مصر-الفيحاء. لا ط، لا ت

٧٤- مرتضى الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني:

- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الكريم الغرباوي، ومراجعة د. إبراهيم السامرائي وعبد الستار أحمد فراج، بإشراف لجنة فنية من وزارة الإرشاد والبناء، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.

٧٥- المرقشون: المرقش الأكبر، عوف بن سعيد بن مالك- المرقش الأصغر: ربيعة بن سفيان بن سعد:

- ديوان المرقشون، تحقيق كارين صادر، دار صادر- بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٧٦- ابن مقبل:

- ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٧٧- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم:

- لسان العرب، تصحيح محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي- مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط٣، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٧٨- النابغة الجعدي:

- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق د. واضح الصمد، دار صادر- بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

- شعر النابغة الجعدي، منشورات المكتب الإسلامي- دمشق، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٧٩- النابغة الذبياني:

- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦م.

٨٠- النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس:

- شرح أبيات سيبويه، تحقيق وتعليق د. وهبة متولي عمر سالمه، مكتبة الشباب- القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٨١- ابن هشام، جمال الدين ابن هشام الأنصاري:

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، لا ط، لا ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة- بيروت- لبنان، ط٦، ١٩٦٦م. طبعة أخرى: المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الفكر، لا ط، لا ت.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٥٥م.

٨٢- الورد، عبد الأمير محمد أمين:

- منهج الأخفش الأوسط في التراسمة النحوية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، مكتبة دار التربية- بغداد، ط١، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٨٣- ابن الوردي: أبو حفص زيد الدين عمر بن منظور:

- شرح التحفة الوردية في علم العربية، دار الثقافة العربية- القاهرة. لا ط، لا ت.

٨٤- ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله:

- معجم الأدياء، دار المستشرق، بيروت- لبنان، لا ط، لا ت.

٨٥- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش:

- شرح المفصل، إدارة المطبعة المنيرية. لا ط، لا ت.

Abstract

Qualifiers in “Al Kashshaf” By Al-Zamakhshari

The present study addressed qualifiers as discussed in “Al-Kashaf” by “Al-Zamakhshari” focusing on syntactical controversy for sake of making clear efforts exerted by “Al-Zamakhshari” in leading such controversy, and also addressed his own argumentations and the effect they might have on grammarians’ views and thus having a general schema of his method in discussing a controversial problems and the approach he supported.

The current study takes two main paths in studying problems addressed by “Al-Zamakhshari”:

١٠٧٧٧

The first is a fundamental-oriented study, that attempts to attribute arguments and views to their respect proponents, requesting making regular consultation-if possible- to works of scholars who espouses specific argumentations, attributing them to their debaters, and authentically validation of attributes.

The second is an evaluation-oriented study addressing disputable grammatical problems with description and analysis.

This study consists of a preface, four chapters, and conclusion. And the main four chapters of the study was a wide enough space for disputable problems to be dealt with by the study.

For each problem studied, it was depended on a script-made by “Al-Zamakhshari” in conveying controversy, displaying argumentations, fundamental-oriented study of opinions, and finally attempts are made to make an interpretation. In some cases I would adopt an argumentation accompanied with causes, whereas in others I would take an opponent position presenting causes and pretexts in an effort to make an explanation of grammatical rules.

Included in the conclusion was most important findings arrived to by the study where it was clearly shown that “Al Zamakhshari” had most often adopted argumentations of “Basrians” and in other cases taken an opponent position to “Kufics” or else, however, he had introduced novel contrived arguments. As a main finding from this study was that argumentations were attributed to grammarians in context of dealing with grammatical disputes in relevant problems.